وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمةـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص

1963م – 2004م .

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة :

مريم بن عبد الرزاق

إشراف الأستاذة :

جهينة بوخليفي قويدر

السنة الجامعية : 2015-2016.

قال الله تعالى :

۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾

سورة الحجرات الآية 13.

قال تعالى :

۞ وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٥٣﴾ **سورة الفرقان الآية 53.**

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله ..

إلى من كانت عضدي وساعدي ، إلى من أعانتني ويسرت لي الطريق ، الأستاذة المشرفة " **بوخليفي قويدر جهينة** " التي تابعتني بإخلاص ... وأجادت النصح والتوجيه ووقفت على مراحل العمل موجهة مقومة ناقدة وحاضرة .

قربت المسافة وطوت المراحل وصبرت على إصراري وكثرة أسئلتي ، فكانت حريصة على إنجاح العمل وإخراجه على الشكل والمضمون الذي هو عليه .

تحترم الرأي ولا تبخل على طلبتها ....أدامها الله نفعا بعلمها .

إلى من كانت سبب في نجاحي .. وقدوتي في الحياة ...إلى من علمتني معنى العطاء بدون مقابل : أختي الأستاذة " بن عبد الرزاق حنان " .

إلى من تعلمت منها معنى النجاح قيمة ومعنى وتعلمت كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل ، الأستاذة المؤطرة التي تابعتني في إطار التربص الميداني بالثانوية الأستاذة " **بسام نزيهة** " ، لك مني كل الشكر والإحترام .

إلى كل العاملين بمكتبة جامعة الجزائر وكذا المدرسة العاليا للأستاذة بقسنطينة وقسم التاريخ .

إلى عرش أولاد نايل

الوفية مريم

مقدمـــــــــة

عرفت الصراعات العرقية إنتشارا واسعا في النصف الثاني من القرن العشرين حيث شكلت مدخلا مهما لفهم الكثير من الأحداث ومع ظهور موجات التحرر ومشاعر القومية التي صاحبت إنشائها إضافة إلى ذلك مبدأ حق تقرير المصير الذي أقرته كل هذه العوامل والتي ساعدت في ظهور مشكلة الأقليات بصفة إتسمت بالجدية وقد أضحت ظاهرة الأقليات تعبر عن أحد ملامح الدولة الحديثة ، إذ تكاد- الأقليات – السبب المباشر وراء اندلاع العديد من الصراعات الداخلية وانتشارها خارج حدودها الوطنية ليمتد تهديدها من المستوى الوطني إلى الإقليمي حتى الدولي .

من بين تلك الصراعات وأبرزها صراع تركيا واليونان حول جزيرة قبرص ، حيث شهدت هاته الأخير عبر تاريخها كل أنواع الإستعمار ، بدءا بالحماية التي فرضتها الدولة العثمانية قرابة ثلاث قرون لتتخذ شكلا آخر للإستعمار من طرف بريطانيا التي حرصت على إبقاءها قاعدة عسكرية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية .

شهدت مرحلة ما بعد الحرب نموا للوعي السياسي والقومي لدى القبارصة اليونان والأتراك على حد السواء في الإستقلال ، استمر الطرفان في المقاومة ورفض الوجود البريطاني بالجزيرة إلى أن منح الإستقلال لقبرص في سنة 1960 .

شكلت فترة ما بعد الإستقلال في تاريخ قبرص بروز الأطماع التركية واليونانية في المنطقة وتصادم المصالح بها بحجة حماية العرقيات ، لتعرف قبرص مرحلة من اللاإستقرار الداخلي وتوتر للعلاقات التركية اليونانية ، ما أجبر على اتخاذ قرارات أثارت بها المواقف الدولية والهيئات المعنية للتدخل والإسراع إلى وضع حل مؤقت لرفع الحصار وحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان .

ومنـه كـان موضـوع الدراسـة بعنـوان : الصـراع التركـي اليونـاني علـى جزيـرة قبـرص 1963-2004.

تعتبر الأزمة القبرصية منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات التركية اليونانية خاصة في الفترة ما بين 1963-2004. وبناءا على ذلك تم طرح الإشكالية التالية :

الإشكالية : ما دوافع الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص من 1963- 2004؟ .

وللإجابة عن هاته الإشكالية وضعت جملة من التساؤلات الفرعية التي تلخص الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص ، إذ يمكن حصرها فيما يلي :

1- ما طبيعة الصراع في قبرص ؟ .

2- كيف ساهمت جغرافية قبرص في الصراع التركي اليوناني حولها ؟.

3- ما هي أهم التطورات في المشكلة القبرصية ؟ .

4- فيما تمثلت الجهود الدولية لتسوية الصراع في قبرص ؟.

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لهذا الموضوع ينبع من عدة اعتبارات منها :

1- الرغبة الشخصية لدراسة المواضيع التي تخص الصراعات العرقية ومشكل الأقليات وحقوقهم داخل الدولة ، ومحاولة فهم استراتيجية النزاع الدولي وسبل معالجته ، حيث كانت قبرص أنموذجا ومسرحا لتلك الأحداث .

2- ميولي العلمي إلى دراسة المواضيع التي تخص الجغرافيا فكانت قضية قبرص قد شملت تفاعلات جغرافية تاريخية .

3- إبراز أهمية الموقع الجغرافي في تحديد التوجهات السياسية والأهداف الاستراتيجية .

4- موضوع البحث لايزال قائما وهو ما لفت انتباهي لدراسته ومعرفة أسباب ذلك .

5- محاولة اثراء البحث العلمي بمثل هذه الدراسات .

أهداف الدراسة :

1- إبراز نموذج عن الصراعات العرقية وحماية حقوق الأقليات داخل الدولة المتنازع عليها .

2- تسعى الدراسة إلى معرفة الجذور التاريخية للمشكلة القبرصية وأهداف كل من تركيا واليونان في ضم الجزيرة أو الاحتفاظ بأكبر جزء منها ، بحجة حماية العرقيات .

3- محاولة توضيح دور الهيئات الإقليمية والدولية في تقديم الحلول الممكنة لحل المشكلة القبرصية وتصفية النزاعات بين الأقليات المسلمة والمسيحية وإمكانية التعايش بينهم .

4 – معرفة أهم النتائج المترتبة عن هاته الصراعات داخليا وخارجيا .

خطة الموضوع :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول و خاتمة شملت أهم الاستنتاجات الخاصة بالموضوع .

كانت بداية الدراسة بفصل خصص للإطار المفاهيمي عالجنا فيه مفهوم الأقليات والصراعات العرقية ، وقسم بدوره إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول منه دراسة الأقليات وتصنيفها وأهداف الأقليات أما المبحث الثاني فقد خصص لمعالجة مفهوم الصراع و العرقية وخصائص الصراعات العرقية .

أما الفصل الثاني فقد تمحور حول دراسة قبرص جغرافيا وتاريخيا ، اندرج ضمنه مبحثين الأول فقد تضمن جغرافية قبرص مع لمحة تاريخية عن الجزيرة ودراسة الأقلية المسلمة في قبرص .

كما كان المبحث الثاني مخصص لدراسة الأهمية الاستراتيجية لقبرص وبحر إيجه وصراع تركيا واليونان حول تحديد المياه الإقليمية و كذا الجرف القاري لكلا الدولتين .

وفيما يخص الفصل الثالث الذي تم فيه تسليط الضوء على مراحل الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص والمواقف الاقليمية والدولية من الصراع ، فقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث ، الأول منه تم التطرق فيه إلى الجذور التاريخية للمشكلة القبرصية و مراحل الصراع من 1960 إلى 1967 مرورا بأزمة 1974. أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان تطور المسأل القبرصية وفيه عالجنا فيه مشكلة بحر إيجه و كيف عاشت الجماعت العرقية في قبرص في ظل تقسيم الجزيرة إلى قبرص الشمالية وأخرى الجنوبية .

أما الفصل الرابع فقد تضمن مبحثين الأول عالجنا فيه المفاوضات التي كانت تعقد بين الأطراف المتنازعة من أجل الوصول إلى حل يرضي الطرفين . كما كان المبحث الثاني قد تضمن المواقف الدولية في قبرص لحل المشكلة القبرصية .

المناهج المتبعة :

يعتبر هذا الموضوع بتنوع مجالاته (مجال الصراع) يتطلب استعمال عدة مناهج وذلك نظرا لكونه يحمل أبعادا تاريخية وتتحكم فيه موازين القوى من تسلح وقوى بشرية وتطور اقتصادي لأطراف الصراع وعليه نرى من المناسب استعمال المناهج التالية :

أولا : المنهج التاريخي :

امتداد الصراع عبر الزمن جعل من المنهج التاريخي ضرورة في مثل هذه الدراسة أكثر من أي منهج آخر ، فهو –المنهج التاريخي- لا يتوقف عند سرد الأحداث فقط بل يتعدى ذلك إلى وضع تصور للعوامل والظروف والمجال الذي يتحكم في بروز الصراع أي تتبع الأحداث زمنيا .

ثانيا : المنهج المقارن :

بحكم أن الموضوع يرتكز أساسا حول ظاهرة الصراع والذي شمل أكثر من طرف فكان لابد من استعمال المنهج المقارن ،اذ يمكن مقارنة الظواهر والبحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه والاختلاف من خلال وصف سياسة كل طرف (استراتيجية) في الصراع.

الصعوبات :

نظرا لقلة الدراسات التي تناولت مشكلة قبرص بشكل مفصل وتحديد جذوره ، فقد شكل ذلك نقص المراجع المتخصصة ، بالإضافة إلى صعوبة الإستفادة من المراجع المتوفرة باللغة الأجنبية خاصة التركية وهي المصادر التي كان بالإمكان أن تحدث فارقا وتترك بصمة إيجابية على هذه الدراسة ، مما اضطررنا إلى الإعتماد فقط على المراجع المترجمة إلى الفرنسية والإنجليزية ، على الرغم من تضارب الآراء والذي يصل حد التناقض أحيانا .

المراجع المعتمدة :

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الإعتماد على مجموعة من المراجع المتخصصة وغير المتخصصة ، بالإضافة إلى مقالات ورسائل وأطروحات جامعية .

فمن بين المراجع : **كتاب أراض متنازع عليها** " إسرائيل ، فلسطين ، كشمير ، قبرص وسيرلانكا ، لمؤلفه سومانترا بوز ترجمة أياد أحمد – حسان البستاني .تضمن هذا الكتاب تاريخ المشكلة القبرصية منذ الإستقلال إلى غاية 2004. أيضا كتاب **الحركات العرقية كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي** لمؤلفه هشام محمود الأقداحي ، التي تمت الإستفادة منه بصورة واضحة لأنه عالج الموضوع بشكل مفصل ودقيق .

كما إستعنا بمرجع **حلف شمال الأطلنطي (العلاقات الأمريكية الأوربية) بين التحالف والمصلحة** ، للدكتورة ليلى مرسي وأحمد وهبان ركز هذا الكتاب على مراحل الأزمة القبرصية

إضافة إلى بعض المقالات والمجلات والموسوعات والرسائل الجامعية .

المبحث الأول : مفهوم الأقليات وأهدافها .

المطلب الأول : اتجاهات تحديد مفهوم الأقلية .

لقد أثارت مسألة الأقليات العديد من النقاشات والإشكاليات التي طرحت ولا تزال تطرح في مجال الدراسات الإجتماعية عموما والدراسات السياسية خصوصا ، إذ أصبحت هذه المسألة تطرح بشدة على مستوى السياسة الدولية في عالمنا المعاصر نظرا للإشكاليات التي تثيرها دراسة هذه المسألة ، والتي تتمثل أساسا في صعوبة تحديد مفهوم الأقلية .

مفهوم الأقلية : Minorités

هي المجموعة الأقل عددا ، أو هي مجموع الذين لم يبلغوا الأكثرية ، مجموع الأشخاص الذين يتمايزون في دولة ما عن غالبية سكان هذه الدولة بالعرق ، أو اللغة أو الثقافة أو السلوك .[1]

وهناك تعريف آخر للأقلية : "هم مجموعة من رعايا دولة ما تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه الأغلبية ، وتنحصر مطالب الأقليات عادة بالمساواة مع الأغلبية في الحقوق المدنية والسياسية وفي حرية إقامة شعائرها الدينية" .[2]

الأقلية : "هي مجموعة تختلف عن الأغلبية في المجتمع ،ولكنها تنخرط في القوى السياسية المركبة التي تعمل على المستوى القومي ".[3]

---

1) أحمد سعفيان ،**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** . عربي . انجليزي . فرنسي ، مكتبة لبنان للنشر، ص 42.

2) سموحي فوق العادة ، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية** ، إنجليزي . فرنسي . عربي ، بيروت لبنان ، ص 267.

3) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، المكتبة العربية الإلكترونية ، ص 51 .

في حين عرفت الأقلية بأنها :" جماعة تشترك في مقوم أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية ، وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل ، وينشأ لدى أفرادها وعي يتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والإجتماعي والإقتصادي ضدهم ، مما يؤكد تضامنهم ".[1]

كما تعرف الأقلية:" بأنها مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ، ومعرضين للإضطهاد ، ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن بقية الجماعة ."[2]

- **وعرفت الأقلية كذلك بأنها** :" جماعة من ناحية العدد أقل من بقية سكان الدولة ، وهي في وضع غير مهيمن ، تتوافر لأفرادها خصائص إثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص بقية السكان ، ويكون بينهم ولو بشكل مستتر شعور بالتضامن ، سعيا للحفاظ على ثقافتهم ، أو تقاليدهم أو دينهم أو لغتهم ".[3]

---

1) نيفين مسعد ، **الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي** ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، العدد 92، أفريل 1988، ص 277.

2) رابح مرابط ، **أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول** –دراسة خاصة عن نيجيريا الحرب الأهلية – رسالة ماجستير ، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ديسمبر 1990، الجزائر ، ص 9.

3) Francesco capotorti. **Etudes des droits personnes appartenant aux minorités ethnique**.religieuses et linguistque deuxiéme comférence mondiale de la lutte le racisme et la discrimination raciale . département de l'information . des nations .unies document de Base N°6 ;P 2 .

- **الأقلية :"** هي ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون إلى أصل قومي يختلف عن ذلك الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان ".[1]

- يرى لويس ويرث Wirth :أن الأقلية هي جماعة من الناس تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما ، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية ، تعيش في مجتمعها في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع ، ومن ثم ترى هذه الجماعة نفسها عرضة للتفرقة وطبقا لهذا الرأي فإن وجود أقلية في مجتمع ما يتضمن وجود جماعة مسيطرة ذات وضع اجتماعي أو امتيازات أكبر .[2]

- **الأقلية :** هي مجموعة من الأشخاص يشتركون في ديانة أو يتكلمون بلغة أو ينتسبون لقومية أو من رعايا دولة معينة ، إكتسبوا جنسية الدولة ، وهؤلاء يشكلون نسبة قليلة قياسا لمجموعة الشعب ، فلو اعتمد النظام الديمقراطي فإنهم لا يحصلون على أية مكانة في المجتمع ومن ثم تضيع حقوقهم لقلة عددهم ، ولهذا فإن مثل هؤلاء يحاولون الحصول على مركز قانوني معين في الدولة لضمان حمايتهم وعدم إذابتهم داخل المجتمع عن طريق اعتراف الدولة بوضعهم .[3]

ومنه نستنتج أن الأقلية هي : مجموعة تمثل أقلية عددية بالنسبة لباقي سكان الدولة وغالبا ما تكون الأقلية في وضعية غير مسيطرة ، يختلفون من الناحية العرقية و الدينية بخصائص تختلف عن الأغلبية من السكان ولهم (الأقلية) شعور خاص بالتضامن وروح القومية أو العرقية ..

---

1) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ، **تسوية النزاعات في السودان ، نيفاشا أنموذجا** ، مركز الراصد للدراسات ، نوفمبر 2006،ص 36.

2) سميرة بحر ، **المدخل لدراسة الأقليات** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1982،ص 10.

3) سهيل حسين الفتلاوي ، **حقوق الإنسان** ، موسوعة القانون الدولي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2010، الأردن ، ص 302.

المطلب الثاني : أسس تصنيف الأقليات .

تختلف جماعات الأقليات عن بعضها البعض وذلك من خلال العديد من الخصائص منها الذاتية : كالعرق والدين واللغة وأخرى مرتبطة بالوضع الإجتماعي والسياسي لهذه الجماعات ، لذلك لا يمكن تصنيف الأقليات وفق معيار واحد ، حتى أن الدارسين اختلفوا فيما بينهم من حيث المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات .

- إذن يمكن التطرق إلى أهم هذه المعايير لتوضيح الفروق الموجودة بين الأقليات :

أ. الأقلية العرقية :

يسميها البعض بالأقلية السلالية ؛ يقصد بها جماعة الأقلية التي تصل بين أفرادها رابطة الأصل المشترك .[1]

تعرف بأنها ؛ جماعة من الناس يمتلكون في غالبيتهم ملامح مشتركة ، متميزة بيولوجيا تعمل سمات وخصائص تنتقل بالوراثة ، وتميز هذه الجماعة عن غيرها من الجماعات العرقية .[2]

ب – الأقلية الدينية :

تعد رابطة الدين من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب ، حتى وإن اختلفت سلالتهم .[3] حيث تعرف الأقلية الدينية ؛ بأنها كل جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي تشاركها ذات المجتمع ، إذ من

---

1) صلاح الدين الشامي ، **الدولة ، دراسة في الجغرافيا السياسية** ، مصر ، منشأة المعارف ،2001، ص 118.

2) فاروق مصطفى اسماعيل ، **العلاقات الإجتماعية بين الجماعات العرقية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ديسمبر 1975، ص 43.

3) وليم سليمان قلادة ، **حوار علمي حول الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي** ، السياسة الدولية ، عدد 92،أفريل 1988، ص 277.

النادر جدا أن يتحقق لدولة ما تجانس ديني تام بين مواطنيها ذلك أن للأقليات الدينية تواجد ملحوظ عبر العالم ، وفي نفس الوقت نجد أن ذلك التنوع الديني لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع حول القيم أو الثروة أو السلطة .[1]

ج – الأقلية اللغوية :

هي جماعة أقية تعتبر اللغة المقوم الأساسي الذي يميزها عن باقي الجماعات في مجتمعاتها ، وفي اطار ذلك توجد دول تسودها لغة واحدة (اليابان ، تركيا) ، كما أن هناك أكثر من لغة تسود الدولة الواحدة ، وقد تصل إلى عشرات اللغات مثل نيجيريا (أكثر من 250 لغة ، وقد تعتبر اللغة مبررا لطلب الإنفصال .[2]

أما المعايير الأخرى فهي ترتبط إما بالوضع الإجتماعي للأقلية فنجد الأقليات المستضعفة ، وأخرى مسيطرة ومن حيث معيار المولد ، فهناك أقليات تمثل السكان الأصليين للدولة ، في حين توجد أقليات مهاجرة [3] ، سواء تلك التي هجرت بالقوة ، كما فعل الإستعمار الأوربي مع شعوب افريقيا لإستخدامها كيد عاملة أو تلك التي هاجرت لأسباب مختلفة اجتماعية ، اقتصادية أو أمنية تختلف الأقليات كذلك من حيث انتشارها وتمركزها الجغرافي إذ توجد أقليات تتمركز في جهة محددة من الدولة ، كما توجد أقيات موزعة على إقليم الدولة دون أن تكون لها منطقة محددة فيها إضافة إلى تمركز أقليات على حدود الدولة

---

1) حكيمة مناع ، **حماية الأقليات في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام** ، رسالة ماجستير فرع الشريعة والقانون ، قسنطينة ، 2004، ص ص 30 ،31.

2) عماد جاد ، **المتغيرات السكانية والصراعات السياسية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 119، مصر ، مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام ، جانفي 1995، ص 61.

3) خيرة ويفي ، **تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسنطينة ، 2005،ص 16.

مع تواجد أقليات أخرى تشارك دولة مجاورة قوميتها وإذا كانت من الأقليات من تتواجد داخل اقليم معين فهناك أقليات أخرى مجزأة أو مشتتة عبر العديد من الدول .[1]

رغم الإختلاف الذي عرفه الباحثون في تحديد المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات إلا أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث مونها قد تشكل عاملا فعالا في توجيه سلوك الأقليات وحتى في تحديد توجهاتها وأهدافها .

لا تنشأ الأقليات إذن إلا عندما تكون هناك مشكلة الأغلبية ، أي عندما تعجز طبقة اجتماعية واسعة عن تحقيق مواطنيتها في الدولة وتفشل في حل مشكلتها ، وهذا ما يستدعي نشوء العصبية من جهة أي مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي ومن ثمة تنشأ فكرة الجماعة غير القومية أو المتميزة عن الأغلبية .[2]

إستنادا إلى ما سبق بخصوص الأقلية ، نستنتج أن كل أقلية هي بالضرورة عرقية حيث يجمع أفرادها إما بروابط فيزيولوجية أو ثقافية في حين أن العكس غير صحيح ، ذلك أنه ليس بالضرورة كل عرقية هي الأقل عددا في المجتمع فقد تمثل الأغلبية ، كالسود في جنوب افريقيا والهوتو في البورندي .

---

1) جمال فورار العبدي ، **مشكلة الأقليات في ضوء القانون الدولي** ، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2001، ص 21.

2) برهان غليون ، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ،1979، ص 26.

المطلب الثالث : أهداف الأقليات .

تختلف الأقليات في السمة التي تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى كما تختلف هذه الأقليات من حيث وضعها التاريخي ، السياسي ، الإقتصادي والإجتماعي وكذلك من حيث توزيعها الجغرافي وطبيعة نشأتها ، ومنه فإن هذه العوامل من شأنها أن تبلور أهدافا خاصة بجماعة أقلية تختلف عن الأهداف التي تتبناها جماعة أقلية أخرى .

تمثلت تلك الأهداف فيما يلي :

1- تحقيق مبدأ المساواة : يتمثل هذا الهدف في سعي الأقلية إلى أن تعامل وفقا لمبدأ المساواة في علاقتها مع الجماعات الأخرى .[1] هذا يعني اعتراف باقي أفراد المجتمع التي تتواجد بها الأقلية مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم الأغلبية ، مع خضوعها لمساواة قانونية بعيدة عن التمييز .

2- ضم الأقليات والأقاليم : من خلال هذا الهدف تحاول الأقليات اعادة تجميع جماعاتها المختلفة التي تتواجد في عدة أقاليم ودول مجاورة ، وذلك في إطار الدولة "الأم " [2] ، ولعل أهم ما يحرك هذا الهدف هو تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكا بالإنتماء ووحدة المصير .

3- **الحكم الذاتي :** يعتبر هذا الهدف بمثابة مرحلة متقدمة بالمقارنة مع الهدفين السابقين ويمكن تعريف الحكم الذاتي "بأنه حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية ، دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر أية دولة خارجية ." [3] **أي** أن الأقاليم التي

---

1) أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 199، ص 105.

2) رابح مرابط ، **مرجع سابق** ، ص 25.

3) عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج2 ، ط3 ، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1997، ص 562.

تتمتع بهذا النظام تسير من خلال طرف حكومة ومجلس قوانين لا تخضع لرقابة السلطة المركزية ، دون أن يخل ذلك أو يمس بوحدة السلطة ووحدة القانون داخل الدولة .[1]

ووفقا لهذا النظام فإن جماعات الأقليات من خلال حركتها قد تعمل للوصول إلى تحقيق الإستقلال الذاتي للأقاليم التي تقطنها داخل الدولة بحيث تسير شؤونها الداخلية وتمارس حقوقها الثقافية الدينية واللغوية إن تم الإتفاق على ذلك مع هذه الدولة دون مناقشة الشؤون الخارجية لأن ذلك يبقى أن تطالب بالحكم الذاتي كحل أولي في انتظار توفر الظروف الملائمة .

4- الإنفصالية : تعد الإنفصالية أهم أهداف الأقليات على الإطلاق ، كما يعتبر هدفها النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية ، اللغوية والدينية ، فغاي هيرو Guy Heraud ، اعتبر أنه " لايمكن تحقيق المساواة في عالم الدول ذات السيادة إلا عن طريق الإستقلال السياسي أو الإنضمام إلى الدولة المتجانسة عرقيا ، أي عن طريق الإنفصال ".[2]

تعني الإنفصالية سعي حركة الأقلية إلى الإنفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها وإقامة دولة مستقلة ، وتعني من جهة أخرى تعميق أو تكريس تجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة الممثلة في تركيب الدولة ، بهذا فإن الإنفصال يؤدي إلى إقامة دولة كاملة السيادة تسير شؤونها الداخلية والخارجية ، دون تأثير خارجي .

يعتبر العديد من الباحثين أن هدف الإنفصالية لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت جماعة الأقلية متمركزة في إقليم أو جزء من الدولة التي تريد الإنفصال عنها ، مع ذلك فالعديد من هذه الجماعات تمكنت من تحقيقه أو على الأقل الوصول إلى بلوغ الحكم الذاتي ، إذ أن

---

1) رابح مرابط ، **مرجع سابق** . ص 25.

2) جمال فورار العيدي ، **مرجع سابق** ، ص 45.

الأقليات التي تتمركز في مناطق تقع على حدود الدولة ، تكون رغبتها نتجهة نحو تحقيق أحد الهدفين : الإنفصال أو تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي .

كما أن تواجد الأقلية على المناطق الحدودية وتشكيلها امتدادا عرقيا داخل الدولة المجاورة ، يعتبرها عاملا مساعدا في الضغط لتحقيق أهدافها أما الأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها فهي عادة ما تهدف إلى تعديل الحدود ، حتى تتمكن من أن تنظم إلى الدولة المجاورة وقد تستجيب لذلك هذه الدولة ، إلا أن هدف الإنفصالية ، قد يكون في بعض الأحيان بغرض الإنضمام إلى دولة مجاورة تقاسم الأقلية التي تريد الإنفصال مقومتها العرقية أو اللغوية أو غيرها .[1]

1) أحمد عباس عبد البديع ، **الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مصر ، الأهرام ، العدد 114، 1993، ص 168.

المبحث الثاني : مفهوم الصراع والعرقية

المطلب الأول : تعريف الصراع .

يشكل مصطلح الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد ، بالغة التشابك يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني الثابت ، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأول ، حيث عرفتها علاقات في مستوياتها المختلفة فردية كانت أم جماعية ، وأيضا في أبعادها المتنوعة ، نفسية أو ثقافية ، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية ...

تعكس أدبيات الصراع ثراءا واضحا فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع ، كما تتعدد أيضا بؤر الإهتمام من قبل المتخصصين ، إذ يمكن ايجاز تلك التعاريف فيما يلي :

الصراع :

تشير المعاجم اللغوية إلى معنى فعل (صرع) أي طرحه على الأرض ونقول صرعت الريح الزرع ، فهو مصروع وصريع ، وصارع الرجل عدوه أي غالبه فهي المصارعة ، وتصارع رجلان أي حاول أن يصرع كل واحد منهما الآخر .

فالصراع فيه غلبة تؤدي إلى الطرح على الأرض أو القتل وربما يكون الصراع أشد من الصدام .[1]

يعرف الصراع في قواميس اللغة العربية على أنه " نزاع أو خلاف أو تضارب " ويعتبر الصراع نزاع مباشر ومقصود بين أفراد وجماعات من أجل هدف واحد .

---

1 : أحمد عفيفي ، **اللغة وصراع الحضارات** ، جامعة القاهرة ، المكتبة الإلكترونية ،www .kotob arabia.com، ص 5.

كما عرف الصراع " نشاط كلي يتنازع فيه الأفراد مع بعضهم من أجل هدف معين ". [1]

فيما عرف الصراع بأنه : حالة من الإختلاف أو عدم الإتفاق بين جماعات أو مبادئ أو أفكار متعارضة أو متناقضة ، أما قاموس الكتاب العالمي ، فإنه يعرف الصراع بأنه " معركة أو قتال ، fight أو بأنه نضال أو كفاح Struggle ، خاصة إذا كان الصراع طويلا أو ممتدا ."[2]

هو عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي ، وينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة ، وحينما يعني أحد طرفي العلاقة الصراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني ، كما أن الصراع قد ينتج عن تناقضات بين مصالح الطبقات التي تفضي لإنقسامات حادة في المجتمع ، كما أن الصراع قد يعني الصدام بقصد الإحتواء ، وقد ينتهي بالإفتراق .[3]

في حين يمكن تعريف الصراع بأنه :

وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة ، ويمكن ملاحظة الصراع في العلاقات الدولية ، حيث يتجلى على شكل الحرب كنتيجة يتم التهديد بها كواقع فعلي ، على حد السواء وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف ، وتنبثق المواقف العدائية عن النخب والجماهير الواعية ، عبر استعدادت نفسية مثل العدوان والشك على أن الصراع قد تكون له وظائف ايجابية ، فهو يعمل بشكل

---

1) الزبير بن عون ، **تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة** –دراسة حالة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الأغواط ، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الإتصال في المنظمات ، جامعة ورقلة ، 2011-2012، ص 148.

2) منير محمود بدوى ، **مفهوم الصراع** ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 3 ،1997، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، ص 37.

3) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، مرجع سابق ، ص 263.

خاص على تعزيز التلاحم بين الجماعات ويقوي مركز الزعامات ، والتفكير أنه من الممكن القضاء على الصراع هو ضرب من الخيال ، ومن أشكال إدارة الصراع التقليدية استراتيجيات الردع وموازنة القوى وإذا أريد حل الصراع وتسويته فإن ذلك يحتاج في كثير من الأحيان إلى تدخل طرف ثالث لتسهيل هذه العمليات .[1]

كما يشير مصطلح الصراع إلى :

يشير إلى موقف تكون الأطراف فيه على وعي بإمكانية عدم التوافق لموضعها ، حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يرضى ولا يتفق مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى ، فالصراع أكثر من مجرد التنافس وقد يكون عنيفا أو غير عنيف من الناحية المادية وقد يكون شاملا أو محدودا .[2]

الصطلحات المتداخلة للصراع (النزاع ، الخلاف):

النزاع : من الكلمة اللاتينية **Confligere**، وتعني حرفيا أن يضرب شيئان ببعضهما ، وأنه صراع حول القيم أو السلطة أو المواد المحدودة ، أو هو " صراع تتعادل وتتعارض فيه أهداف المتخاصمين كما قد يعني الصراع تعارضا مدركا من المصالح أو اعتقاد بأن الطموحات الحالية للطرفين لا يمكن تحقيقها معا في آن واحد .

النزاع الدولي : ينشأ عندما يجد الطرفان أنفسهم منقسمين بسبب المصالح أو الأهداف المتعارضة أو تنافس في السيطرة على الموارد المحدودة .

---

1) صقر الجبالي ، أيمن يوسف وآخرون ، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية** ، مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس " للنشر ، 2014، ص ص 98 .99.

2) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية** ، مرجع سابق ،ص ص 25،26.

- **الخلاف :** يشير إلى حالة عدم الإتفاق محدد يتعلق بمسألة حقوق أو مصالح يطالب بها الطرفين أو غير ذلك من الوسائل ذات الطبيعة المماثلة .[1]

الصراع إذن : أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء كانت تلك الأهداف حقيقية أم متصورة ، أو حول الموارد المحدودة .

المطلب الثاني : تعريف العرقية

أكد علماء السياسة والإجتماع والنفس .. أن العرقية مصطلح واسع المعنى غامض المدلول وغير متفق عليه من طرف العلماء ، وقد تعدى عدم الإتفاق إلى التداخل حول مفهوم العرقية بين تلك العلوم .إذ يمكن تبيان تلك الإتجاهات فيما يلي :

العرقية : Ethnicity مشتق من الكلمة اليونانية القديمة " Ethnos" التي تعني أناس أو قوم معترف بهم يجمعهم وثاق ، وهي تقابل في المدلول مصطلح الأمة Nation ، وهي تعني جماعة بشرية تجمعهم قرابة الأسلاف .[2]

ومن جانب آخر فقد أطلق الأوربيون في العصور الوسطى لفظ Ethnicity على من هم ليسوا مسحيين أو يهودا .

وقد إستمر استخدام المصطلح بمعناه الإغريقي إلى غاية بداية القرن العشرين حيث تمت ترجمته إلى عدة لغات كالألمانية ، das éthnihon ، أما في اللغة العربية فقد تمت

---

1) خالد ذنون مرعي ، **الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي** ، "مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية" ، العدد 9 ،(د ت) ،ص ص 244،245.

2: Erenst Marie Mbonda .**La justice ethnique** . fondement de la paix dans les societé pluriethniques le cas de "Afrique." http / classique –upac /ca / canlemparains / mbonda-ermest – marie / justice ethnic .p 1.

ترجمتها حرفيا إلى " الإثنية " ودلاليا إلى " عرقيا " ويقل استعمال مصطلح الإثنية من طرف الباحثين العرب عكس العرقية .

نجد أن العرقية كإصطلاح جديد انتشر ليشير إلى متضمنات أخرى إلى جانب السلالة .[1]

تعريف قاموس Oxford: العرقية هي " جماعة من الناس متميزة تجمعهم نفس اللغة ، العادات ، التقاليد ، التاريخ ...[2] .

تعريف الأقلية L'arousse: " العرقية هي تجمع طبيعي يجمعهم نفس اللغة ونفس التاريخ ..[3]"

كما تعرف العرقية بأنها :" مجموعة من الأفراد تربطهم قربى التزاوج ، أي مجموعة تتميز عن المجموعات الأخرى بالكثرة النسبية لبعض الخصائص الوراثية :

من الناحية البيولوجية تختلف اختلافا نسبيا لا مطلقا ، ذلك أن العرقية تتميز بظهور بعض الخصائص الوراثية التي ليست متشابهة عند جميع أفراده ، وأن ثبات ذلك يتوقف على إستمرار الجينات المسؤولة عن الخصائص الوراثية .[4]

ومنه نستنتج بأن العرقية هي :

كلمة العرقية مشتقة من الكلمة اليونانية (Ethnos) التي تعني شعب أو أمة ، أو جنس ، تستخدم للإشارة إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في الأصل والملامح الجسمانية ،إضافة إلى التقاليد و اللغة و الدين .

---

1) عز الدين حمايدي ، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية** ، دراسة حالة التدخل التركي اليوناني في قبرص 1974،2004، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ،2004، ص ص ،14،13.

2) Oxford advanced .learner's dictionary , Oxford eniversity press .1995

3) Etienne Gillon .claude Moneau jean . louis Moreal.pluridictionnaire Larousse.paris 1971.p 515.

4) انسكو ، **العرقية إزاء العلم** ، دار الثقافة ، بيروت (د ت ن) ص 166.

وأنها ، عبارة عن جماعة بشرية متمايزة ، تعيش ضمن مجتمع واحد تجمعها سمات فيزيولوجية (السلالة – الجنس) . أو ثقافية (تشمل : اللغة ، الدين ...) . قد تجتمع كلها أو بعضها ، مما يساهم في خلق الشعور بالولاء للجماعة و تبث فيهم الرغبة في الإستمرار "

المطلب الثالث : خصائص الصراعات العرقية

تعرف الصراعات العرقية بأنها نوع من التفاعل بين جماعتين أو أكثر ، تختلف كل جماعة منها عن الأخرى في العادات و التقاليد ، اللغة ، الدين و سمات أخرى مميزة كالأصل و الملامح الفيزيولوجية . إلا أن هذا التفاعل يتسم باتباع الطرفين لأهداف متعارضة و السعي لتحقيقها في آن واحد تتحول المشكلات العرقية إلى صراعات مع ضعف سلطة الدولة و ربما تضعف المشكلات العرقية ذاتها الدولة ، أو لأن الدولة تتفكك لأسباب أخرى جعلت الأفراد يرجعون لولاءات أقدم و أكثر تقليدية .

تميل هذه الصراعات للإستمرار مدة طويلة و لعل ذلك من طبيعة الأشياء ؛ حيث أن أطراف الصراع يتم تعريفها من خلال خصائص يصعب تغييرها كالعرق أو الديانة أو اللغة . و بالتالي من المحتمل أن يطول أمد الصراع بين الأطراف .

من حيث طبيعة أطراف الصراع : فالحروب ما بين حكومات والحروب الأهلية غالبا ما تنشب بين حكومات متنافسة أو جماعات تسعى للسلطة ، أما الصراعات العرقية فغالبا ما تكون بين حكومات حركات إثنية ويرفض كل طرف قبول شرعية الآخر في المراحل الأولى للصراع العرقي يكون هناك خلافات داخل المجتمع العرقي ، نتيجة سعي الجماعات الفرعية لجعل نفسها الممثل الشرعي للإثنية ، هذه الخاصية ليست مطلقة لأنه في بعض الحالات توفر الترتيبات القائمة قيادة موحدة للحركة العرقية .[1]

1 : أحمد عبد الحافظ ، **الدولة والجماعات العرقية** ، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (1990-2000) ، مركز الدراسات الساسية والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 2005 ، ص 36.

وقد إختلفت المقاربات حول مفهوم " **الصراع العرقي** " إذ أن إهتمام الأكاديميين بدارسة قضايا الخلافات العرقية إنما نبع من طبيعة هذه الخلافات المتسمة بالغموض ، وذلك بالبحث عن ما يميزها عن باقي الصراعات الأخرى .

حيث أن :

- الصراعات العرقية ترتبط من حيث وجودها بالدول متعددة العرقيات سواء كانت متقدمة أو متخلفة .

- تستخدم في الصراعات العرقية وسائل العنف كالحرب النظامية ، وحرب العصابات ، والتطهير العرقي ، وعمليات الإختطاف والإغتيال والمظاهرات .....

- الصراعات العرقية معقدة وتدوم لفترات طويلة ومن الصعب التحكم فيها .

- تعتبر خاصية الإنتشار من أهم وأبرز مميزات الصراعات العرقية ، إذ نجد أن هناك خلافات تتخذ بعد داخلي (وطني) ، إلا أنها عبر تطور مسار النزاع تأخذ البعد الإقليمي فالدولي ، وهنا يمكن الإشارة إلى نموذجين نظريين لتفسير ديناميكية وتطور الصراعات العرقية ، فهناك نموذج الإنتشار التصاعدي أو ما يعرف بالنموذج الحضاري بحيث ينطلق من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للخلاف لينتهي هذا الأخير إلى دول خارج الإقليم الذي يعرف الخلاف ، أما النموذج الآخر فهو نموذج الإنتشار التنازلي والذي ينسب إلى المدرسة الواقعية بحيث تنطلق في تفسير الصراع العرقي من مستوى الدولة المتدخلة التي تعتبر بمثابة الفاعل الرئيسي في الصراع العرقي بينما العرقيات مجرد إمتداد لسياسات الدول المتدخلة لاحقا لأطراف الدولة لتسوية الصراع [1]

1) Horowitz Donal : **Structure and strategy in Ethnic conflict the word Bank** , April 1998 in :www.worldbank.org /html /read/abcd/ horowitz.p2

كما أن الصراعات العرقية من الصعب التعامل معها لأنها عادة تكون خلافات صفرية تدور وتتعلق بإثبات هوية أحد الأطراف ، لذلك غالبا ما تفشل الأطراف الرسمية أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الأول في حل الصراعات العرقية ، لذلك كثيرا ما يلجأ إلى الطرق والمسارات غير الرسمية أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الثاني ومحاولات بناء السلام .[1]

1) Horowitz Donal **: op .cit** .p2

المبحث الأول : الإطار الجغرافي والتاريخي لقبرص .

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لقبرص .

تعتبر جزيرة قبرص ، بموقعها الجيواستراتيجي محطة تجاذب للحضارات القديمة وإكتسابها لهذه الشخصية والملامح جعلها منفردة عن الجزر الأخرى وكذلك بما جلبته من قيمة مضافة للسياسة الدولية في فهم ما يحدث من صراعات . إذ يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية هذا ما أكده نابليون في مقولته " **إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها** " . والجغرافية ذات أهمية خاصة لأن أثر معطياتها تبرز في صنع السياسة وأن تنفيذ القرارات السياسية والإقتصادية سواء كانت على الصعيد الداخلي أم الدولي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق علاقتها بالثوابت الجغرافية فهذه المعطيات طبيعية كانت أم بشرية ترسم إشكال النشاط الإقتصادي وتحدد نقاط وهن الأمن القومي وتقرر إلى حد ما القرار الذي يتفق والأفضلية القومية التي تستهدف .

تقع جزيرة قبرص بين دائرتي عرض °36، °34، شمالا وبين خطي طول 30°، 34° شرقا .[1]

جزيرة في الشمال الشرقي للبحر المتوسط ، يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب بـ : 96 كلم أما عرضها من الشرق إلى الغرب فيبلغ 225 كلم ،على بعد 64 كلم من تركيا و 100 كلم غربي سوريا وعن اليونان 800 كلم ، امتدادها الجغرافي لقارة آسيا (إلا أن حياة سكانها تشبه إلى حد كبير حياة سكان جنوب غربي أوربا) ، تعتبر قبرص ثالث جزيرة في البحر المتوسط ، من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها بـ : 922,51 كلم^2 .[2]

---

1) ياسر بسام ، **أطلس الوطن العربي والعالم** ، دار الأندلس ، المنامة ، البحرين ، 2004، ص 73.

2) موسى مخول ، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ، آسيا** ، بيسان للنشر ،(د س ن)، ص159.

يقدر عدد سكان قبرص بـ: 850000 نسمة حسب إحصائيات سنة 2009 ، 77% من السكان قبرص هم من القبارصة اليونان أرثوذكس ، بينما 22% هم من القبارصة الأتراك يدينون بالإسلام ، ويشكل الآرمن 1 % من سكان قبرص . [1]

المقومات الطبيعية لقبرص :

التضاريس : قبرص في معظمها جبلية ، حيث تشكل الجبال ومرتفعاتها نحو 70% من مساحة الجزيرة ، كما تغطي الغابات نحو 1740 كلم² من مساحتها ما يعادل نسبة 19 % ، وتشكل نسبة 47.2% من الأراضي قابلة للزراعة و10% مراعي ويبلغ طول سواحلها 466 كلم ، إذ يمكن تقسيم الجزيرة إلى ثلاث مناطق جغرافية :

1- **سلسلة جبال كورينا على الساحل الشمالي** : تتحدر هذه السلسة في الشمال الشرقي من الجزيرة ، ترتفع على مستوى سطح البحر بـ: 1000 م ويتكون بها سهل ساحلي ضيق يزرع القسم الشمالي منه بالحمضيات ، وسلسلة الجبال هذه غنية بأشجار الصنوبر الحلبي بالإضافة إلى السرو المتوسطي فتزرع السفوح بالزيتون والخرنوب (شجرة دائمة الإخضرار) .

2- **جبال ترودوس :** تقع في الجنوب الغربي من الجزيرة ، يبلغ إرتفاعها 1500 م فوق سطح البحر ، تنمو في هذه المنطقة غابات تملكها الدولة منها أشجار الصنوبر الحلبي والبلوط الذهبي وتوجد بعض أشجار الأَرز في الوادي وتزرع سفوح الجبال في الجنوب بالكروم .

3- **السهل المركزي ميساوريا :** تقع بين السلسلتين الجبليتين (ترودوس و كورينا)، وأقصى عرض له 32كم ،ويبلغ إرتفاعه 500م ، [2] ويعتبر هذا السهل القلب النابض للزراعة في قبرص

---

1) Alain joyeux . **chypre UNE paix duurable dans la divion ?** . professeur agrégé de géogeaphie en classas préparatoires aux grand écoles au lycée joffre de montpellier. p1.

2) نذير جزماتي ، **الموسوعة الجغرافية السياسية** ، دار العرب ، سوريا ،2011 ، ص ص 512،513.

نظرا لخصوبة تربته حيث نجد أن 60 %من زراعة الجزيرة تتمركز في هذا السهل كما يتميز بزراعة القمح والكروم والشعير والقطن والتبغ ، كما تزرع أشجار الزيتون واللوز .[1]

المناخ : يسود في جزيرة قبرص مناخ البحر المتوسط ، دافئ جاف صيفا ومعتدل رطب ماطر شتاءا ، مع وجود فروقات كبيرة في الحرارة والأمطار ما بين سهولها وجبالها ، يبلغ المتوسط السنوي للأمطار في قبرص نحو 480 إلى 490 ملم ، مع تبايل كبير ما بين أجزائها المختلفة حيث نجد أن المناطق الجبلية أكثر برودة ورطوبة من بقية الجزر وذلك لتلقيهم السحب الثقيلة المحملة بالأمطار كل عام والتي قد تصل حتى 1000 ملم ويكون هناك تناقص في الأمطار 450 ملم في المنحدرات العليا وتكون معدلات سقوط الأمطار بحوالي 550 ملم على طول التلال وذلك على إرتفاع 1000 متر ، أما السهول الواقعة على طول الساحل الشمالي ومنطقة شبه جزيرة " كارباس " ، فالتساقط فيها بين 400 إلى 450 ملم سنويا و أقل معدل للتساقط يكون في سهل " ميساوريا بحوالي 300-400 ملم سنويا ، حيث تتميز الجزيرة بتغير معدلات تساقط الأمطار ، ولكن قد تحدث حالات من الجفاف المتكررة والشديدة في بعض الأحيان .[2] يجري على سطح الجزيرة عدد كبير من المجاري المائية القصيرة التي تتمركز أغلبها في النطاقات السهلية خاصة في الوسط والشرق والجنوب والتي تجف المياه من مجاري معظمها إما لعدم كفاية الأمطار أو لتسرب المياه إلى باطن الأرض نتيجة لإنتشار التكوينات المسامية فوق مساحات واسعة من الجزيرة .

هذا بالنسبة للتساقط الذي لاحظنا على أن مناخ الجزيرة متباين من منطقة إلى أخرى وهذا راجع إلى الطبيعة الجغرافية للمنطقة والتي في جملتها مناطق سهلية وأخرى جبلية.

---

1) نذير الجرماني ، **مرجع سابق** . ص 513.

2) شبكة المعرفة ، جغرافية قبرص ، متواجد على الرابط ،.www.Marefa.org / http ، تمت الزيارة يوم 11 أفريل 2016 ، الساعة 10,53.

أما بالنسبة لدرجة الحرارة فإن الجدول التالي يوضح تباين درجة حرارة الأقاليم الثلاث في الجزيرة

الأقاليم	درجة الحرارة في شهر جانفي	في شهر جويلية	المدى الحراري
مرتفعات ترودوس في الجنوب	7 ° م	21°م	14 °م
نيـــــقوسيا في الوسط	10° م	32°م	22° م
كيرينيا في الشمال	12° م	28° م	16° م

تُظهر أرقام الجدول المدى الحراري الفصلي في النطاقات الوسطى البعيدة نسبيا عن المسطحات البحرية حيث بلغ 22°م في نيقوسيا ، في حين لا يتجاوز 16° م في كيرينيا بالشمال ، 14°م في نطاق مرتفعات ترودوس بالجنوب . ورغم الطبيعة الجزرية لقبرص إلا أن فصل المطر بها لا يتجاوز تسعة أشهر في السنة حيث يسود الجفاف طيلة فصل الصيف .

أما النشاط الإقتصادي في قبرص فيعتمد على : الزراعة بإعتبارها أهم الأنشطة التي يمارسها سكان قبرص ، حيث يرتبط بها أكثر من ثلث السكان ،إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 157 ألف هكتار وهو يشكل نحو 27% من مساحة الجزيرة و تعتمد الزراعة في قبرص على مياه الأمطار والري الصناعي على حد السواء لذلك يوجد في البلاد عدد من السدود المقامة على المجاري المائية لتوفير المياه اللازمة لري الحقول خلال فصل الصيف بصفة خاصة وأهم السدود **: سد تيليريا و ترمكلني .**

أما بالنسبة لقطاع التعدين فهو يلعب دورا هاما في الإقتصاد الوطني ومن الموارد المعدنية نجد منها : النحاس الذي يسيطر القبارصة الأتراك على معظم مناجمه والمتمركز بمنطقة " **مافرافوني** " في شمال قبرص وقد شكلت صادرات المعدن المتجهة إلى الأسواق العالمية نحو 9% من جملة قيمة الصادرات.[1]

1) محمد خميس الزوكه ، **آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص 483 ص487.

أما الحديد فيقدر إنتاجه بـ: 66 ألف طن ويقتصر النشاط الصناعي في قبرص على الصناعات الخفيفة التي تتوافر معظم خاماتها محليا والتي تتمثل أهمها في الصناعات الغذائية وخاصة حفظ وتعليب الفاكهة والخضراوات وإنتاج الزيوت والألبان والسجائر وإنتاج الإسمنت .[1]

تعد السياحة في قبرص نشاطا صناعيا مهما ، وتعد هذه الجزيرة مركز استقطاب للسياح للإستمتاع بمناظرها الطبيعية ، ومواقعها التاريخية ومناخها ،.....

تمتاز قبرص بطرقها البرية الجيدة ، لكنها تفتقر إلى خطوط السكك الحديدية ، كما تمتلك ميناءان رئيسيان هما : **ليماسول ولارناكا** " ومطارها الرئيسي في لارنكا .[2]

المطلب الثاني : قبرص عبر التاريخ

لقد حبت جزيرة قبرص بموقع جغرافي ممتاز أهلها بأن تكون ملتقى التيارات الفكرية الحضارية المتباينة ، والتي كانت تفد إليها من البحر الإيجي وآسيا ومصر ، وتسمى " **قبرص** " في الوثائق الحثية والمصرية بـ " **ألاسيا Alasiya**" ؛ **جزيرة النحاس** ، وقد كشفت الحفريات عن أوان فخارية ميكينية كثيرة في بعض الأماكن على الساحلين الجنوبي والشرقي لقبرص وتؤرخ بأوائل العصر الهلادي الحديث الثالث 1425 1300 ق م ، وهذا دليل على قيام علاقات تجارية مستمرة في بلاد الإغريق وأعقابها ، إستوطن البلاد سكان عرفوا بالأخيين ؛ وهم جاليات أجنبية استقروا في قبرص على أساس التجارة ، لكن لم يلبث هؤلاء الأخيون أن أسسوا لهم مستعمرات مستقلة ،[3] حيث شيدوا مبنى حصين في " إنكومي " عاصمة قبرص قديما ويبدوا أن طائفة من صانعي الفخار الميكيني كانت تمارس المهنة محليا في الجزيرة ، وقد كان الميكينيون المقيمون في قبرص وقتذاك يمارسون التجارة لحسابهم الخاص ، وبفضل سيطرة

---

1) محمد خميس الزوكه ، **مرجع سابق** ، ص 487.

2) الموسوعة العربية العالمية ، **ق** ، ط2 ،المجلد 18 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، ص 61.

3) عبد اللطيف أحمد علي ، **التاريخ اليوناني (العصر الهلادي)** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط2 ، ص 770.

الميكينين على جزيرة النحاس امتد نشاطهم التجاري إلى جنوب أسيا الصغرى ، وشرقا إلى الساحل الشمالي السوري .[1]

يرجع تاريخ الشعوب التي سكنت هذه الجزيرة إلى حوالي 6000 ق م ، حيث إستوطن فيها اليونان منذ 1200 ق م ، وأنشأوا فيها المدن على غرار المدن القديمة ، وقد غزا قبرص كل من الآشوريين والمصريين ، اليونانيين ،الفرس والرومان ، ففي عام 230م صارت قبرص جزءا من الإمبراطورية البيزنطية ، ثم إحتلها العرب عام 249م ، غير أن الدولة البزنطية عادت إلى الجزيرة وإحتلتها من جديد في عام 976م إلى عام 1032م [2].

في سنة 1191 م استولى "**ريتشارد قلب الأسد**" ملك إنجلترا على قبرص إلا أنه قام ببيعها لأحد النبلاء الفرنسيين " **جي دي لوزينيان** " ، الذي أسس فيها مملكة إقطاعية حكمت البلاد ثلاث قرون ، وفي سنة 1571 م فتح الأتراك العثمانيون(المسلمون) قبرص واستوطنوا بها لكنهم لم يتعرضوا للمسيحيين ولا لديارهم . [3] و في عام 1878 عقد الباب العالي مع بريطانيا اتفاقية تتخلى بموجبها (الدولة العثمانية) عن إدارة قبرص للسلطات البريطانية ، مع بقاء الجزيرة تحت السيادة العثمانية لقاء مبلغ من المال سنويا ، وتعهد بريطاني بدعم عثماني في حال أي هجوم روسي عليها ، وقد استقبل القبارصة اليونانيون الإدارة البريطانية بالترحاب لاسيما وأن الإتجاهات القومية اليونانية التي تجذرت في الجالية القبرصية ، كانت تأمل أن يكون الخلاص من الحكم العثماني ومجيء بريطانيا للجزيرة خطوة إلى طريق تحقيق الوحدة مع اليونان ، أما الجالية التركية فكانت مستعدة للتعاون أيضا مع الإدارة البريطانية ، ولكن بهدف منع هذه الوحدة وإزاء هذه التناقضات أصبح من السهل أمام الإدارة البريطانية اللعب عليها

---

1) عبد اللطيف أحمد علي ، **مرجع سابق** ، ص ،771 .

2) سفيان الصفدي ، **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها** ، دار أسامة للنشر ، الأردن ، ص 65.

3) محمد محمد عتريس ابراهيم ، **معجم بلدان العالم** ، مكتبة الآداب للنشر ، القاهرة ، 2010 م ، ص 499.

والإمساك بالجاليتين وتحريكهما بالإتجاه المرغوب ، حيث شكل الحكم البريطاني بعد أقل من خمس سنوات لتسليمه الجزيرة مجلسا تشريعيا بناءا على دستور بدأ اعتماده في عام 1882م ويضم المجلس 6 موظفين بريطانيين بالتعيين و12 ممثلا عن الجزيرة بالإنتخاب : 9 قبارصة يونان و3 قبارصة أتراك إستنادا إلى نسبة كل جالية إلى مجموع السكان في ذلك الوقت : 75 % قبارصة يونان و25 % قبارصة أتراك .[1]

في سنة 1915 م عرضت بريطانيا قبرص على اليونان مقابل دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء ، لكن اليونان رفضت هذا العرض بسبب معارضة روسيا ذلك وفي هذا الوقت انقسمت اليونان بسبب القتال بين الأحزاب (مشاكل داخل اليونان) ولم تستطع أن تستفيد من الوضع القائم ، كما أن هذا العرض (الخبر) لم يصل إلى القبارصة اليونانيين في قبرص إلا بعد سحب العرض ، وهكذا ضاعت فرصة الإتحاد مع اليونان ، لكنهم لم ينقطعوا عن المطالبة بهذا العرض في مذكراتهم متذرعين بقبول بريطانيا بطابع قبرص اليوناني .

وبموجب معاهدة سيفر عام 1920م تخلت الدولة العثمانية عن كامل حقوقها وألقابها في الجزيرة بما في ذلك الجزية ، ووافقت على إلحاق قبرص بالممتلكات البريطانية ، وبموجب معاهدة لوزان جويلية سنة 1923م بقيت الترتيبات ذاتها كما في معاهدة سيفر فيما يخص الإلحاق وتخلي الدولة العثمانية عن حقوقها في قبرص ، وأصبح الأتراك المقيمون في الجزيرة رعايا بريطانيين [2] بموجب هذا الإلحاق ، وكان لهم ولفترة معينة الحق في إختيار الجنسية التركية إعتبارا من وضع معاهدة لوزان موضع التنفيذ .[3]

---

1) مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ، فلسطين – قبرص** ، ج 14 ، الشركة العالمية للموسوعة ، بيروت ، لبنان ، 2004، ص 367.

2) موسى المخول ، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين** بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، ط2 ، بيروت، لبنان ، ص 160.

3) موسى المخول ، **مرجع سابق** ، ص 160.

المطلب الثالث : الأقلية المسلمة في قبرص .

أولا : تعريف الأقلية المسلمة :

هي مجموعة من المسلمين تعيش تحت سلطات دولة غير مسلمة وفي وسط أغلبية غير مسلمة ، فهم يعيشون (المسلمون) داخل مجموعة أكثر منهم عددا ويختلفون عنهم كونهم ينتمون للإسلام ويحاولوا بكل جهدهم الحفاظ عليه ، قد تكون بعض الأقليات المسلمة أكثرية عددية في بلدها إلا أنها تعامل معاملة الأقلية بسبب تسلط غير المسلمين عليهم : مثل مسلمي ألبانيا ، تنزانيا وأثيوبيا . إذ يمكن تحديد ثلاث أصول مختلفة لتكون الأقليات الإسلامية وذلك إما عن طريق إعتناق الإسلام بعد حركة الفتوح الإسلامية ، أو عن طريق الهجرة الإسلامية إلى أراض غير إسلامية ، أو إحتلال أرض إسلامية من دولة غير إسلامية .[1]

تعيش جماعات كبيرة من المسلمين في قارة آسيا بإعتبارها أقليات مشتتة ، حيث يصل عدد المسلمين الذين يعيشون في دول آسيوية بـ : 170 مليون نسمة ، غالبا ما تقطن هذه الأقليات بجوار البلدان الإسلامية وعلى تماس معها ويمكن اعتبارها أحيانا جزءا منها .[2]

فقبرص هي أنموذج لأقلية مسلمة عاشت في كنف أغلبية مسيحية ونظرا لهذا التعدد العرقي بالجزيرة ، كان لابد من وجود صراع وإثبات للوجود من الجانبين التركي واليوناني بالمنطقة ، فيمكن من خلال دراسة تاريخ دخول الإسلام للمنطقة وكيف استطاعت هذه الأقلية المسلمة المشتتة في الجزيرة بأن تكون عنصرا فعالا في إحداث تغيرات في مختلف المجالات خاصة السياسية منها .

---

1) نزهة الجابري ، **جغرافية العالم الإسلامي** ، www.pdf factory.com ، ص ص 27، 28.

2) نوال عبد العزيز مهدى راضى ، **الأقليات المسلمة في العالم ، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية** ، التاريخ الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 31.

أخذت النصرانية طريقها إلى الجزيرة حوالي سنة 48 م على يد القديس " **بولس** " ، **أما الإسلام** : فقد وصل إلى قبرص عن طريق الفتح الإسلامي ، بعد أن إستقر المسلمون في بلاد الشام رأى معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – أن يسيطر على القواعد الهامة في البحر المتوسط ، وذلك ليتمكن من مواجهة الروم وليحول استخدامها ضد المسلمين ، ولعل أهمها كان " **جزيرة قبرص** "، التي كان الروم يغيرون منها على الثغور الإسلامية . ولم يكن للمسلمين يوم ذاك أسطول بحري كي يواجه أساطيل الروم ، حيث قام معاوية – رضي الله عنه – باتفاق مع الخلفاء والإستئذان في بناء أسطول بحري إسلامي ، حيث عين على البحر " عبد الله الحارثي " وقد نجح معاوية في ذلك وتمكن المسلمون من فتح "جزيرة قبرص" سنة 607 م على يد حملات بحرية خرجت من الشام ومصر ، كما صَالح معاوية أهل قبرص على دفع جزية تقدر بـ : 7200 دينارا سنويا.

كان الأسطول الإسلامي الذي غزا قبرص يتألف من 1700 سفينة رغم أن هذا الغزو كان أول غزوة غزاها المسلمون في البحر وتعهد أهل قبرص بإبلاغ المسلمين عن أية إستعدادات يقوم بها الروم ضدهم ، وفي خضم هذه الأحداث وقعت فتنتة عرفت بفتنة إبن السوداء " عبد الله بن سبأ" اليهودي في المجتمع الإسلامي وظن أهل قبرص أن أمر المسلمين قد ضعف وأن قوة الروم البزنطيين يمكن أن تحميهم فأخلوا بشروط الصلح ،[1] فدعى معاوية رضي الله عنه للجهاد في قبرص وغزاها مرة ثانية سنة 613 م ، واصل المسلمون جهادهم إلى أن وصلوا إلى قسطنطينة عاصمة الدولة البزنطية ، وسيطروا على أرجاء الجزيرة كافة وأسكن فيها معاوية إثني عشر ألفا من جند المسلمين ، ودعا الناس للهجرة إليها – قبرص- فانتقل إليها الكثير ونشروا فيها الإسلام وبنو المساجد . وفي عهد الدولة العباسية زمن الخليفة هارون الرشيد 753م ، إذ تتابعت الغارات حيث لم يستطع المسلمون أن يثبتوا بشكل قوي في الجزيرة نظرا للأوضاع السائدة في

1) محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي المعاصر ، التاريخ المعاصر الأقليات الإسلامية** ، المكتب الإسلامي ، ط2 ، 1995، بيروت ، ص ص 184،185.

تلك الفترة من عدم الإستقرار وهذا ما عرقل نشاط المسلمون في القيام بالدعوة ونشر الإسلام بالجزيرة وقد دخلت المنطقة صراعا متجددا في إطار الحروب الصليبية وأصبحت قبرص محطة تجمع القوى الصليبية ، وأصبحت شواطئها ملجأ للقراصنة الذين يغيرون على السفن الإسلامية التي تنتقل إلى البحر المتوسط ، تواصلت الحملات الصليبية في المنطقة خاصة ماكان سنة 1407 م وعلى إثر هذه الغارات إضطرت قبرص أن تدفع الجزية للمسلمين ، وبقيت تحت حكم الصليبيين كما إستطاعت جيوش البندقية أن تحتل قبرص 1474 م وأن تحكمها واستمرت بها حتى جاء العثمانيون ولم يكن البنادقة ليختلفوا عن الصليبيين إلا في الإسم ، فما البنادقة إلا فرع من الصليبيين . بقى العثمانيون في قبرص ثلاثة قرون (1558 م-1875م) حيث عملوا من بدايتها على توطيد دعائم الإسلام في الجزيرة [1]، فعندما فتح العثمانيون الجزيرة سنة 1571م إعتنق الإسلام الكثير من القبارصة وإتخذوا اللغة التركية لغة لهم وإزداد عدد المسلمين بسبب الهجرة من البلدان المجاورة ، فكان عدد سكان الجزيرة في عام 1890 م 8000 نسمة ¾ من المسلمين وعندما إحتل البريطانيون الجزيرة ، نقص تعدادهم بسبب الهجرة إلى تركيا ثم إلى بريطانيا، فأدى ذلك إلى إنخفاض عددهم بالنسبة لليونانيين الذين أخذوا يتوافدون على الجزيرة . [2]

1) محمود شاكر ، **مرجع سابق** ، ص ص 187 ، 188.

2) علي بن منتصر الكتاني ، تقديم نزهه بنت عبد الرحمان الكتاني ، **المسلمون في أوربا وأمريكا** ، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص 139،138.

فالجدول التالي يوضح نسبة المسلمين في قبرص منذ سنة 1921 إلى سنة 1971.

السنة	عدد المسلمين	مجموع السكان	نسبة المسلمين المئوية
1921	61.239	310.705	19.7
1931	64.238	347.953	18.4
1946	80.548	450.114	17.9
1956	92.642	528.879	17.5
1960	104.942	573.566	18.3
1971	118.100	640.000	18.3

يتضح لنا من خلال الإحصائيات التي بالجدول أن نسبة المسلمين قد تضاءلت منذ سنة 1921 من 19.7 إلى 17.5 سنة 1956، حيث وصلت إلى أدنى نسبة وذلك بسبب الأزمات والمشاكل التي عاشتها البلاد؛ والتي أدت إلى هجرة المسلمين ، لكن منذ عام 1960م ، تبين أن نسبة المسلمين إستقرت على مستوى 18.3 % وذلك لأن هجرة المسلمين تقابلها هجرة يونانية نظرا للإكتظاظ الذي تشهده الجزيرة بالسكان .[1]

ثانيا :التحديات التي تواجه الأقليات الإسلامية :

- الإختلاف العرقي : ميزه الوجود التركي الإسلامي باعتباره أقلية ، مع الوجود اليوناني باعتباره أغلبية .

- الإضطهاد الديني والتمييز العنصري ، إضافة تدني الحالة الإقتصادية للمسلمين .

- عدم الإعتراف بحق الجاليات الإسلامية في الحياة السياسية ، الثقافية وفي شتى المجالات .[2]

---

1) علي بن المنتصر الكتاني ، **مرجع سابق** ، ص 138.

2) نزهة الجابري ، **مرجع سابق** ، ص 28.

وفي إطار حماية حقوق الأقليات والجاليات المسلمة ، فقد أصدرت الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وتعزيز وحماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية دينية ولغوية ، وضرورة ضمان حقوقهم داخل الدولة : حيث تقرر في الوثيقة رقم 8 المادة 1 و2 والتي تنص على مايلي : **المادة الأولى** : على الدول أن تقوم كل في إقليمها بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو العرقية الإثنية وهويتها الثقافية واللغوية وبتهيئة الظروف الكفيلة لتعزيز هذه الهوية .

- تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات .

المادة الثانية : يكون الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة ، وإعلان وممارسة دينهم الخاص وإستخدام لغتهم الخاصة سرا وعلانية ، وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز .

- يكون الأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والإجتماعية والإقتصادية والعامة مشاركة فعلية .

- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني ، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيث ما كان ذلك ملائما في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها على أن تكون المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني ....[1]

1) وائل أنور بندق ، **الأقليات وحقوق الإنسان** ، منع التمييز العنصري وحقوق الأقليات والأجانب واللاجئين والسكان الأصليين والرق والعبودية ، ط2 ،2009 ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ص 93.

المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية لقبرص وبحر إيجه في الصراع التركي اليوناني .

المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لقبرص

تعتبر جزيرة قبرص منطقة إستراتيجية هامة بالنسبة إلى الشرق الأوسط والجزء الشرقي من البحر المتوسط ، وقد برزت أهميتها منذ زمن بعيد على أنها مركز للتبادل التجاري بين أجزاء العالم القديم ولوجود معادن كالنحاس والأخشاب التي تصلح لصناعة السفن منها ، كما تتضح أهميتها بإعتبارها مركز يمكن تهديد البلاد الواقعة في نطاقها الحربي ، وكذلك يمكن عن طريق التكتيكات البحرية إعدادها كمركز لخطوط المواصلات البحرية للدول عبر الجزء الشرقي من حوض البحر المتوسط . [1] بسبب قربها من مضيق الدردنيل* الإستراتيجي ومنطقة الشرق الأوسط الحساسة إقتصاديا واستراتيجيا ، التي تعيش حالة عدم الإستقرار بسبب العدوان الصهيوني المستمر على البلدان العربية ، فبإمكان أية دولة عظمى أن تسيطر على قبرص التحكم بشكل فعال وسريع في النزاعات التي يمكن أن تندلع في ملتقى القارات الثلاثة وعقدة خطوط نقل النفط من إيران والعراق والخليج العربي والسعودية إلى أوروبا ، لقبرص أهمية إستراتيجية أخرى تتمثل في أن بوسع الولايات المتحدة أن تجعل منها جزءا من خط التطويق الثاني الذي يحيط بالإتحاد السوفياتي ويدعم خط التطويق الأول الذي يسير بمحاذاة الحدود السوفياتية الجنوبية ويمتد عبر باكستان وإيران وتركيا واليونان .[2]

---

1) مشتاق طالب حسين الخفاجي ، "**الأزمة القبرصية 1963-1967**" ، **دراسة تاريخية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية صفي الدين الحلي ، جامعة بابل ، ص 102.

* **الدردنيل** : مضيق يقع بين بحر مرمرة وبين البحر المتوسط في جزئه المسمى بحر إيجه ، طوله 28 كلم وعمقه من 54 - 90 كلم . أنظر : محمد صالح ربيع العجيلي ، **معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية** ، ج2 ،دار الصفاء للنشر ، عمان ،2012. ص 323.

2) الهيثم الأيوبي ، **الموسوعة العسكرية ، من أ إلى ح** ، ج 1 ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، ص 545.

كانت جزيرة قبرص من أهم المواقع التي احتلها الغرب وسعى للحفاظ عليها لما لهذه الجزيرة من أهمية إقليمية كبيرة ، حيث برزت الحاجة الملحة لقبرص بالنسبة للغرب بعد فتح قناة السويس التي كانت الممر المائي المهم وخاصة لبريطانيا كونها تقع على طريق مستعمراتها في الهند لذلك عملت –بريطانيا- الحصول علة الجزيرة وتحويلها كقاعدة عسكرية .. [1]

إضافة إلى أنها تقع على مسافة متساوية بين أوربا وآسيا وإفريقيا في خط تقاطع طرق المواصلات المائية ، وتتواجد قبرص في المنطقة التي تقع بين المضائق وبين قناة السويس ؛ بحيث تفصل مضائق آسيا عن أوربا وتفصل قناة السويس آسيا عن إفريقيا ، لذلك تعتبر الجزيرة بمثابة موقع قاعدة وحاملة طائرات ثابتة تستطيع التحكم بنبض الطرق المائية " لعدن وهرمز وحوض الخليج وقزوين" وتظهر أهمية هذا الموقع الإستراتيجي للجزيرة في تواجد القواعد البريطانية في قبرص ، إذ تحولت بذلك الجزيرة إلى ساحة أزمات طوال مرحلة الحرب الباردة وعلى الدولة التي تريد أن يكون لها دور مؤثر في السياسات الدولية والإقليمية أن تهتم بقبرص بالرغم من صغر هذه الجزيرة إلا أنها تمتلك موقعا من شأنه التأثير على الإتصال الإستراتيجي المتبادل بين القارات الثلاث ، فقد نتج عن تفكك الإتحاد السوفياتي ظهور طرق بديلة لخط الطاقة والتجارة المنطلق من آسيا الوسطى إلى أوربا سواء في آسيا الغربية في شرق البحر المتوسط ،أو جنوب آسيا وستبقى أهمية قبرص ثابتة في هذا المجال .

كما تحتل قبرص موقعا هاما في عملية التدخل في منطقة الشرق الأوسط ومن الواضح أن الموقع المركزي الذي تتمتع به هذه المنطقة بالنسبة لخطوط الطاقة سيصبح أحد المقاييس الأساسية للمنافسة الدولية في المستقبل ، وتعتبر قبرص إحدى الوسائل الأساسية في هذه

---

1) سامر عبد الهادي علي ، **أهمية جزيرة قبرص بالنسبة لدول الجوار العربي (سوريا ، لبنان ، فلسطين ، مصر) 1945-1974**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق –قسم التاريخ - 2008-2009 ، ص 8 .

السياسة فنتيجة لهذا الوضع الجيواستراتيجي المتغير، فإن الإتحاد الأوربي يستعد لضم قبرص إلى بنيته ، كما طرحت الولايات المتحدة مبادرة سلام جديدة ومرحلية ، في مقابل محاولات التصعيد في الفترة التي حاولت فيها روسيا إرسال صواريخ أس 300 إلى الجزيرة ، من جهة أخرى يمكن إعتبار الجزيرة بوضعها الإستراتيجي متعدد الأبعاد مشكلة مزمنة في العلاقات التركية – اليونانية ومقياسا هاما في العلاقات التركية الروسية ، خاصة بعد بروز مخطط نشر الصواريخ الروسية على الجزيرة وبيع روسيا للصواريخ لقبرص اليونانية ، واستغلال التوتر المحتمل بين تركيا وقبرص اليونانية واستغلال التوتر المحتمل بين تركيا وقبرص اليونانية ، الذي ستتأثر به منطقة شرق البحر المتوسط ، ومع محاولة لروسيا في أن تدفع ورقة قبرص ضد تركيا عند طرح أية مبادرة جديدة تتعلق بنفط قزوين ، مما قد يؤدي إلى عدم الإستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط [1] .

كما ترتبط الأهمية الإستراتيجية لقبرص على الساحة الإقليمية والدولية بأزمة الصواريخ التي تم نشرها في قبرص والتي تحمل أبعادا إستراتيجية تتجاوز أمن الجزيرة وقد تولد أثناء الأزمة إحتمال وصول العسكرية الناتجة عن الإتفاق بين اليونان وقبرص اليونانية إلى مستوى تهديد أراضي الأناضول وساحة المواصلات المحيطة بالجزيرة في " بحر إيجة ". كما يتعلق الأمر أيضا بوضع الجزيرة على مسافة مناسبة في الشرق الأوسط وبحر إيجة وشرق البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج ، إذ تعتبر معيارا هاما يستطيع التأثير على كل هذه المناطق إذ يجب على تركيا أن تستغل الميزة الإستراتيجية التي حققها عقد السبعينات في قبرص ، من خلال استراتيجية مبنية على دبلوماسية بحرية هجومية وليس من خلال سياسة قبرصية دفاعية للحفاظ على الوضع القائم ،لذلك فإن قبرص تحمل أهمية خاصة بالنسبة لتركيا كعنصر أساسي لإستراتيجيتها البحرية العامة المتعلقة **بالحزام البحري** ؛ القريب الذي يتشكل من : بحر قزوين

1: أحمد داود أوغلو ، **العمق الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، تر : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، دار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط2 ،2011م ، قطر ، ص ص 202،203.

البحر الأسود ، والمضيقين البوسفور والدردنيل ، وبحر إيجه وشرق البحر المتوسط وقناة السويس والخليج العربي .[1]

المطلب الثاني : بحر إيجه وإشكالية تحديد المياه الإقليمية .

تعد قضايا الصراع القائمة بين تركيا واليونان على بحر إيجه ، من أبرز المعوقات التي تواجهها العلاقات بين البلدين إذ أن تلك القضايا هي على درجة كافية من التعقيد بحيث يبدوا أنه من الصعوبة إيجاد حلول سريعة تضمن رضى الطرفين المتنازعين ، فمن بين تلك القضايا إشكالية تحديد المياه الإقليمية بإعتبار أنها تحدد السيطرة الفعلية على بحر إيجة .

بحر ايجه :

هو ذلك الجزء من البحر المتوسط ، الواقع بين الساحل الشرقي لليونان والساحل الغربي لتركيا يتصل بالبحر الأسود وبحر مرمرة بواسطة مضيقي البوسفور والدردنيل ، يغطي هذا البحر مساحة تبلغ حوالي 350 كلم ² ويضم نحو 8000 آلاف جزيرة وتجمع صخري ، ويشكل حاجزامائيا بين شبه جزيرة الأناضول ، والأراضي اليونانية باستثناء المنطقة الشمالية حيث تلتقي حدود البلدين .[2]

1) أحمد داود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص ص 204-206.

2) وليد محمود أحمد ، **النزاع التركي – اليوناني على بحر إيجه في ضوء القانون الدولي للبحار** ، مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 7 ، جانفي 2007، جامعة الموصل ، ص 3.

البحر الإقليمي : Mer territoriale

في القانون الدولي : هو منطقة بحرية متاخمة لأراضي اليابسة أو للمياه الداخلية لدولة ما ، ووفقا لحرية البحار على عرض 3 أميال بحرية تشتمل سيادة الدولة الساحلية على المساحة البحرية مع أرضها وما تحت هذه الأرض ، وكذلك الفضاء الهوائي المتاخم في السماء . [1]

المياه الإقليمية :

"**هي** عبارة عن مساحة من البحار تتاخم اليابسة وتنحصر بين المياه الداخلية من ناحية وأعالي البحار من ناحية أخرى ".[2]

يمكن تعريف المياه الإقليمية على أنها المنطقة التي تحد الحدود السياسية البحرية للدولة ، وتمارس الدولة سيادتها عليها كايابس ، وفي نطاق المياه الإقليمية تخضع جميع السفن والأفراد لقوانين الدولة صاحبة السيادة ولا يسمح بمرور السفن الأجنبية إلا بموافقة الدولة .

يعتبر تحديد البحر الإقليمي (المياه الإقليمية) ، أحد المشكلات الكبرى بين تركيا واليونان ووفقا لإتفاقية " لوزان لعام 1923" ، فقد تحدد عرض المياه الإقليمية لكلا الدولتين بثلاث أميال ، ولكن في عام 1936م ، نجد أن اليونان تقوم بتوسيع مياهها الإقليمية إلى ستة أميال وفقا لإتفاقية " مونتر لعام 1936م " ؛ الخاصة بنظام المضايق التركية " **البوسفور والدردنيل** " وردت تركيا بالمثل في عام 1964 ، حيث وسعت مياهها الإقليمية في البحر الأسود ليبلغ ستة أميال أيضا واستنيادا إلى الإتفاقيات السابقة فقد أصبح 46% من بحر إيجه مياها إقليمية يونانية مقابل 7 % مياها إقليمية تركية و47 % من البحر تعتبر مياها مفتوحة أمام الملاحة

---

1) بيار جورج ، **معجم المصطلحات الجغرافية** ، تر حمد الطفيلي ، هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 ، 2002م ، لبنان ، ص ، 110.

2) حسين عبد الرحمان سليمان ، **تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية** ، مركز الدراسات والبحوث ، قسم الندوات واللقاءات العلمية ، الإمارات العربية ،2009، جامعة نايف للعلوم الأمنية .ص 18.

الدولية ، هكذا يتضح أن أي محاولة من جانب اليونان لتوسيع بحرها الإقليمي يؤثر تأثيرا مباشرا في تضاءل حجم المياه الدولية في بحر إيجه ويحد من قدرة تركيا على الملاحة من خلاله ، نظرا لوجود الجزر اليونانية والتي يتم إحتساب مياهها إقليمية لها حسب القانون الدولي وبما أن اليونان تمتلك جزر شرق بحر إيجه لذلك فسيكون بحر ايجه مغلقا فيما لو وسعت اليونان بحرها الإقليمي لمسافة إثني عشر ميلا بحريا ، حيث سيصبح 72 % من البحر مياها إقليمية يونانية و19 % مياهًا دولية و9 % مياهًا إقليمية تركية ويترتب عن ذلك أن تركيا ستضطر للإستئذان من اليونان لعبور سفنها إلى المياه الدولية. [1] ومن أجل إعطاء صبغة قانونية لحقوق كل من اليونان وتركيا في بحر ايجه ، فقد تم تسوية ذلك وتحديد المياه الإقليمية وفقا لخطوط فاصلة بينهما .

حيث تحتل قضية تحديد البحر الإقليمي أو (المياه الإقليمية) أهمية خاصة نظرا لما لها من أثر مباشر على تحديد المجالات البحرية ، وحقوق السيادة على هذا الجزء من البحر وهذا ما يستدل عليه من خلال المادة الثالثة من إتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام 1958 والمادة الخامسة من إتفاقية عام 1982.

لابد من تحديد البحر الإقليمي من معرفة الحد الذي يبدأ منه أو يفصله عن المياه الداخلية ومعرفة مداه ثم خط نهايته ، حيث يتحدد البحر الإقليمي من الداخل بخط وهمي يسمى : بخط الأساس أو خط القاعدة . La ling de base- The baseline **و "خط الأساس "** ؛ هو الخط الذي يبدأ منه قياس البحر الإقليمي نحو البحر العالي ، أو هو الخط الذي يفصل البحر الإقليمي عن اليابسة أو عن المياه الداخلية .[2]

---

1) وليد محمود أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ص 18 19.

2) محمد الحاج حمود ، **القانون الدولي للبحار** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008م ، المملكة الأردنية . ص 101.

إذ يمكن تطبيق ذلك على وضع بحر إيجه بارتباط خطوط الأساس الأرخبيلية بالدولة الأرخبيلية المحيطية ؛ التي تعني الدولة التي تتكون كليا من أرخبيل واحد أو أكثر وقد تضم جزرا أخرى ويقصد "بالأرخبيل " مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء من جزر والمياه الواصلة بينهما والمعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيما بينها وثيقا إلى أن يتشكل معه كيانا جغرافيا وإقتصاديا وسياسيا قائما بذاته أو التي اعتبرت كذالك تاريخيا . ويرجع أصل كلمة أرخبيل Archiplgo-Archipel إلى التعبير اليوناني Aegon pelages الذي يعبر عن الوضع الخاص ببحر إيجه الذي يتكون من عدد كبير من الجزر .[1]

المطلب الثالث : الصراع حول حدود الجرف القاري .

أولا : تعريف الجرف القاري وطريقة تحديده :

إختلف فقهاء القانون الدولي في تحديد المصطلح المتعلق بالجرف القاري ، حيث حاول المختصون في هذا المجال إيجاد مصطلح دقيق من الجرف القاري ، فتارة يطلقوا عليه " **الإمتداد القاري** " **وتارة أخرى** " **الإفريز القاري** " ومرة " **الرصيف القاري**" ، فيما أطلق عليه أيضا " **بالرف القاري** " .

إختلط مفهوم الجرف القاري بالعوامل الجغرافية والجيولوجية ثم القانونية ، إذ يعتبر الجرف القاري منطقة إنتقال بين اليابسة والماء ؛ هو عبارة عن أجزاء مغمورة من القارات تكونت نتيجة طغيان مياه المحيط على هوامشها وتمتاز هذه المنطقة باحتوائها على أكبر جزء إقتصادي بالنسبة للثروات الطبيعية الموجودة في قاع البحر وما تحت القاع .[2]

---

1) عصاد لعمامري ، **الأحكام التوفيقية لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص قانون ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، قسم الحقوق ، 2014. ص 23.

2) خليل حسين ، **موسوعة القانون الدولي العام ،** ج2 قانون البحار والجو والفضاء الخارجي ، الحرب والحياد وطرق تسوية النزاعات ، منشورات الحلي الحقوقية ،2012. ص ص 134 ، 144.

ثانيا : طرق تحديد الجرف القاري حسب إتفاقية 1958 بشأن الجرف القاري :

نظمت المادة السادسة من إتفاقية عام 1958 بشأن الجرف القاري وكيفية احديده بين الدول المتقابلة أو المتجاورة ، فنظمت في فقرتها الأولى التحديد بين الدول المتقابلة بقولها " عندما يكون نفس الجرف القاري ملاصقا لإقليمي دولتين أو أكثر ذات سواحل متقابلة ، فإنه يجري تعيين حدود الجرف القاري العائدة لكل منهما بموجب الإتفاق وعند عدم وجود الإتفاق وما لم تكون هناك ظروف خاصة تبرر إيجاد تحديد آخر ، فإن خط الحدود يكون الخط الوسط الذي تبعد كل نقطة فيه بعدًا متساويا عن أقرب النقاط على خطوط الأساس التي يجري منها قياس عرض البحر الإقليمي لكل من هذه الدول أما الحدود الجانبية ، أي الحدود بين الدول المتجاورة وعندما يكون نفس الجرف القاري ملاصقا لإقليمي دولتين متجاورتين ، فإنه يجري تعيين حدود الجرف القاري بينهما بموجب الإتفاق وعند عدم الإتفاق ، فإن ذلك يتم بتطبيق مبدأ تساوي البعد من أقرب النقاط من خطوط الأساس التي يجري منها القياس . [1]

إن هذه النظريات والأفكار الجغرافية والجيولوجية قادت علماء القانون إلى تحديد معيار قانوني لتحديد الجرف القاري ، وتحددت في أربعة طرق :

1- طريقة عمق المياه : يحدد طبقا للمساحة الممتدة لقاع البحر وماتحته فيما وراء منطقة البحر الإقليمي إلى الحد التي تصل فيه المياه التي تعلو قاعه إلى عمق محدد، كما يمثل هذا العمق متوسط عمق نهاية الجرف القاري أمام الدول الساحلية .

2- معيار الإستغلال : والذي يعطي الحق للدولة الساحلية أن تمد حقوقها لإستكشاف واستغلال موارد قاع البحر الطبيعية إلى العمق الذي يصل فيه التقدم العلمي إلى إمكانية استغلال موارده وإستكشافها .

---

1) محمد الحاج حمود ، **مرجع سابق** ، ص ص 369، 370.

3- **المعيار الجيولوجي :** بحيث يجوز للدولة الساحلية استغلال الثروات الطبيعية بحيث يجوز في منطقة الجرف القاري بحيث تستمر حتى نقطة تلاقي الإنحدار القاري ، مع المرتفع القاري وهو معيار يعتمد على كيفية تكوين طبقات الأرض تحت المياه المغمورة .

4- معيار تحديد مسافة معينة من الشاطئ : حيث يكون للدولة الساحلية فيها حق إستكشاف وإستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في قاع البحر فيما بين هذه الحدود وبين الشاطئ وإستنادا على إتفاقية جنيف عام 1958، التي نصت على أن قاع البحر وما تحت القاع من المناطق المغمورة للساحل خارج حدود البحر الإقليمي .[1]

وقد تعلق الأمر بتحديد الجرف القاري لكل من تركيا واليونان ، إذ أن هذه الأخيرة تستند إلى إتفاقية جنيف 1958 م الذي يقضي بأن لكل جزيرة جرفها القاري المستقل ، وبالتالي فإن سيطرتها على معظم جزر بحر إيجه ، جاءت من أن هذه الجزر تشكل إمتدادا طبيعيا لإقليم اليونان البري وحيث أن الإقليم البري له جرف قاري فإن للجزر كذلك وبمعنى آخر فإن الجرف القاري لهذه المناطق بأكملها حتى السواحل التركية هو من حق اليونان فقط ، بينما ترى تركيا بأن الجرف القاري لبحر إيجه هو إمتداد طبيعي لأراضيها وأن الجزر الشرقية لبحر إيجه هي مجرد نتوءات* للجرف القاري التركي ، ولذلك فإن من حقها رسم حدودها القارية حتى منتصف بحر إيجه بالإستناد إلى حقها في الجرف الطبيعي لهضبة الأناظول وعلى هذا فإن الجرف القاري التركي سيصل إلى الغرب عدد من الجزر اليونانية في بحر إيجه فضلا على أن تركيا

---

1) خليل حسين ، **مرجع سابق** . ص 147.

* **نتوء** : في علم طبقات الأرض قطعة أرض مجزأة على مساحة طبوغرافية حيث تظهر عليها طبقة أو صخرة ناتئة . أنظر : بيار جورج ، **مرجع سابق** . ص 843.

تعتبر الجزر اليونانية القريبة من الساحل التركي ليس لها جرف قاري ، بل هي مرتفعات تقع ضمن الجرف القاري التركي . إن وجود الجزر عند إعتماد مبدأ التقسيم أو تحديد الجرف القاري هو الذي أدى إلى تطور المشكلة بين تركيا واليونان بصدد تحديد الجرف القاري لهما ، فاليونان تؤكد على الجرف القاري للجزر العائدة لهما مما يعني أن جرفها القاري يمتد حتى سواحل غرب تركيا بموجب إتفاقية جنيف والتي تمنح الجزر جرفا قاريا وفي حال تطبيق ذلك على بحر إيجه فإن هذا البحر يصبح جميعه ملكا لليونان باعتبار أن جزره عائدة لها ، في حين ترفض تركيا ذلك المبدأ اليوناني ، على إعتبار أنها أي تركيا ليست من الدول الموقعة على إتفاقية جنيف 1958، وبالتالي فهي ليست ملتزمة بتنفيذ قرارات لم تكن طرفا موقعا عليها .[1]

أهمية بحر إيجه :

يعتبر بحر إيجه أهم منطقة إتصال بحري على الخط الشمالي الجنوبي للقارة الأفروآسيوية ، ويمتاز هذا البحر عن البحر الأحمر والخليج العربي بتواجده على بعد مناسب من القارات الثلاث كذلك يمتلك بحر إيجه أهمية إستراتيجية كبرى للدول المطلة عليه تركيا واليونان ، باعتبار موقعه على خط الإنتقال وفي مناطق التأثر الجيوسياسي والجيوإستراتيجي والجيواقتصادي والجيوثقافي بين شبه جزيرة البلقان ، ويعتبر إمتلاك اليونان لأغلب جزر بحر إيجه مشكلة كبيرة لسياسة الحوض البحري القريب لتركيا، والمصدر الأساسي لهذه المشكلة هو التناقض بين الواقع الجيولوجي والجيوسياسي من جهة والواقع الراهن في بحر إيجه من جهة أخرى ، فقد قسمت

---

* **نتوء** : في علم طبقات الأرض قطعة أرض مجزأة على مساحة طبوغرافية حيث تظهر عليها طبقة أو صخرة ناتئة . أنظر : بيار جورج ، **مرجع سابق** . ص 843.

1) وليد محمود أحمد ، **مرجع سابق** ، ص 11، 14.

جزر بحر إيجه تقسيما سياسيا في الإتفاقيات الدولية لصالح اليونان بالرغم من أنها تعتبر إمتداد طبيعيا لشبه جزيرة الأناضول لذلك يطرح بحر إيجه عدة مشكلات منها : المياه الإقليمية والجرف القاري ..ويعتبر هذا الوضع مأزقا أمنيا* جديا لتركيا ، وقد حاولت اليونان من خلال إمتلاكها لجزر هذا البحر إتباع إستراتيجية تشمل كل الحوض المائي لبحر إيجه .[1]

*** المأزق الأمني :** سلسلة متصاعدة من حالات إنعدام الثقة ، حيث تحدث الإستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا منها بعدم الإطمئنان الذي لا يمكن إزالته من تفكير دولة أخرى في ظل الحيرة التي تسودها فيما إذا كانت الإستعدادات لإراض دفاعية أو هجومية . أنظر : جون بيليس ،ستيف سميث . **عولمة السياسة العالمية** . تر: مركز الخليج للأبحاث .2004.ص 418.

1: أحمد داود أوغلو ، **مرجع سابق .** ص ص .196،197.

المبحث الأول : مراحل الصراع التركي اليوناني في قبرص

المطلب الأول : جذور المشكلة القبرصية حتى عام 1963.

يتجاوز الصراع التركي ـ اليوناني في العمق المشكلات والأزمات الطارئة بين البلدين لأسباب تاريخية حضارية وأخرى سياسية وجغرافية فهو صراع بتاريخ طويل من الحروب بين شعبين مختلفين في القيم والمعتقدات الحضارية .

في سنة 1923م منحت بريطانيا قبرص قانون المستعمرات التابعة للتاج ، وتم رفع عدد النواب اليونان إلى 12 نائبا وبقي النواب الأتراك محددا بثلاث وفي خضم هذه الأحداث أرسل القبارصة اليونان وفدا إلى لندن يطالب بإتحاد قبرص مع اليونان وبإصلاحات دستورية تسمح لسكان الجزيرة بإدارة شؤونهم المحلية ، ولما رفضت بريطانيا هذا المطلب أعلن الأسقف " **سيتيون** " ، إتحاد الجزيرة مع اليونان والتمرد على السلطات البريطانية [1]، ففجروا إنتفاضة في 30 أكتوبر عام 1931 ، بإيحاء من الكنيسة الأرثوذكسية* القبرصية لتحقيق الوحدة مع اليونان ، حيث كان رد فعل السلطات الإستعمارية عنيفا ووضعت أحكاما جزرية قاسية على سكان الجزيرة ونفت العديد من زعمائها وألغت المجلس التشريعي وعلقت الحريات [2] ، ومنه شعر القبارصة الأتراك بإحتمال تحقيق ــ القبارصة اليونان ــ الوحدة مع البلد الأم اليونان وفي نفس الوقت سيهدد بقائهم في الجزيرة ، حيث بدأت المخاوف من نشوب حرب تهدد

---

1) موسى المخول ، **مرجع سابق** . ص ص 160،161.

*: **الأرثوذوكسية** : كلمة أصلها إغريقي **Orthodoxos** وتعني القديم ، وتعني العقيدة الأرثوذوكسية الصائبة أو السديدة وبدأت هذه العقيدة في بلاد اليونان وانتشرت بمصر والشرق كله ، وتختلف في الكنسية والتقاليد عن العقائد المسيحية الأخرى . أنظر : اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، **مرجع سابق** ، ص 32.

2) مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج 14 فلسطين ـ قبرص ، منشورات بيروت ، لبنان، 2004.ص 367.

مصيرهم ــ الشعبين التركي واليوناني ـ وإحتمالا لتوتر العلاقات بين البلدين . حيث تحدث عضو قبرصي تركي في المجلس التشريعي لقبرص الذي نشأ بموافقة بريطانيا حول الموضوع

قائلا: " نحتج بكل شدة على هذه الدعوة (يقصد الوحدة مع اليونان) ، كما دأبنا على الإحتجاج في الماضي ، ونعتقد أنه في حال إنضمام قبرص إلى اليونان لن يبقى للمسلمين متسع للعيش في قبرص ، نعرف أن اليونانيين يمثلون الأغلبية في قبرص ولكن هناك في العالم دول عديدة يديرها الأجانب على الرغم من كون غالبية سكانها تنتمي إلى عنصر مختلف . ليس في القانون الدولي مبادئ تتيح لأي دولة ضم دولة متجانسة معها إليها . أنا مندهش إزاء إسناد زملائي اليونانيين المحترمين هذا الإدعاء إلى القانون الدولي سيكون في صالح الجزيرة لو تركنا هذه المسألة جانبا ولو توحد جميع أعضاء المجلس إتخاذ إجراءات تشجع التنمية والتقدم في البلاد .... وإلا فإن المشاعر والأحاسيس الوطنية المتنافرة في الجزيرة ستجعل إدارتها أمرا مستحيل ".[1] لم يكترث الجانب اليوناني لهذا التصريح وإعتبره مجرد تعبيرا عن رأي لا يمكن أن يؤخذ بعين الإعتبار وأن خطتهم ستنفذ لا محال ، تواصلت أعمال الشغب في الجزيرة مطالبين بالإتحاد مع اليونان ووصلت حتى قصر الحاكم البريطاني في نيقوسيا (عاصمة قبرص) ، حيث عمت مظاهرات كبيرة في المدن والقرى القبرصية ، كما إمتنع الموظفون اليونانيون القيام بمهامهم ، ومن ثمة أعلنت حالة الطوارئ .

1) سومانترا بوز ، **أراضٍ متنازع عليها ـ إسرائيل ، فلسطين ، كشمير ، البوسنة ، قبرص ، وسريلانكا** ـ ، تر: أياد أحمد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت 2009، ص ص 74 ،75.

و تم وضع بعض الأساقفة تحت الإقامة الجبرية وبقي هذا النظام ساري المفعول حتى سنة 1939م حين تم إعلان الحرب العالمية الثانية .[1]

إنقلبت الأوضاع في قبرص على إثر العدوان الذي نظمته إيطاليا الفاشية على اليونان في أكتوبر عام 1940، حيث عاشت الجزيرة فترة حرجة خاصة بعد إحتلال الألمان لجزيرة " **كريت** " * 1941م ، ولكن إعلان ألمانيا هجومها على الإتحاد السوفياتي في صيف 1941 م خفف من حدة المأزق في الجزيرة ، هذا وقد قدم القبارصة أكثر من 30 ألف متطوع حاربوا مع الحلفاء على جميع جبهات المتوسط ، وفي سنة 1943م زار وزير الخارجية البريطاني " **ونستون تشرشل** " قبرص **وقال " عندما تنتهي الحرب سيكون إسم قبرص من بين الأسماء التي تستحق الثناء ، ليس من جيلنا وحده بل من الأجيال الصاعدة "** وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ووفقا لبنود الميثاق الأطلسي في حق الشعوب في تقرير مصيرها التي تحت النظام الإستعماري ، أرسل القبارصة وفدا إلى لندن للمطالبة بالإتحاد مع اليونان ولكن مطالبهم قوبلت بالرفض غير أن بريطانيا سمحت بعودة الأشخاص المنفين سنة 1931م وبإعادة مجتمع الكنيسة اليونانية ، وحاولوا وضع ميثاق دستوري جديد الذي أكدوا فيه إستقلال ذاتي للجزيرة مشروط بحق النقض من قبل الحاكم، فسقط هذا المشروع أمام رفض السكان اليونانيين .[2] ومنذ بداية عام 1950 إقتنع القبارصة اليونان بأن الأبواب البريطانية موصدة في وجههم وأن قضيتهم لا تزال تراوح مكانها ، حيث تم تنظيم إستفتاء شعبي غير رسمي من

---

1) موسى مخول ، **مرجع سابق** . ص 161.

*** جزيرة كريت :** جزيرة يونانية في البحر الأبيض المتوسط على مسافة مئة (100) كلم جنوب بيليبونيسوس شبه الجزيرة الجنوبية لليونان ، وهي أكبر جزر اليونان عاصمتها " خانيا " كما تعتبر مدينة إراكليون ميناء الجزيرة ومركزها التجاري وأكبر مدنها ، حيث يعمل معظم أهالي الجزيرة في المزارع كما أن السياحة من الأنشطة الهامة في الجزيرة وذلك لوجود العديد من الآثار التاريخية بالمدن الساحلية ، **أنظر** : مصطفى أحمد أحمد ، حسام الدين إبراهيم عثمان : **الموسوعة الجغرافية** ، دار العلوم ، القاهرة ، 2004، ج 3 ، ص .30.

2) موسى مخول ، **مرجع سابق** . ص 162.

طرف الكنيسة الأرثوذكسية في عهد الأسقف مكاريوس الثاني : بين 15و22 نوفمبر من عام 1950 ، كشف هذا الإستفتاء مدى التعلق الشديد للقبارصة اليونانيين بفكرة الوحدة مع اليونان .[1] وفي أعقاب هذه الأحداث تم إنتخاب " **مكاريوس الثالث** " * أسقفا للكنيسة الأرثوذكسية القبرصية وبدأت جهوده واضحة في الدفاع عن القضية القبرصية وتدويلها وطرحها على الأمم المتحدة وعدم حصرها بالحلف الأطلسي المؤيد كليا لبريطانيا . كما طالب – **مكاريوس**- الحكومة اليونانية بالقيام بهذا العمل رغم معارضة بريطانيا ، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يقرا حق تقرير المصير للجزيرة بل دعوا اليونان وبريطانيا لإجراء مفاوضات ثنائية بينهما بغية إبقاء الحل بيد الحلف الأطلسي .[2] كما رفضت بريطانيا المقترحات اليونانية لتحقيق " **الإينوسيس**"* حيث قام القبارصة اليونانيون بقيادة الأسقف مكاريوس بحملة سياسية للإتحاد مع اليونان وكونوا منظمة سرية عرفت اختصارا باسم " أيوكا "** [3] ؛ التي برز نشاطها مع بداية عام 1955 من هنا بدأ القبارصة اليونانيون كفاحا مسلحا من أجل الإستقلال عن بريطانيا ، وإزاء تصاعد الثورة القبرصية

---

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** .ص 368 .

* **مكاريوس الثالث :** ولد قرب مدينة بافوس ، أول رئيس لجمهورية قبرص وزعيم القبارصة اليونانيين الأبرز ، عين أسقفا على كيتيون ، وأصبح في الوقت نفسه زعيما أو مرجعا للمجموعة اليونانية الأرثوذكسية ، وإضافة للجانب الديني فقد كان له دور في مجال التربية والتعليم والتمثيل السياسي. **أنظر** مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ص 383.

2) مسعود الخوند ، **مرجع نفسه** . ص 368.

** **الإينوسيس Inosis:**" تعبير يوناني يرمز إلى فكرة وحركة الدعوة إلى الوحدة بين قبرص واليونان على أساس الرابط القومي ، وتعود بداية هذه إلى 1829، عندما حصلت اليونان على إستقلالها ، ألا أنها قويت منذ تسلم المطران مكاريوس منصبه الديني الأعلى في قبرص عام 1950م ."أنظر مسعود الخوند ، **مرجع نفسه**. ص 368.

***أيوكا **Eoka:** هي المختصر اليوناني للمنظمة الوطنية للمقاتلين القبارصة ، وهي تنظيم عسكري يوناني سري برز بين أعوام 1954- 1959، بقيادة الجنرال " غريفاس " ومارس النظال المسلح في سبيل إستقلال قبرص عن بريطانيا والوحدة مع اليونان . **أنظر** : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 1 ، **مرجع سابق** ، ص 447.

3) الموسوعة العربية ، ق ، **مرجع سابق** ، ص 63 .

سارعت بريطانيا لإيجاد حل وسط يضمن مصالحها في الجزيرة ويمنح للقبارصة إستقلالهم في الوقت نفسه [1]، كما دعت بريطانيا كل من تركيا واليونان ـ نظرا لإرتباط كل منهما بإحدى الجماعتين القبرصيتين ـ إلى مؤتمر ثلاثي من أجل إيجاد حل للمسألة القبرصية وقد تم ذلك في 29 أوت 1955 م في لندن ، حيث أظهر المؤتمر إختلافا عميقا بين وجهتي النظر التركية واليونانية حول مستقبل الجزيرة مع تمسك اليونان بتطبيق ما أسمته بمبدأ "**الإينوسيس**" وإستندت في ذلك إلى أن القبارصة اليونانيون يمثلون ما يربو ⅘ من سكان قبرص ، أما تركيا فقد رفضت تماما تطبيق مبدأ "الإينوسيس" على إعتبار أنه يمثل إفتئاتا واضحا على حق القبارصة الأتراك في تقرير مصيرهم ، كما أعلنت تركيا هي الأخرى عن رغبتها في إعمال مبدأ " التقسيم " ؛ الذي يقضي بتقسيم الجزيرة بين دولتين شمالية يمثلها القبارصة الأتراك وجنوبية يمثلها القبارصة اليونان ، ونظرا لهذا الإختلاف فقد فشل المؤتمر في إيجاد حل للمسألة القبرصية نظرا لعمق الخلافات بين وجهتي نظر كل من تركيا واليونان ومن هنا قررت بريطانيا الإبقاء على الجزيرة تحت قبضتها ، نتيجة لهذا القرار كان رد الفعل واضحا حيث بدأت " **حركة أيوكا** " في تصعيد الأعمال الثورية من جديد ضد قوات الإحتلال[2] ، كما قام الأتراك بالمقابل بتشكيل منظمة عرفت بـ : " **فولكان** " ؛ وهي منظمة الدفاع التركية كان عملها هو التصدي لأعمال العنف التي ترتكبها جماعة أيوكا ، وهكذا أصبح التصادم بين العرقيتين حائل جديد أمام تعايشهما إن لم نقل بأنه أصبح أمرا مستحيلا ، كما بدأت الجالية التركية منذ ذلك الوقت بدعم من تركيا بطرح فكرة التقسيم كرد على شعار الوحدة مع اليونان وكحل للمشكلة القبرصية .[3] وفي المقابل تابع القبارصة اليونانيون مقاومتهم ضد الوجود

---

1) ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، **حلف شمال الأطلنطي ــ العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة 1945 ــ 2000**، دار الجامعة الجديدة ، 2001، ص . 233.

2) هشام محمود الأقداحي ، **الحركات العرقية المعاصرة كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2011، ص . 218.

3) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص . 368.

البريطاني و أصبح التدمير والتعرض للإدارات العامة أكثر خطورة بالنسبة إلى السلطات البريطانية ، التي كشفت سياستها تجاه هذه الأعمال والتي أجبرتها على إتخاذ تدابير قاسية ضد القبارصة اليونانيين وفور وصول الحاكم الجديد المارشال " **هاردينغ** " إلى الجزيرة أعلن عن عزمه في القضاء على المقاومة اليونانية المسلحة بتطبيق نظام العقوبات الجماعية لكل عمل تخريبي و بعد مفاوضات مع المطران " **مكاريوس** " رئيس الأساقفة التي إمتدت من أكتوبر عام 1955 إلى بداية فيفري عام 1956، فلم تتوقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد فقد رفضت منح الشعب القبرصي استقلالا ذاتيا محليا ، لكن ذلك توقف بسبب معارضة بريطانيا الإفراج عن المواطنين اليونانيين وتم نفي" **مكاريوس**" في سنة 1956 إلى جزيرة "**السيشل**" في المحيط الأطلسي ، على إثر هذا القرار أعلن الشعب في المقابل إضراب عام لمدة ثلاث أيام إستنكارا لهذا العمل وطالبوا بإطلاق سراحه ، وإستمرت الإحداث الدامية مع فرض منع التجول الدائم.[1] ففي سنة 1958 م إقترحت بريطانيا منح الحكم الذاتي للقبارصة اليونانيين والأتراك ، على أن يكون ذلك تحت السيادة البريطانية ووافق الأتراك ورفض اليونانيين وتزايد العنف ،[2] حيث تعرضت قبرص إلى موجة عارمة من العنف المفرط بين القبارصة اليونانيين والأتراك وذلك نتيجة عملية تفجير تمت خارج مبنى المكتب الصحافي للقبارصة الأتراك في " **نيقوسيا** " * العاصمة فاندلعت أعمال الشغب مع مهاجمة القبارصة الأتراك حي القبارصة اليونانيين ، حيث وقع ثمانية منهم على إثر الإشتباكات العنيفة بين الطرفين ، كما أسفرت سلسلة من حوادث القتل المتبادلة في سبتمبر 1958 م عن مقتل 109 شخص (56 من القبارصة اليونان و53 من القبارصة الأتراك) ووقعت مسألة الفصل

---

1) موسى مخول ، **مرجع سابق** . ص ص 163 ، 164.

2) محمد محمد عتريس إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 499.

* **نيقوسيا Nicosie :** في الإغريقية لفقوسيا ، عاصمة قبرص وتقع في سهل ميزوريا ، ويقدر عدد سكانها نحو 193 ألف نسمة ، مقسمة حاليا إلى قطاعين يفصل بينهما خط تماس ، شهيرة بكاتدرائية القديسة صوفيا (ق 13) كانت عاصمة مملكة لوزينيا الفرنسية . **أنظر** : مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 380.

بين الجاليتين من عاتق القوات البريطانية ، بيد أنه لم يكن في الإمكان تفادي بعض الحوادث ويبدوا أن هذه الأزمة عجلت وبلورت عزيمة بريطانيا على الخروج من قبرص .[1]

إتفاقية زيوريخ ولندن وإستقلال قبرص عام 1959:

بعد فشل المشاريع المقدمة من الحكومة البريطانية والتي كانت تأمل في إعطاء قبرص إستقلالا داخليا تحت الوصاية البريطانية ، تم التوصل على إثر سلسلة من المفاوضات إلى إتفاقية " زيوريخ ولندن " فيفري 1959م ومن خلالها تم إستبعاد الحلين الأولين : الوحدة مع اليونان والتقسيم ، كما نصت الإتفاقية على إنشاء دولة مستقلة ينتمي رئيسها إلى الجالية اليونانية ونائبه إلى الجالية التركية ، بحيث يتمتع كل منهما بحق النقض في شؤون السياسة الخارجية والدفاع ، كما أقرت هذه الإتفاقيات إعطاء الجالية التركية 30 % من مقاعد مجلس الوزراء والمجلس النيابي كما تحتفظ كل جالية بجمعية عمومية خاصة بها تطال صلاحياتها الشؤون الدينية والثقافية والتعليم ، كما تتمتع الجالية التركية بخمس من أهم المدن بحق تنظيم إدارتها المحلية المستقلة وكضمانة لهذه الإتفاقيات تحتفظ كل من تركيا و اليونان بقوى عسكرية على الأراضي القبرصية (900 جندي يوناني ، 65 جنديا تركيا) ، أما القوة الضامنة الثالثة فهي بريطانيا والتي تحتفظ بكامل سلطتها على قاعدتين عسكريتين كبيرتين الأولى (دهكيليا) في الجنوب الشرقي ، والثانية (أكروتيري) في الجنوب الغربي من البلاد .[2]

1) سومانترا بوز ، **مرجع سابق** ، ص ص 79، 80.

2) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص ص 368، 369.

إعلان إستقلال قبرص :

تم الإتفاق على خطة للإعلان الرسمي عن إستقلال قبرص عن بريطانيا ، تحت إسم الدولة القبرصية اليونانية والتركية ، ففي 19 فيفري 1960 ، إجتمعت الحكومات الثلاثة التركية اليونانية والبريطانية لوضع الترتيبات النهائية لإعلان الإستقلال ، وفقا لإتفاقيات والتي أنهت بدورها الحكم البريطاني في المنطقة تبعا لدستور وثلاث معاهدات " معاهدة ضمان وتحالف وإنشاء" ، في هذه المرة سمح للأسقف " مكاريوس " الحضور والعمل في وقت لاحق على مطالب بريطانيا بخصوص الإحتفاظ بجزء من أراضي الجزيرة في حدود 99-160 ميل مربع ، مايقارب 3% من الجزيرة والتي لا تزال بريطانيا محتفظة بها على ما تم الإتفاق عليه في المفاوضات الأخيرة ، وحسب معاهدات الإتفاق الثلاث التي نوقشت من قبل والتي تؤكد بوضوح إستمرار الوجود البروطاني في المنطقة **ومضمون تلك المعاهدات مايلي:**

- **معاهدة إنشاء** : تركز على دستور جمهورية قبرص .

- **معاهدة تحالف** : التعاون بين اليونان وتركيا وقبرص .

- معاهدة ضمان : إنهاء الإتحاد مع أي دولة ، فضلا عن التقسيم ، وقد قدمت كل من بيرطانيا وتركيا واليونان المسؤول عن قبرص الإستقلال والسيادة والأمن . [1]

وفي 15 أوت سنة 1960 ، إنتهت السيطرة البريطانية على قبرص وأقسم رئيس الجمهورية " المطران مكاريوس " ونائبه فاضل كوتشوك " بمهامهما كأول رئيس للجمهورية ونائب رئيس.

1 :William Mallinson . **Cyprus Ahistorical oveview Angeliki Nicolaidou** . polly lyssiotis .Anna theodosiou .p 24.

المطلب الثاني : المرحلة مابين 1963 – 1974.

تعتبر السنوات الثلاثة الأولى من عمر الجمهورية الفتية قد كشفت مدى هشاشة مؤسسات الدولة ، ومدى عجز الدستور المقر باتفاقيات خارجية عن حل الأزمة العميقة التي تمس أطر الدولة والتي تعود إلى عدم الثقة المتبادلة بين الجاليتين وإلى القيود التي وضعتها معاهدة التحالف (قبرص ، تركيا واليونان) ، والضمان (تركيا ، اليونان وبريطانيا) .[1] كما كان دستور إستقلال قبرص ينطوي على أسس تكريس الإنقسام الطائفي والفرقة بين أبناء الشعب القبرصي ، ذلك أنه يقسم الشعب رسميا على أساس عرقي إلى طائفتين هما : القبارصة اليونانيين 82% من السكان والقبارصة الأتراك 18 % من السكان ، كما كان الدستور يعمق الإنقسام الطائفي لجهاز رئاسة الدولة والسلطة التشريعية والجهازين القضائي والإداري وشتى أوجه الحياة السياسية والإجتماعية مما عرقل الدولة عن أداء وظائفها وزاد من أساب التوتر هذا عندما أعرب الرئيس القبرصي الأسقف " **مكاريوس** " عن رغبته في نوفمبر **1963** على إجراء 13 تعديل دستوريا وقدم مقترحاته إلى نائب الرئيس وزعيم القبارصة الأتراك " **فاضل كوتشوك** " ، الذي بدوره رفض هذا المقترح ، كما أعربت الحكومة التركية أيضا عن عدم قبولها لهذا التعديل ، ولم يكتفي " **كوتشوك** " بالرفض بل قام بالإنسحاب هو والوزراء الأتراك الثلاث الأعضاء في مجلس الوزراء من الحكومة ، وكان هذا الإجراء بمثابة بداية توحي بإشتعال التوتر والإضطرابات العرقية بين الجاليتين في الجزيرة .[2]

إستغلت عناصر متطرفة هذا الوضع للقيام بعمليات إرهابية زرعت الرعب في صفوف القبارصة الأتراك الذين إلتجأ قسم منهم إلى مناطق محصنة تحرسها ميليشيات محلية وتديرها

---

1) عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة ، ج4 (ع ،ق)** ، **مرجع سابق** ، ص 749.

2) محمد عيسى الشرقاوي ، **تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية** ، "مجلة السياسة الدولية " العدد 73، يوليو 1983 ، مركز الأهرام ، ص 150.

مجالس مستقلة عن الدولة ومرتبطة بالدعم التركي [1] وقد أثارت هذه العمليات ردود فعل قوية من قبل الحكومة التركية التي هددت بالتدخل العسكري في قبرص خلال 36 ساعة ، كما أرسلت طائراتها للتحليق فوق الجزيرة ، ومما زاد من تعقيد الوضع إعلان اليونان أنها ستحذو حذو تركيا إذا ما أقدمت الأخيرة على التدخل في قبرص ، فخيم شبح الحرب وتعقدت الأمور حول إمكانية العضوية في حلف الناتو (الأطلسي) * و تكثفت المساعي الدبلوماسية الدولية لتهدئة الأمور في قبرص حيث عقد مؤتمر في 15 جانفي 1964 ضم ممثلين عن القبارصة الأتراك برئاسة " **رؤوف دنكتاش** " ** وممثلين عن القبارصة اليونان يترأسهم " **كلافكوس كليريديس** "*** وبمشاركة وفد بريطاني لتقريب وجهات النظر ، كما عقد حلف شمال الأطلسي إجتماعا في " **لاهاي** " في مارس عام 1964 ، بحيث أعطى تعليماته ببذل المساعي الحميدة لتخفيف حدة الأزمة بين اليونان وتركيا على قبرص ، [2] كما تم تشكيل قوة دولية لحفظ السلام في قبرص ، حيث أرسلت 7000 جندي للخدمة لمدة ثلاثة أشهر ، كانت نتائج هذا التدخل إيجابيا حيث تم إستعادة القانون والنظام بسرعة ، كما تجدر الإشارة إلى أن

---

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 369.

* **الحلف الأطلسي NATO:** منظمة عسكرية تعود بداياتها إلى ما كان يعرف بميثاق بروكسل الدفاعي الذي أبرم في مارس 1947 ووقعت عليه كل من بريطانيا ، فرنسا وهولندا ، بلجيكا ، لكسمبورغ ، وكان تاريخ إنضمام تركيا واليونان سنة 1952. أنظر : ممدوح نصار ، أحمد وهبان ، **التاريخ الدبلوماسي ـ العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815ـ 1991**. المكتبة الإلكترونية العربية ، ص ص 254 ،255.

** **رؤوف دنكطاش** : نائب رئيس جمهورية قبرص ، ورئيس دولة القبارصة الأتراك بعد التقسيم عمل قائد منظمة الدفاع التركي " **فولكا** " . **أنظر :**مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 380.

*** **كلافكوس كليريدس :** أول وزير عدل في جمهورية قبرص (1959-1960) أنتخب رئيسا للجمهورية بالوكالة في 1984، ثم وزيرا للدفاع والخارجية في أوت العام نفسة ، ترأس الجانب القبرصي اليوناني في المفاوضات لإعادة توحيد قبرص . أنظر : مسعود الخوند ، مرجع نفسه . ص 382.

2) مشتاق طالب حسين الخفاجي ، **مرجع سابق** ، ص 106.

قوات حفظ السلام لم تقدم أي حل طويل الأجل .[1] كما تبنى مجلس الأمن مشروعا بالإجماع يعترف بسيادة قبرص ووحدتها وتقرر إرسال قوات دولية مهمتها وقف الصراع بين الطائفتين وإقامة مناطق عازلة بينهما حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة ، [2] لكن المخاوف من نشوب حرب أخرى تجددت في نوفمبر عام 1967 حيث أصدرت تركيا إنذارا نهائيا لليونان في أعقاب إندلاع قتال تمركز على منطقة قبرصية تركية داخلية على مقربة من " لارنكا " في الجنوب الشرقي من قبرص ، إلا أن الأزمة تبددت في أعقاب ترحيل " غريفاس " زعيم منظمة أيوكا إلى اليونان ومعه الوجود العسكري اليوناني غير المرخص به في قبرص .[3] وكاد الموقف ينفجر من جديد سنة 1968 لولا وسيط الأمم المتحدة " **سايروس فانس** " الذي إستطاع إنقاذ الموقف بإقناع المتخاصمين بالحل الذي إرتآه أمين عام الأمم المتحدة آنذاك (**يوثانت**) والذي يقضي بإنسحاب القوات اليونانية والتركية وبدء محادثات مباشرة بين ممثلي الطائفتين للتوصل إلى دستور جديد للجزيرة ، لكن هذه المحادثات بدت متعسرة [4] حيث تعرض المطران " **مكاريوس** " لحملة دعائية واسعة معتبرا إياه أنه شيوعي ومرتبط بالسوفيات ونظم محاولة لإغتياله في عام 1970 ، لكن فشلت كل مساعيهم في ذلك ، في المقابل إستطاع العسكريون اليونانيون إغتيال وزير الدفاع القبرصي السابق " **بوليكار بوجورغازسي** " ، كما انهم سمحوا للجنرال " غريفاس " قائد منظمة "**أيوكا**" بالعودة إلى قبرص لتنظيم المقاومة ضد نظام " **مكاريوس** " ، لكنه – غريفاس - توفي سنة 1973 فخلفه " الرائد " كارسوس " وما لبث أن تم نفيه وإجباره على الفرار من قبل النظام العسكري اليوناني ، وبذلك إستطاع الضباط اليونانيين البالغ عددهم 650 ظابطا السيطرة على الحرس الوطني في

1: Jakib blazek .**Kypersky problém 1974-2008**. projektu .Umélechèho dila.uivezita toàse bative zline fakulta humanitnich studi Ustav anglistiky a amerikanistiky achdemichy rok ،2010 . p 12.

2) موسى مخول ، **مرجع سابق** ، ص 170.

3) سومانترا بوز ، **مرجع سابق** ، ص 93.

4) موسى مخول ، **مرجع نفسه** ، ص 170.

قبرص ، ومن هنابدأت الحملة النفسية ضد " **مكاريوس** " وتصاعدت هذه الحملة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية .[1] حيث بلغ هذا التصاعد ذروته خلال النصف الأول من عام 1974 ، إذ قامت منظمة " أيوكا " بإغتيال العديد من الشخصيات العامة المناصرة " لمكاريوس " ، كما قامت بإختطاف وزير داخليته ، وإزاء هذه الأعمال قام مكاريوس في 5 جوان 1974 بإرسال مذكرة إحتجاج عنيفة للحكومة اليونانية التي كانت تساند منظمة " أيوكا " ومفاد هذه المذكرة أنه متعجب لأن هذه المنظمة الإرهابية – غير الشرعية – تمارس العنف ويثير نشاطها حالة من الإنقسام في قبرص ، تحضى بتأييد حكومة أثينا ومساعدتها كما تساءل عن الأسباب التي تدعوا الحكومة تأييد هذه المنظمة ، [2] كما أعلن **"مكاريوس"** في مذكرته أنه تم ضبط وثائق توضح أن حكومة أثينا هي التي تقوم بتمويل منظمة " أيوكا " كما طالب (مكاريوس) بسحب الضباط اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطني في قبرص ، وأن تصدر هذه الحكومة الأوامر إلى منظمة أيوكا لكي تضع حدا لأنشطتها وسرعان ما جاء رد الحكومة اليونانية على مذكرة " **مكاريوس** " عمليا [3] ، ففي 15 جويلية 1974 ، قامت مجموعة من الحرس القبرصي اليوناني بإنقلاب عسكري * للإطاحة بالرئيس "مكاريوس " بتدبير من زعماء الحكم العسكري في اليونان ، وقد نجح هذا الإنقلاب ، ونصب " **هونيكسو سامبسون** " مكانه والذي عرف بأنه متعصب للوحدة مع اليونان .[4]

فيما يمكن توضيحه من خلال هذه المناورات ، هو أن جميع الأطراف المعنية بالمشكلة القبرصية بإستثناء الجالية القبرصية اليونانية التي كانت تجد مصلحتها في إزاحة المطران "

---

1) الموسوعة العسكرية ، **مرجع سابق** ، ص 546.

2) ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، **مرجع سابق** ، ص ص 245 ، 246.

3) هشام محمود الأقداحي ، **مرجع سابق** ، ص 232.

* **الإنقلاب العسكري :** هو إستيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة بدون الرجوع للناخبين . أنظر : إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **مرجع سابق** ، ص 64.

4) محمد عيسى الشرقاوي ، **مرجع سابق** ، ص 151.

مكاريوس " عن الحكم في قبرص ، فالولايات المتحدة كانت مستاءة من سياسة عدم الإنحياز التي كان ينتهجها ومن علاقاته الوثيقة بالإتحاد السوفياتي ، كما جاء الموقف الأمريكي هذا ليضاف إلى مواقف الأطراف الأخرى بما فيها موقف الحكومة العسكرية اليونانية المتطرف في عدائه " لمكاريوس " وذلك بهدف تضييق الخناق عليه ، [1] وقد أعلن الإنقلابيون عن عزمهم على توحيد الجزيرة مع الوطن الأم رغم أنهم تعهدوا بإحترام المواثيق والمعاهدات الملتزمة بها الحكومة السابقة ، كما أنهم طمأنوا الأقلية التركية أن هذا التغيير ليس موجها ضدها ، وعلى إثر هذا الإنقلاب الذي أطاح بنظام مكاريوس ، الذي عمد على المغادرة من الجزيرة متجها نحو لندن ثم إلى الأمم المتحدة للمطالبة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة فرض الشرعية. وتحركت تركيا نتيجة هذا الإنقلاب وبدأت بإجراء الإتصالات بينها وبين الحكومة اليونانية ليتم إعادة الأمور إلى مجاريها في الجزيرة ، وقد قدمت تركيا شرطين:

الأول : يتم سحب الضباط اليونانيين البالغ عددهم 650 ضابطا ، أما **الثاني** تضمن إعادة الرئيس " مكاريوس " إلى الحكم ، وكان الرفض واضحا وصريحا من طرف اليونان لهذه الشروط ، كما ردت بأنها توافق على إستبدال الضباط ، ولكنها بدأت بإرسال تعزيزاتها إلى الجزيرة ، وأثناء هذه المحادثات التي توحي بالتوتر وعدم الرضا لكلا الطرفين ، سارعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي للوساطة بين الدولتين – تركيا واليونان - لكن بدى موقف اليونان جد متصلب وثابت وأحبطت كل الجهود الدبلوماسية والسياسية وأخذ الجو مشحون بالتوتر ينذر بإنفجار خطير بين دولتين عضويتين في الحلف الأطلسي .[2]

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 380.

2) الموسوعة العسكرية ، **مرجع سابق** ، ص 546.

المطلب الثالث :الغزو التركي للأراضي القبرصية .

بعد الإنقلاب العسكري الذي نظمه المتطرفين بزعامة " **نيكوس سامبسون** " ضد مكاريوس وكان هدف الإنقلاب هو تحقيق مبدأ " الإينوسيس " الذي كانت تتبناه منظمة أيوكا ، لذلك فقد أثار هذا الإنقلاب إستياء الحكومة التركية على نحوٍ جعلها تشرع في تعبئة قواتها إستعدادا للتدخل في قبرص.

في ظل هذه الظروف أرسل الرئيس الأمريكي " **نيكسون** " مبعوثا إلى تركيا من أجل تهدئة الحكومة التركية وحثها على اللجوء إلى حل سلمي للأزمة [1]، بيد أن رئيس الوزراء التركي أصر على توجيه إنذار أخير إلى كل من الحكومة اليونانية والقيادة الإنقلابية في قبرص ، حيث أعلن من خلاله أن تركيا سوف تقوم بالتدخل في الجزيرة إذا لم تتم إعادة " **مكاريوس** " وعزل القيادة الإنقلابية فورًا .[2]

بعد هذا التهديد الصريح والمباشر من طرف الحكومة التركية في أنقرة ، أعلنت في تمام الساعة الثالثة من صباح يوم السبت :**20 جويلية 1974** عن بدئ إنزال القوات التركية في جزيرة قبرص عند الساحل الشمالي قرب ميناء " **كيرينيا** " ، في الوقت ذاته كانت الطائرات التركية تحلق فوق العاصمة " **نيقوسيا** " لدعم إنزال المظليين في أحد أحياء العاصمة التي تقطنها الجالية التركية ، أما الإنزال البحري فكانت موجته الأولى مكونة من ستة آلاف جندي تركي تدعمه قوة مكونة من 40 دبابة ، وقد حاولت قوات الحرس الوطني والقبارصة اليونانيين التصدي للإنزال التركي [3] ، هنا بدأت المواجهة العسكرية بين القوتين مع ملاحظة تغلب الطرف التركي في هذه المرحلة . بعد 7 ساعات ونصف من القتال إستطاع الجيش التركي

---

1) هشام محمود الأقداحي ، **مرجع سابق** . ص ص 232 ، 233.

2) ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، **مرجع سابق** . ص 247.

3) الموسوعة العسكرية ، **مرجع سابق** .ص ص 246، 247.

السيطرة على مدينة " **كيرينيا** " ، ثم تابع تقدمه في إتجاه " **نيقوسيا** " وهنا إصطدمت قوة المظليين الأتراك بمقاومة رجال الحرس الوطني الذين كانوا قد تمركزوا بكامل قوتهم في العاصمة بسبب المؤامرة الإنقلابية ، رغم ذلك فقد إستطاعت قوات المظليين إحكام السيطرة على مناطق واسعة بالقرب من العاصمة وبدأت بتوجيه هجومها على المطار وإستعملت الطائرات من نوع (ف -104) لقصف مناطق المقاومة اليونانية ، حيث كان القصف في العاصمة والمدن الأخرى مستمرا وبدى الدعم واضحا من قبل القبارصة الأتراك وتمثل ذلك في إستقبال القوات التركية في قبرص ومساندتهم لها كما يؤكد هذا مدى أرتباطهم بالوطن الأم ورغبتهم في الإنقسام وتشكيل دولة مستقلة في الشمال و هنا إنقسمت الجزيرة بكاملها إلى ميادين القتال مع تسجيل سيطرة الجانب التركي على 40% من الجزيرة ، إستمر هذا الوضع في قبرص إلى أن تحركت الجهات المسؤولة على حفظ الأمن والسلم في العالم ، حيث إنعقد مجلس الأمن الدولي مؤتمرا ودرس التقرير المقدم من الأمين العام حول الأحداث الجارية في قبرص بحضور رئيس جمهورية قبرص ومندوبو قبرص ، تركيا و اليونان وقد أعرب المجلس عن أسفه العميق لإحتدام القتال وإستمرار إراقة الدماء معتبرا ذلك تهديدا خطيرا للسلام العالمي مع ضرورة إعادة الحياة الدستورية إلى قبرص ، كما إتخذ مجلس الأمن قرارات أهمها : وقف إطلاق النار وإحترام سيادة قبرص ووحدة أراضيها والإنسحاب العسكري الأجنبي من الجزيرة [1]

على إثر هذه الأحداث التي أثرت على الأوضاع الداخلية في قبرص وكذا بتحريك القرارات في المحافل الدولية نظرا لتعقد الأمور وتعصب الطرفين وتمسكهم بآرائهم التي لا توحي أبدا بالتعايش بين العرقيتن التركية واليونانية ، تم إستئناف المفاوضات بين ممثلي عن الجاليتين وكل من تركيا واليونان تحت إشراف وزير الخارجية البريطاني " **جيمس كالاهان** " في 25 ـ 30 جويلية إلى غاية 8 ـ 13 أوت 1974 وقد سعت تركيا من خلال هذه الجلسات

1) الموسوعة العسكرية ، **مرجع سابق** . ص 547.

إلى فرض تقسيم الجزيرة إلى منطقتين منفصلتين مع سلطة مركزية محدودة وبطبيعة الحال رفضت اليونان هذا المطلب التركي ، كما تذرعت بأن تنفيذه – القرار - سيؤدي إلى تهديد إستقلال الجزيرة وقد إنتهى المؤتمر في 31 جويلية عام 1974 ، حيث إتفقت الأطراف على وقف إطلاق النار وتخفيض عدد قوات الإحتلال التركي الموجودة بقيرص وذلك على أن يعود الأطراف الثلاثة إلى إجتماع جنيف في 8 أوت من نفس السنة بحضور ممثلين عن قبرص وإجتمعت الأطراف في المكان والموعد المحددين سابقا ، إلا أن المفاوضات سرعان ما إنهارت من جديد ، إذ رفض الجانبان اليوناني والقبرصي مشروع تركيا الذي يقضي بمنح الأقلية التركية في قبرص التي يقدر عددها 110 آلاف نسمة ستتة أقاليم يحكمونها ذاتيا وبإنهيار إجتماع جنيف الأخير وفشل المفاوضات ، إندلع القتال من جديد وبدأت مظاهرات عنيفة في الجزيرة توحي بتأزم الوضع ولا مجال للمفاوضات ، حيث هددت الحكومة اليونانية بالرد العسكري إذا لم تتوقف تركيا عن هجومها وتسحب قواتها ، وعبر هنا رئيس الوزراء " **بولاند أجاويد** " * قد أعلن في بيان له بدأ بعبارة (نحن في قبرص) فالهدف من غزو الجزيرة هو تحقيق السلام لا من أجل الحرب [1] ، فمن الملاحظ هنا أن خطة تركيا بدت واضحة المعالم إذ أرادت أن تتدخل في الجزيرة من أجل حفظ السلام لكنها في المقابل بدأت تحقق أهدافها الخفية والتي تتلخص في تكوين دولة مستقلة تحت إسم الجمهورية القبرصية التركية الشمالية . وهكذا حصلت تركيا على مطالبها عن طريق إستخدام القوة وسرعان ما أعلنت فور إحتلالها لهذا القطاع ، أنها ستعمد إلى وقف إطلاق النار ولم يكن لليونان سوى الإمتثال لهذا القرار (وقف إطلاق النار) الذي أعلنته تركيا ، حيث كان قد بدا واضحا لليونانيين منذ الوهلة

---

* **بولاند أجاويد** : سياسي مخضرم وصحفي وشاعر تركي ، إمتد نشاطه السياسي إلى مايزيد على نصف قرن تولى خلاله رئاسة وزراء تركيا في أربع مناسبات و شهد ثلاث إنقلابات عسكرية ، توفي في 5 نوفمبر 2006. **أنظر:**
http:**www.aljasera.net encyclope.dia / icons /06-12-2012.**

1) هشام محمود الأقداحي ، مرجع سابق . ص 234.

الأولى أن هزيمة كبيرة ستلحق بقواتهم وأن هذه القوات لا قبل لها بواجهة الجيش التركي الذي يفوق الجيش اليوناني سواء من ناحية العدة والعتاد.[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن اليونان لم ترد بعمل عسكري على تركيا وإنما أوقفت مشاركتها في الحلف الأطلسي ،[2] ذلك وقد حمّلت اليونان دول حلف شمال الأطلنطي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية قيام تركيا بإحتلال أجزاء كبيرة من الجزيرة القبرصية وقد تلخصت وجهة نظر هذه الحكومة في أنه لولا تماطل دول الحلف عن ردع تركيا ما كانت هذه الأخيرة لتقدم على التدخل في قبرص لكي تفرض مطالبها الإقليمية بالقوة ، إنطلاقا من وجهة النظر هذه تقدمت الحكومة اليونانية في **31 أوت 1974** بمذكرة إلى كل الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول حلف شمال الأطلنطي ، حملت فيها بشدة على الحلف وأعلنت رسميا إنسحاب اليونان من الجهاز العسكري ، وقد جاء في هذه المذكرة أنه نظرا لعجز حلف الشمال الأطلنطي عن منع تركيا من إثارة نزاع بين عضوين في الحلف سيقتصر مشاركة اليونان في الحلف في أنشطته السياسية فقط ، كما أعلنت الحكومة عن إنهاء إستخدام قوات الحلف لقواعدها في اليونان ومنع أيضا إستخدام المياه الإقليمية والمجال الجوي اليوناني دون إذن مسبق للحكومة اليونانية وقد ورد بالمذكرة توضيح السبب وراء القرار اليوناني بالإنسحاب من الجهاز العسكري للحلف ، حيث بررت ذلك بأن اليونان لا تستطيع التعاون مع حلف يضم دولة مثل تركيا خرقت الإتفاقيات الدولية وتسببت في أضرار بالغة لليونانيين القبارصة بإحتلالٍ لأكثر من ثلث أراضِ قبرص ، يعد قرار اليونان هذا تعبيرا واضحا عن إتجاه اليونانيين إلى إنتهاج سياسة إستقلالية إزاء كافة الشؤون الدولية [3]، كما عبرت الحكومة اليونانية أثناء إنسحابها من الجهاز العسكري للحلف بقولها ": إذا كان الإرتباط التام بحلف

---

1) ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، **مرجع سابق** . ص 248.

2) محمد محمد عتريس إبراهيم ، **مرجع سابق** . ص 499.

3) هشام محمود الأقداحي ، **مرجع سابق** . ص 236 ص 238.

شمال الأطلنطي لم يحقق مصلحتها القومية في إنقاذ قبرص من الإحتلال التركي فلماذا إذا نقيد أنفسنا بإلتزامات لا مقابل لها ؟ ، هذا ما أيده الشعب اليوناني و عبر عن هذا الوضع بمظاهرات ضخمة تندد بموقف الحلف الأطلنطي ومن وراءه الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة لتركيا، التي شرعت هي الأخرى في إتباع سياسة إستقلالية بمنأى عن الدول الغربية .[1] فعلى الرغم من الضغوط الأمريكية والغربية المختلفة والضائقة الإقتصادية التي كانت ولا تزال تعانيها الحكومات التركية وما تؤلفه قضية إحتلال قبرص من عبئ مالي وإقتصادي وعسكري على تركيا إلا أن الأخيرة ولأسباب قومية واضحة أكدت مرارًا وتكرارًا رفضها التخلي عن مسؤوليتها تجاه المواطنين الأتراك .[2] وفي المقابل كانت اليونان ترفض أيضا تخليها عن فكرة" **الإينوسيس** " ، فمنذ عودة المطران "**مكاريوس**" إلى الجزيرة في 7 ديسمبر 1974، بدأت جهوده في نشر السلم في الجزيرة ، حيث أكد في شعاره الذي ظل يردده **قائلا** :" لا يمكن إيجاد حل إلا عندما يسمح لجميع اللاجئين بالعدودة إلى ديارهم ، وأن هذا سيكون نظالا طويلا "وقد فسر الأتراك الجزء الأول على أنه عودة للوضع القانوني السابق وهو أمر لم يقبلوه إطلاقا ، أما بالنسبة للجزء الثاني فقد إفترضوا أن هذا يتضمن عنفا وقدموا هذا كتفسير لرفضهم إجراء مفاوضات لكن آراء الأسقف مكاريوس لم تكن أراء جميع القبارصة اليونان أكثر مما تمثل آراء رؤوف دنكتاش آراء جميع القبارصة الأتراك .[3]

ما نلاحظه خلال هذه المباحثات بين تركيا واليونان هو أنه لا يمكن أن يتوصلا الطرفان لوضع حل للمشكلة القبرصية ما لم يكن هناك تدخل خارجي في المنطقة ، فغلبت المصالح

---

1) هشام محمود الأقداحي ، **مرجع سابق** . ص 238.

2) أحمد عبد العزيز محمود ، **تركيا في القرن العشرين** ، المكتب الجامعي الحديث ، دار الكتب والوثائق القومية ،2012.ص 174.

3) موسى مخول ، **مرجع سابق** . ص 173.

في الجزيرة أثرت بدرجة كبير على إحتمال الوصول إلى إتفاق بين الأطراف المتنازعة ومن ثمة إستحالة فرض تعايش الجاليتين التركية واليونانية في قبرص .

خلفت الحرب القبرصية مشكلات إنسانية كبيرة حيث سجل :

- هجرة حوالي 180 ألف قبرصي يوناني باتجاه الجنوب وعشرات الآلاف من القبارصة الأتراك نحو الشمال . كما أسفرت الحرب عن مقتل 5 آلاف وجرح عشرات الآلاف . إضافة إلى 2000 قبرصي يوناني و300 قبرصي تركي بقوا في عداد المفقودين [1] وهنا أصبحت الجزيرة في وضع حرج نتيجة لتصلب الموقف التركي وقلت رغبتها في المفاوضات رغم اللقاءات التي تمت بين رؤوف دنكطاش (زعيم القبارصة الأتراك) وبين الرئيس القبرصي بالوكالة " **كلافكوس كليريدس** " * (الذي حل محل سامبسون) ورغم الحظر الأمريكي على بيع الأسلحة لتركيا وقرار مجلس الأمن رقم 365 الصادر عام 1974 المطالب باحترام سيادة وإستقلال الجمهورية وسحب القوات الأجنبية ، إلا أن ذلك لم يمنع تركيا من تحقيق هدفها وقد تكلل هذا الوضع بإعلان الدولة القبرصية التركي الإتحادية في : **13 فيفري 1975. التي لم تعترف بها إلا تركيا [2].**

---

1 : موسى مخول ، **مرجع سابق** . ص 173.

* **كليريدس كلافكوس** : أول وزير عدل في جمهورية قبرص 1959-1960 أنتخب رئيسا للبرلمان في 1960 ، أصبح رئيسا للجمهورية بالوكالة في جويلية عام 1974،ثم وزيرا للدفاع والخارجية في العام نفسه ، ترأس الجانب القبرصي اليوناني في المفاوضات لإعادة توحيد قبرص . أنظر : مسعود الخوند ، **مرجع سابق** .ص 382.

2 : مسعود الخوند ، **مرجع نفسه**. 371.

المبحث الثاني : تطورات حاسمة للمسألة للقبرصية .

المطلب الأول : تجدد الصراع على بحر إيجه :

يمكن توضيح نقاط تقاطع تركيا واليونان بوجهه صراع ممتد حول بحر إيجه ، حسب ما أتفق عليه في معاهدة لوزان ، كما ترفض تركيا أي إدعاء يوناني بالسيادة على بحر إيجه كله مهما كان الشكل الذي يمكن لهذه السيادة أن تتخذه . إذ لا ترغب تركيا في أن تبقى خطوط إتصالاتها البحرية بين الأجزاء الشمالية من بحر " **مرمرة "*** والغربية " **بحر إيجه** " وبين الأجزاء الجنوبية " **البحر المتوسط** " من البلاد مفصولة بأراضٍ يونانية ، كما تطالب تركيا بإعتبارها دولة مشاطئة بحصة مكافئة من بحر إيجه وظلت تلح على ضرورة التوصل إلى حل سياسي لجملة الخلافات الثنائية عبر المفاوضات بين الطرفين ويرون أن أشكال الصراع بين تركيا واليونان مشكلات حقوقية ذات علاقة بالتفسير الصحيح للنصوص القانونية الدولية التي تظم بحر إيجه في المقام الأول وإذا كانت ثمة أية خلافات على الإطلاق وهو أمر تنكره الحكومات اليونانية بالإستثناء الوحيد المتمثل في رسم حدود الجرف القاري وعلى رسم حدود المياه الإقليمية اليونانية . برزت هذه المشكلة جليا بحلول عام 1972 ، وقد ظلت معلقة بين الدولتين – تركيا واليونان – خاصة بعد إكتشاف البترول في قاع بحر إيجه وفيما يخص الجزر اليونانية البالغ عددها 2500 جزيرة في هذا البحر بالقرب من ساحل تركيا ونظرا للقرب الشديد لهذه الجزر من الساحل ، أصبح من الصعب تطبيق معاهدة جنيف لعام 1958 والمتعلقة بالجرف القاري وقد أكدت اليونان تمسكها بهذه الإتفاقية وحقها في فرض سيادتها على مياه إقليمية مداها 12 ميلا بحريا [1]، هذا يعني حق اليونان في السيطرة على 64% من مساحة بحر إيجه وبالتالي الحصول على النصيب الأعظم من البترول المتواجد في قاع البحر وبعد رفض تركيا الدائم للتوقيع على إتفاقية **جنيف 1958** أو حتى الإعتراف بها

---

1) ليلى مرسي ، **مرجع سابق** ، ص 244.

فكانت المسألة في إستحالة وصول تركيا إلى أعالي البحر دون عبور مياه إقليمية يونانية ومن هنا يكون بمقدور اليونان قطع الطرق البحرية على البواخر التركية في بحر إيجه ، كما بإمكانها قطع الإتصال البحري بين مدينتي " **أزمير وإسطنبول التركيتين** " " وقد أعلنت تركيا بأن الجزر اليونانية ليست مناطق جرف قاري يوناني وإنما هي مجرد نتوءات من الجرف القاري التركي ، لذلك رأت تركيا بأن الحل هو تقسيم مياه بحر إيجه بين الدولتين بالتساوي دون الإرتكاز إلى الجزر اليونانية و هذا ما رفضته اليونان التي أعلنت تمسكها بمعاهدة 1958 ، ومن هنا بدت المشكلة تزداد صعوبة وتعقيدا حول تحديد المياه الإقليمية بين اليونان وتركيا وارتباطهما بمشكلة أخرى لا تقل عن الأولى وهي مشكلة المجال الإقليمي التي طالبت بها اليونان بمد أجوائها الإقليمية لمسافة عشرة أميال أمام حدود أراضيها ، في حين رفضت تركيا ذلك وتؤكد على أن اليونان لها الحق في ستة أميال فقط .[1]

عمدت تركيا إلى تشكيل جيش تم نشره على شواطئ بحر إيجه وجرى تجهيزه بعدد كبير من مركبات الإنزال ، فكل هذه التحركات لم يكن لها أي مبرر على الإطلاق من وجهة نظر اليونان بل وتشكل دليلا آخر على نوايا الحكومة التركية -في أنقرة- التوسعية وقد أدى هذا الصراع التركي اليوناني المتواصل فيما يخص بحر إيجه في كل مرة إلى تعقيد حركة حلف الناتو في المنطقة . حيث تصاعدت النزاعات الإيجية ووصلت إلى عتبة المجابهة العسكرية بين تركيا واليونان ثلاث مرات في السنوات (1974-1976-1987) ولكنها ما لبثت أن تراجعت بسبب التدخل السياسي للحلف الأطلسي خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كما بادرت هنا كل من تركيا واليونان إلى وضع سبيل للمصالحة وتسوية الوضع ، حيث وقعت إتفاقيات منها **إتفاقية بيرن 1976** ... لإدارة الوضع على الرغم من أن الحل الجوهري لم يصبح بلوغه ممكننا وفيما بعد قام الطرفان بوضع الإتفاقيات على نوع من النار

1) ليلى مرسي ، **مرجع سابق** . ص 244.

الهادئة ، لأن أيًّا منهما لم يكن مستعدا أو قادرا على إيجاد صيغ لتسوية فعالة وقابلة للتطبيق.[1] وإستنادا لهذه المعاهدات يمكن أن تحصر قضية بحر إيجة بشكله القانوني :

أ : معاهدة لوزان التي وقعت في 24 جويلية 1932، وحددت الحدود التركية اليونانية .

ب : إتفاق 4 جانفي 1932 ، الموقع بين إيطاليا وتركيا ويحدد بشأن أرخبيل (الدوديكانيز).

د: إتفاق القانون البحري عام 1982، الذي يحدد عرض المياه الإقليمية لكل دولة بـ: 12 ميلا. وقد إنفجر الصراع التركي ــ اليوناني حول المياه الإقليمية بعدما صادق البرلمان اليوناني الأخير في ماي 1995 حيث يسمح الإتفاق لأثينا ببسط سيطرتها على المياه الإقليمية في بحر إيجه ، حيث تعتقد حكومة أثينا بموجب هذه الإتفاقية أن أيًّا من الجزر 2800 الموجودة في بحر إيجه تقع تحت سيطرتها وإذا مدت مياهها الإقليمية إلى **إثني عشر** ميلا بحيث يصبح 72 % من بحر إيجه سيادتها مقابل 9 % لتركيا و19% مياها دولية وبالتالي يتحول بحر إيجه من بحر مفتوح إلى بحيرة يونانية ، إذ يترتب على ذلك ما عدا الساحل الجنوبي إغلاق منفذ تركيا على البحر المتوسط ، وعليه ترفض تركيا تطبيق القانون البحري لعام 1982 على مياه بحر إيجه وتعتقد أن مياه هذا البحر أوضاعا خاصة .[2] وفي مواجهة الطموح اليوناني ، كما ترفض تركيا الأمر بشدة وتهدد مؤسستها العسكرية بالخروج إلى الجزر في كل لحظة كتعبير عن التحدي والإستعداد للمواجهة العسكرية إذا أمدت اليونان سيطرتها 12 ميلا في بحر إيجه ، وقد إعتبرت تركيا هذا التقسيم مجحف في حقها ومن أجل ذلك رفضت تركيا الإعتراف بهذا القرار وأرسلت سفنها للبحث عن البترول في جزء المياه الإقليمية لليونان مما هدد بنشوب حرب بينهما في مارس 1987 حيث إعتبرت اليونان أن هذا التصرف إعتداء على سيادتها وسلامتها الإقليمية وقد عبأّت كلا الدولتين قواتها

1) أحمد عبد العزيز محمود ، **مرجع سابق** . ص ص 175، 176.

2) خورشيد حسين دلي ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999، ص ص 28،29

المسلحة ، وو صل الأمر بين البلدين إلى حافة الحرب في فيفري 1996 عندما أنزلت القوات التركية علنا من فوق جزيرة " **إيميا**" في بحر إيجه ، و رغم كافة محاولات الوساطة من حلف الناتو والأمم المتحدة ؛ فإن اليونان أعلنت أن موقفها الثابت من هذه القضية وأنها ليست قضية سياسية محل تفاوض ولكنها قضية قانونية وأن الطريق الوحيد لتسويتها هو عرضها على محكمة العدل الدولية وجدير بالذكر أن أهمية بحر إيجه لكلا الطرفين ـ تركيا واليونان ـ لا تقتصر على مجرد التنافس حول إستخراج البترول بل حول ثروات معدنية هائلة في قاع البحر مثل : خام الرخام والبرليت ؛ وهو زجاج بركاني ومعدن البنونيت والكوالين والسليكون والمواد الخام الأخرى اللازمة لصناعة الأسمنت ومعادن أخرى تستخدم في الصناعة .

فموقف تركيا من الصراع حول بحر إيجه هو أنها إعتبرتها قضية سياسية وليست قانونية وأنها على إستعداد للتفاوض مع اليونان حولها .[1]

المطلب الثاني : إشكالية تقسيم قبرص وردود فعل القبارصة حوله .

في نهاية عام 1976 تطور الوضع في قبرص نسبيا على إثر إتفاقا جرى بين وزيري الخارجية لتركيا واليونان على إستئناف المفاوضات على قدم المساواة ودون شروط مسبقة وأعقب هذا الإتفاق لقاءان لمكاريوس برؤوف دنكطاش .[2]

---

1) هويدا عدلى رومان ، **لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركي اليوناني** ، "مجلة السياسة الدولية "، العدد الأول ، 1983 ، ص 243.

2) عبد الوهاب الكيالي ، **مرجع سابق** ، ص 751.

* **كورت فالدهايم** : رجل دولة وسياسي دبلوماسي نمساوي ، شغل منصب السكرتير العام للأمم المتحدة من 1972 إلى 1981 عرف بنزاهته وعدم إنحيازه في ممارسته لمسؤولياته ،.أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، **مرجع نفسه** ، ص 456.

لقاءات بين مكاريوس ودنكطاش جانفي ــ فيفري 1977: تم هذا اللقاء بحضور "**كورت فالدهايم**" * الأمين العام للأمم المتحدة وقد جرى الإتفاق خلال هاذين اللقاءين على النقاط التالية :

- ✓ إنشاء جمهورية إتحادية مستقلة غير منحازة .
- ✓ تشكيل حكومة مركزية تستطيع تأمين وحدة الجزيرة وصيانتها .
- ✓ تقاسم أراضِ البلاد إداريا بحسب عدة معايير (إنتاجية الأرض ، أهميتها الإقتصادية ، الملكية) .
- ✓ المحافظة على حرية التنقل والإقامة وحق الملكية في كل المناطق .

إستئناف المفاوضات : على أساس هذه المبادئ أستؤنفت المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة دون أن تعطي أية نتائج ملموسة وهذا ما كان حاضرا في ذهن مكاريوس عندما ألقى خطابه الأخير قبل وفاته 3 أوت عام 1977 الذي ميزه التشاؤم الشديد من إمكانية التوصل إلى إتفاق ، ومن هنا أكد على ضرورة عقد مؤتمر دولي لحل المشكلة إلا أن الإتصالات واللقاءات بين الأطراف المعنية لم تنقطع تماما بعد وفاة مكاريوس[1] بالرغم من تشبث كل طرف بموقفه سواء من الجانب التركي الذي أصَّر على ضرورة إنشاء دولة إتحادية من منطقتين منفصلتين إداريا تجمعهما حكومة رمزية ، أما الجانب اليوناني فقد رفض هذا الإقتراح مطالبا بدولة مركزية . تواصلت المحاولات لوضع حل وسط لتسوية المشكلة القبرصية لكن هذه المحاولات باءت بالفشل وتجمدت المقترحات بين الطرفين من غير تنازل .

---

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 371.

* **كورت فالدهايم** : رجل دولة وسياسي دبلوماسي نمساوي ، شغل منصب السكرتير العام للأمم المتحدة من 1972 إلى 1981 عرف بنزاهته وعدم إنحيازه في ممارسته لمسؤولياته ،.أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، **مرجع سابق** ، ص 456.

شهدت هذه الفترة وفاة رئيس الجمهورية القبرصية " **مكاريوس**" وقد خلفه " **سبيروس كبريانو** " * رئيسا جديدا للإدارة القبرصية اليونانية في الجنوب ففي 18ـ 19 ماي 1979 حيث واصل رئيس قبرص الشمالية " **دكنطاش** " وكبريانو المفاوضات حيث إلتقى الرؤساء بحضور " **فالدهايم** " وتم التوصل إلى إتفاق من عشر نقاط تحدد الخطوط الأساسية للمفاوضات القادمة بين الجاليتين إستينادا إلى إتفاق مكاريوس ـ دنكطاش وقرارات الأمم المتحدة مع إعطاء الأولوية لمسألة إعادة توطين اللاجئين والمسائل الدستورية ومسألة الأراضي .[1] غير أن المفاوضات توقفت في بدايتها نتيجة الخلاف على مبدأ " دولة ذات منطقتين " المقترح من الجانب التركي. ثم عادت لتستأنف وتتوقف من جديد في أوت 1980 مخلية المكان لسلسلة من الإقتراحات من الطرف اليوناني ثم الطرف التركي الذي أعلن عن قبوله بالتخلي عن 2,6 % من الأراضي التي يسيطر عليها والسماح لـ: 31 ألف مهجر بالعودة إلى مناطقهم في 5 أوت 1981.[2] حيث أكد القبارصة اليونانيين خلال هذه المباحثات على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمشكلة قبرص وفي محاولة من جانبهم لتبديد مخاوف وشكوك القبارصة الأتراك أعلنوا إلتزامهم بالآتي :

*** كبريانو سبيروس** : أحد أبرز الرؤساء القبارصة ، عمل مع الرئيس مكاريوس ممثلا لقبرص في الأمم المتحدة ووزيرا للخارجية ورئيسا للبرلمان , تسلم رئاسة الجمهورية لفترتين ويعتبر سياسيا مخضرما وصديقا للعرب وصاحب سياسة متوازنة .أنظر : مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 381.

1) Huner Tuncer .**The cyprus issue recent developments** . professor in the Depaetment of international relations Atilim University . Ankara. P7.

2) عبد الوهاب الكيالي ، **مرجع سابق** ، ص 751.

ـ إقامة دولة " **فدراليـة** " * ذات حكومة مركزية على أن يتولى كل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الإدارة في إطار القوانين الفدرالية وعلى ألا توجد حدود فاصلة بين الإقليمين اليوناني والتركي .

ـ نزع السلاح من الجزيرة (إخلاء الجزيرة من أي جيش أو قوات مسلحة) على أراضيها ، وأن تتولى قوات دولية ثانية للأمم المتحدة حفظ السلام وإقرار الأمن في قبرص ، حيث وافق مجلس النواب القبرصي في 2 أكتوبر 1981، على قرار من 6 نقاط يقضي بجعل قبرص بلدا منزوع السلاح ، أما الجانب القبرصي التركي فقد إنتهج موقفا سلبيا خلال هذه المباحثات والتي تعثرت بسبب إصرارهم على :

ـ إقامة دولة " **كونفدرالية** "** وليست فدرالية ودعوتهم إلى إقامة دولتين منفصلتين في الجزيرة وأن تكون لكل دولة الحق في توقيع إتفاقيات خاصة بها مع الدول الأخرى وأن يكون لكل دولة جمعية تشريعية وبنك مركزي وقوات مسلحة وألا تتمتع الجمعية التشريعية سوى بسلطات محدودة للغاية والمطالبة بالحصول على 35% من أراضي قبرص.[1] وإستينادا على هذه المواقف المتباينة والمتعارضة فليس من المتوقع إذ لم يعدل الجانب التركي موقفه أن تسفر أي مفاوضات بين الجانبين عن حل حاسم للمشكلة .

---

* **الفدرالية** : تنظيم سياسي تتوزع فيه أنشطة الحكومة بين حكومة مركزية ومكونات محلية بالشكل الذي يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بأنشطة تتخذ على أساسها قرارات نهائية . **أنظر** : لاري دايموند ، **الديمقراطية : تطويرها وسبل تعزيزها** تر: فوزية ناجي جاسم الدفاعي ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 2005، ص 82.

الكونفدرالية :شكل من التنظيم الإتحادي بين دول تعهد بممارسة بعض من صلاحياتها إلى سلطة مركزية مشتركة مع إبقائها على حكومتها المميزة ، وغالبا ما تتحول الكونفدرالية ولاسيما في إطار الدولة القومية إلى فدرالية . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج5 ، **مرجع سابق** ، ص 285.

1) محمد عيسى الشرقاوي ، **مرجع سابق** ، ص ص 151،152.

في العام نفسه (1981) أوصلت الإنتخابات التشريعية اليونانية إلى السلطة " **باباندريو** " رئيس الحزب الإشتراكي ، وهو من أنصار التشدد حيال أنقرة ، حيث إستفاد القبارصة الأتراك من هذا الوضع وإندفعوا يستقبلون الأتراك القادمين من الوطن الأم (تركيا) ويعطونهم أراضي تعود للقبارصة اليونانيين في جويلية من عام 1982، ويمنحونهم حق التصويت . ومن هنا بدأت الإشتباكات بين الطرفين وزادت الأمور تعقيدا على ما كانت عليه بتمسك القبارصة الأتراك بفكرة الإنفصال ، ففي 17 جويلية 1983، صوتت الجمعية التشريعية لشمال قبرص لصالح قرار ينص على إجراء إستفتاء إعلان دولة منفصلة في الشمال . حيث وافق الشعب القبرصي التركي وحكومة أنقرة على هذا بتصويتها لنعم للإنفصال حيث كان ذلك في **15 نوفمبر 1983**، وتم إعلان " **الجمهورية التركية لشمالي قبرص**" ولم تحظى هذه الجمهورية إلا بإعتراف تركيا ، في حين أدانها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 541 بتاريخ 18 نوفمبر 1983 وطالب بإلغائها كما دعى الدول الأعضاء إلى مقاطعة تركيا ، وأكد مجلس الأمن بقراره رقم 550 مجددا رفضه لهذا الكيان ، إذ لم تنقطع لحظة جهود الأمم المتحدة الساعية لإعادة إستمرار الحوار وبعد فشل قمة جانفي 1985 في "**نيويورك**" بات جليا أن الطرف التركي على وجه أخص ليس حريصا على الإسراع في حل المشكلة فكان يتحرك وكأن المشكلة غير قائمة أصلا ، أو أنها إنتهت مع وجود دولة تركية في الشمال وجرت المصادقة على الدستور الجديد للدولة التركية الذي لقي قبولا من 53.81% من أصوات الناخبين في الإستفتاء الشعبي الذي جرى يوم 5 ماي سنة 1985 [1] ، مع العلم أن ثلث هؤلاء الناخبين أتراك مهاجرين حديثا ، أما بالنسبة للقطاع اليوناني فقد إنتهى عقد الثمانينات بتمديد إتفاق الإتحاد الجمركي مع السوق الأوربية المشتركة لمدة 15 سنة (بداية من 18 أكتوبر 1987).

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 372.

حيث تم انتخاب " **غلافكوس كليريدس**" رئيسا للجمهورية في 14 فيفري عام 1988.وقد إستمر الوضع بالجزيرة المقسمة لشطرين شمالية تركية وجنوبية يونانية إلى أن إتفقا على إجراء لقاء عرف "**بلقاء دافوس** " سنة 1888.وهي مدينة " **شرقي سويسرا** " بين رئيسي وزراء تركيا واليونان " **أوزال وباباندريو " في أوائل فيفري 1988،** وقد إعتبرا هذا اللقاء خطوة إلى طريق المصالحة وجلاء قوات تركيا عن شمال قبرص ، بعد هذا اللقاء بنحو سنتين ترك إنتهاء الحرب الباردة أثره البالغ في منطقة البلقان وإنعكاساتها على العلاقات التركية – اليونانية فعادت كل منهما إلى الجذور وظهرت المسألة العرقية والدينية بحدة في البلقان التي إنقسمت بين معسكرين تركي ويوناني وأخذ كل منهما بتشدد إزاء ممتلكاته خاصة في قبرص[1]

فعلى الرغم من أنهما أعضاء في الحلف الأطلسي ويمثلون الجناح الجنوبي للحلف فإن الطبيعة الصراعية طغت على نمط علاقاتهما ، حيث تتعدد قضايا الخلاف بينهما من القضية القبرصية مرورا بالصراع حول الحقوق الإقليمية في بحر إيجه ، وقد جاء لقاء " دافوس " هذا بعد تبادل زعيمي القبارصة – التركي واليوناني – الرسائل الشخصية السرية بين الطرفين لعدة شهور قبل إنعقاد الإجتماع .[2]

1) مسعود الخوند ، **مرجع نفسه** ، ص 372.

2) هويدا عدلى رومان ، **مرجع سابق ،** ص 577.

المبحث الأول : مباحثات تركية يونانية من أجل توحيد قبرص .

بعد تقسيم الجزيرة سنة 1983 م إلى شطرين شمالية يحكمها القبارصة الأتراك وجنوبية يحكمها القبارصة اليونان ، فمنذ ذلك الوقت تعددت محاولات الوساطة الدولية لحل المشكلة لكن لم تسفر تلك المحاولات عن أي نتائج ذات أهمية نظرا لتباعد مواقف الأطراف المتصارعة . ومن هنا بات حلم وحدة قبرص أشبه بالمستحيل ، لكن ما يعطي الأمل هو إستمراراهم في المباحثات لإيجاد حل يرضي الطرفي وينهي المشكلة .

المطلب الأول : المفاوضات من أجل الوحدة .

أعلن رئيس قبرص اليونانية " **كليريدس** " عن رغبته في إستئناف المفاوضات مع الأقلية التركية في قبرص ، كما أنه عبر عن عدم قبوله للخطة التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى قيام دولة فدرالية من منطقتين وطائفتين ، وفي مارس عام 1993 أعلن زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكطاش " إقتراح " كليريدس " الذي يقضي بإنشاء منطقة عازلة بين القوات التركية في شمال الجزيرة والقوات القبرصية اليونانية جانبيها وفي المقابل أكد الرئيس الأمريكي " كلنتون " بأن بلاده متواصلة في مساعيها لإعادة توحيد الجزيرة المقسمة منذ عام 1974 ، كما أقدمت الأمم المتحدة على وضع مدينة " فماغوستا " تحت رعاية قوات السلام الدولية ، حيث أن هذه المنطقة معلوم أنها تقع في المنطقة التي سيطر عليها القبارصة الأتراك في الشمال ، لكن كان رد " **دنكطاش** " برفضه لهذا المقترح لأنه لا يتناسب مع الوضع الديموغرافي في البلاد ، وفي 16 نوفمبر عام 1983 [1] ، إتفقت اليونان وقبرص على تبني سياسة دفاعية مشتركة وحذرتا من أي تقدم عسكري تركي في قبرص سيعني الحرب وجاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده رئيس الوزراء اليوناني " **أندرياس باباندريو** " والرئيس القبرصي " **غلافكوس كليريديس** " في " **أثينا** " وبعد يومين ردت تركيا

---

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 373.

بعنف على إعلان التعاون العسكري اليوناني القبرصي معتبرة أنها خطوة تهدد السلام في الجزيرة ولهذا مدد مجلس الأمن مهمة قوة حفظ السلام الدولي المؤلفة من 1200 جندي ، كما زار وزير الخارجية القبرصية " **ميخاليدس** " القاهرة حيث طلب بضغط عربي على أنقرة لمنع تقسيم قبرص .[1]

رغم المبادرات الدولية العديدة التي طرحت بهدف إيجاد حل سلمي للمشكلة (مبادرة الأمم المتحدة 1992 ، بزعامة بطرس غالي) والمبادئ الأمريكية 1993 ، حيث يأمل المبعوث الأمريكي " ريتشارد هولبروك " بتحقيق إتفاق السلام في الجزيرة القبرصية ، إلا أن جميع المبادرات والجهود التي بذلت إصطدمت بالأبعاد التركية اليونانية للصراع .

بعد موافقة الإتحاد الأوربي على قبول قبرص كمرشحة للإنضمام إلى الإتحاد وصفقة الصواريخ الروسية –أرض جو –إس 300 ، التي إشترتها قبرص ومن هنا تعقدت المشكلة القبرصية أكثر ، فتركيا تعتقد أن قبول عضوية قبرص في الإتحاد الأوربي نصر لليونان وضربة قصوى لها لأن ذلك يعني بقاء تركيا خارج الإتحاد ، لذا وقعت تركيا معاهدة الإدماج مع جمهورية شمال قبرص، كما أعلنت إدماجها إقتصاديا بها ، أي أن تركيا ستلجأ إلى إدماج هذه الجمهورية بشكل نهائي بها لقطع الطريق أمام المطالبة الأوربية بإجلاء القوات التركية البالغ عددها نحو 40 ألف جندي من شمال الجزيرة في حال ضمت قبرص إلى عضوية الإتحاد الأوربي ، وجاءت أزمة الصواريخ الروسية " إس 300" لتدفع الأجواء نحو المزيد من التصعيد ، حيث تؤكد أنقرة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما نشرت قبرص هذه الصواريخ على أراضيها وستحول دون ذلك حتى لو إقتضى الأمر توجيه ضربة عسكرية جديدة للجزيرة [2] وترى أن نشر هذه الصواريخ في قبرص يشكل تهديدا حقيقيا لأمنها لأن

---

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 373.

2) خروتشيد حسين دلي ، **مرجع سابق** ، ص 32.

سرعة طيران هذه الصواريخ كبيرة جدا ويصل مداها إلى 150 كلم ، ولأنها لا تبعد عن المنشآت العسكرية التركية في الجنوب سوى 100 كلم عن قبرص اليونانية ، فضلا عن ذلك فإن هذه الصواريخ متحركة ولا تحتاج إلى قواعد ثابتة مما يسهل تحريكها من مكان إلى آخر ويصعب تدميرها من قبل تركيا .[1]

الأزمة في أوجها :

بعد زيارة " **جو كلارك** " المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة " نيقوسيا ، أثينا وأنقرة" للبحث في أزمة الجزيرة المقسمة وذلك بهدف إستئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية وفي 17 فيفري من سنة 1993 تم إستئناف المفاوضات بين زعيمي القبارصة بعد أن كان " دنكطاش قد إنسحب من المفاوضات ، ونتيجة لعقم هذه المفاوضات أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في قبرص أن الأمم المتحدة تنذر الجاليتين شهرا واحدا للتوصل إلى إتفاق لكن ذلك لم يلقى أي صدى من قبل الجاليتين وخاصة القبرصية التركية ومنه أعلن الأمين العام للأمم المتحدة " بطرس غالي " في 1 جوان 1994 بسحب القوات الدولية من الجزيرة بالإضافة إلى تطبيق إجراءات قسرية لإجبار القبارصة على القبول بتسوية سلمية للمشكلة وقد حُمِّل القبارصة الأتراك مسؤولية فشل المفاوضات ودعا المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط على الجانب التركي . ففي أواخر جويلية 1994 تمت الموافقة من طرف مجلس الأمن على قرار طلب بموجبه من الأمين العام " **بطرس غالي** " وضع تصور بشأن سبل حل المشكلة القبرصية ، وهنا إنتقدت تركيا القرار كما إتهم زعيم القبارصة الأتراك " **رؤوف دنكطاش** " الولايات المتحدة وأوربا بإنحيازهما إلى الجانب اليوناني وعلى إثر هذه الأحداث تعقدت الأمور وأصبح حل المشكلة أصعب بكثير من قبل ، ففي 29 أوت 1994 وصلت الأزمة بإتخاذ برلمان " **جمهورية شمالي قبرص التركية** " قرار تخلي القبارصة

---

1) خروتشيد حسين دلي ، **مرجع سابق** ، ص32 .

الأتراك عن فكرة إتحاد كونفدرالي مع الشطر الجنوبي اليوناني من الجزيرة التي إقترحتها الأمم المتحدة ، بعد قرار البرلمان على إختيار تعزيز روابط القبارصة الأتراك الإقتصادية والدفاعية مع تركيا على غرار الروابط بين القبارصة اليونانيين واليونان ، وجاء هذا القرار في ضوء الحظر الذي فرضته محكمة العدل الأوربية على دخول البضائع القبرصية التركية إلى الإتحاد الأوربي ، في وقت تتجه فيه الجمهورية القبرصية اليونانية إلى الحصول على عضوية كاملة في الإتحاد الأوربي .

إنقضى عام 1995 ولم يتوصل الزعيمان " كليريدس ودنكطاش " إلى إتفاق رغم الجهود الدولية ومشاريع الحلول المقدمة ، كما قد أستأنفت المفاوضات من جديد في أوت 1996 حيث طرح " **كليريدس** " مقترحات تمثلت في أنه على إستعداد لتسريح الجيش القبرصي وتحمل أعباء نشر لقوات حفظ السلام وحل قوات الحرس الوطني وتسليم أسلحتهم إلى الأمم المتحدة مع قبول تفتيش دولي لضمان عدم شراء القبارصة اليونانيين الأسلحة ، لكن طلب في مقابل ذلك إنسحاب القوات التركية من الشطر الشمالي من قبرص ، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض القاطع من قبل " **دنكطاش** " وفي خضم هذه الأحداث جرت إنتخابات تشريعية في قبرص وهنا ولأول مرة سمحت الجمهورية التركية لشمالي قبرص لنحو 300 من القبارصة اليونانيين المقيمين على أراضيها بالتوجه إلى القسم الجنوبي للمشاركة في هذه الإنتخابات لكن الوضع بدا متخوفا ، ففي 11 أوت من نفس السنة أقدم متظاهرون قبارصة يونانيون على إختراق المنطقة العازلة التي تفصل بين شطري نيقوسيا ، إحتجاجا على وجود الجيش التركي في الجزيرة فإصطمدت الجاليتان بوقع إطلاق النار ، حيث سجل مقتل 2 من القبارصة اليونانيين وجرح 80 منهم ، من هنا ساد التوتر في الجزيرة وأصبح حل " الوحدة " أمرا مستحيلا .[1]

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص ص 372 ، 373.

أكدت تركيا دعمها للقبارصة الأتراك وكررت مقولتها على لسان " **دنكطاش** " :" هناك شعبين في قبرص لا يتفقان وأن لولا وجود الجيش التركي لتعرض القبارصة الأتراك للمذابح ".

إستمر الوضع على هذه الحالة نتيجة عقم المفاوضات ، حيث بدأت المخاوف من نشوب حرب جديدة ، إذ زار رئيس وزراء اليونان " **كوستاس سيميتيس**" الجزيرة لتعزيز التعاون السياسي والعسكري بين الطرفين ، كما زار " كليريدس "أثينا لإزالة التوتر والبدئ بمفاوضات مباشرة مع الرئيس " **كليريدس ودنكطاش** " برعاية الأمين العام للأمم المتحدة " **كوفي أنان** " في " أمينيا " قرب نيويورك ، ترمي إلى إعادة توحيد الجزيرة حيث إقترح إقامة دولتين يونانية وتركية تتمتعان بحكم ذاتي واسع النطاق في إطار فديرالية تقيم علاقة صداقة مع كل اليونان وتركيا ، وإستبعاد أي شكل من أشكال الوحدة مع دولة أجنبية أو أي إنفصال ، كما عاد الرئيسان وإجتمعا في نيقوسيا العاصمة يوم 28 جويلية 1997 لمناقشة المسائل الإنسانية .

هنا حققا الرئيسان إختراقا في المفاوضات بإتفاقهما على تبادل المعلومات حول المفقودين

تواصلت المفاوضات بشأن قبرص ، لكن أنقرة أضحت ترغب في إندماج جزئي للشطر الشمالي لقبرص مع تركيا ، لكن المفاوضات أستأنفت برعاية الأمم المتحدة واستمرت إلى 16 أوت 1997 وكانت متعثرة وإنتهت بالفشل .

وقد أعلن " دنكطاش " بصددها أنها " وصلت إلى طريق مسدود .. ولا موعد لجولة جديدة " وفي 19 سبتمبر 1997 أعلن رئيس وزراء تركيا " مسعود يلماظ " أن حكومته كلفت الجيش بإتخاذ إجراءات عسكرية إضافية لمواجهة نشر الصواريخ الروسية في الجزيرة في 14 ديسمبر 1997 بغضب على تردد الإتحاد الأوربي في منحها عضويته وقراره لمنح العضوية لقبرص[1] ، حيث قال رئيس وزراءها " يلماظ " أن بلاده ستواصل على ضم الشطر الشمالي

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص ص 374، 375 .

لقبرص كما أكد زعماء الجالية التركية أنهم سيكثفون جهودهم للإندماج مع تركيا ، و حينها رد رئيس وزراء اليونان " كوستاس سميتيس " يوم 16 ديسمبر أن بلاده ستتخذ كل الإجراءات اللازمة في حال نقضت أنقرة تهديداتها وأعتبرت فرنسا هنا أن أي حل بالقوة يمكن أن تلجأ إليه تركيا لضم شمال قبرص سيكون غير بناء . [1]

المطلب الثاني : قبرص ضحية محادثات صفرية.

إتخذت تركيا والجمهورية التركية لشمالي قبرص ، خطوات نحو الإندماج ردا على بدء الإتحاد الأوربي إجراءات ضم الجمهورية القبرصية اليونانية إلى عضويته وأعلن في أنقرة أن المسؤوليين الأتراك والقبارصة الأتراك قرارا لتعميق العلاقات في عدد كبير من المجالات خصوصا إنشاء منطقة إقتصادية مشتركة ، حيث أجرى " هولبروك " مبعوث الرئيس الأمريكي "**بيل كلينتون** " إلى قبرص محادثات مع " كيلريدس ودنكطاش " لوضع حل للمشكلة خاصة بعد بدئ المفاوضات لضم قبرص إلى الإتحاد الأوربي لكن الرئيس التركي " **سليمان ديميريل** " أكد في 25 جويلية 1998 ، بعد زيارته للقطاع التركي في قبرص مهددا في خطاب أمام البرلمان القبرصي التركي من أن " **قبرص لن تتحول إلى كريت جديدة** " (في إشارة إلى الجزيرة اليونانية كريت التي إحتلها الأتراك وحصلت على الحكم الذاتي ثم تمردت عام 1905 وإنضمت إلى اليونان 1913) بعد هذا التصريح الذي أكد فيه أنه ليس من السهل البدء في المفاوضات من أجل توحيد قبرص .

ففي 20 جوان من عام 1999 أصبحت المسألة القبرصية حاضرة في المحافل الدولية وتقرر إستئناف المباحثات لإعادة توحيد الجزيرة بين عامين 1999 و2000 أولى

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 376.

المفاوضات كانت في ديسمبر عام 1999 "نيويورك" والثانية في "جنيف" فيفري عام 2000 ، شارك فيها زعيم القبارصة الأتراك " **رؤوف دنكطاش** " **وغلافكوس كيليريدس** " ، غير أن الجولتين لم تسفر عن إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بتوحيد الجزيرة وإقامة نظام فدرالي وهي الأمن والحدود وإقتسام السلطة وعودة اللاجئين والتعويضات . وظلت تركيا متمسكة بموقفها وذلك على لسان رئيس وزرائها " **بولاند أجاويد** " الذي أكد على أن بلاده لن تغير موقفها في جزيرة قبرص حيث قال " من المستحيل تقديم تنازلات حول قبرص فتركيا ضامنة لأمن جمهورية شمال قبرص التركية (التي أعلنت إنفصالها في سنة 1983 ولم تعترف بها سوى أنقرة) مثلما يشكل القبارصة الأتراك ضمانة لأمن تركيا إذا لم تكن هناك دولة تركية في قبرص فسيعني ذلك مشكلة جدية لأمننا في شرق المتوسط , إن الطرفين يجب أن يعترفا بواقع وجود دولتين في قبرص لكي يمكن جمعها إلى طاولة المفاوضات وتؤكد الولايات هنا بأنها تشجع اليونان وتركيا على إيجاد وسيلة لتسوية خلافاتهم إذا أنها لا تسعى إلى ممارسة أي ضغوط على تركيا أو اليونان فيما يتعلق بالملف القبرصي .[1] كما سعت حكومة " كليريدس" الحصول على صواريخ مضادة للطائرات من روسيا ، لكن قبرص ألغت في ديسمبر 1999 مشروع نشر هذه الصواريخ وذلك إستجابة لنصيحة رئيس وزراء اليونان " **سيمتيس** " وهكذا عاد إلى الجزيرة نوع من التوازن لكنه مزعزع وغير مأمون ، فبعد التسوية السلمية لأزمة الصواريخ حيث أصبح ممكنا أن تتحسن العلاقات اليونانية التركية (وهذا التحسن هو مفتاح إعادة توحيد قبرص) وتم ذلك في جانفي 2000 بشأن المسائل البيئية في بحر إيجه والهجرة والسياحة وغيرها .[2] إستمرت قبرص اليونانية تعد نفسها للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي ، أما بالنسبة إلى القضية القبرصية فقد أعلنت " **نيقوسيا** " والإتحاد الأوربي والأمم المتحدة في أكثر من مناسبة ، أنها تؤيد إقامة فدرالية

---

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 377.

2) محمد محمد عتريس إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 500.

قبرصية بين مجموعتين القبارصة الأتراك واليونانيين لها سيادتها وشخصيتها الدولية الموحدة ، الأمر الذي لم يرضِ تركيا ولا الإدارة الإنفصالية التركية – القبرصية ، أما على صعيد المحادثات بين زعيمي المجموعتين " **كيريديس ودنكطاش** " فقد ظلت متوقفة .

بقي الوضع جامد منذ عام 2001 فلا الإتحاد الأوربي ولا الأمم المتحدة التي بدأت تدخلها في قبرص منذ عام 1963 ، ظلت أنقرة على موقفها بعدم الضغط على المجموعة التركية لإستئناف هذه المحادثات ، فبنهاية عام 2001 توصل الزعيمان القبرصيان " **كليريدس ودنكطاش** " إلى إتفاق على إطلاق مفاوضات مباشرة بين الطرفين إبتداءا من منتصف جانفي عام 2002 وأعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة " **ألفارو دي سوتو** " أن مفاوضات إعادة توحيد الجزيرة ستعقد من دون شروط مسبقة وكان " **كليريدس ودنكطاش** " قد إلتقيا بحضور " دي سوتو " لأول مرة منذ أربعة أعوام على الخط الأخضر الفاصل بين شطري قبرص : **الشمالي التركي والجنوبي اليوناني** .

مضت الأشهر العشر الأولى من سنة 2002 على عدة لقاءات منها : لقاءات قمة بين الزعيمين القبرصيين ، أسفرت على بعض التقدم خصوصا في مجال قبول اليونانيين بوجودٍ عسكري تركي في القسم الشمالي للجزيرة وقبول المجموعة التركية بقيام مصرف مركزي موحد وفيما عدا ذلك أخفقت المفاوضات في كل النقاط خاصة حول طبيعة المؤسسات فدرالية أو كونفدرالية وحول عودة اللاجئين .حيث عادت الأمم المتحدة لإيجاد حل للقضية القبرصية عبر " **خطة السلام** " التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة " **كوفي عنان** "[1] المتضمنة إقامة دولة كونفدرالية في قبرص (الوطنية المشتركة) ، تتكون من دولة قبرصية يونانية تسيطر على 72% من أراضي الجزيرة ، ومن دولة قبرصية تركية تسيطر على مساحة 28% المتبقية من الجزيرة ، ولهم الحق في جميع الأمور بإستثناء السياسة الخارجية

1) مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية ، النيجر – اليونان** ، ج 20 ، بيروت ، 2004 ، ص 377.

وشؤون السياسة الخارجية وشؤون الإتحاد الأوربي وو ظائف البنك المركزي التي كانت ستكون من واجب الحكومة الفدرالية .[1] و هكذا بعد عشرة أشهر من الإنتظار لم يتوصل زعيما المجموعتين القبرصيتين اليونانية والتركية إلى أي إتفاق للمشكلة وهنا قدم الأمين العام مشروعا موسعا متكاملا لحل المشكلة مستفيدا من ظروف إقليمية ودولية مواتية قد تسمح بالتوصل فعليا إلى حل نهائي للجزيرة المقسمة خلال أقل من سنة ، كما يدعوا مشروع كوفي عنان إلى قيام دولة واحدة ذات سيادة تمثل قبرص في المحافل الدولية ويكون لها علم وطني واحد ونشيد واحد ، أما بالنسبة إلى الوجود العسكري التركي و اليوناني فقد حدده مشروع الأمين العام للأمم بعشرة آلاف لكل طرف كحد أقصى ، كما سيجري ترسيم حدود للكيانين ويقضي الجدول الزمني للمشروع بتوقيع الطرفين " إتفاق شاملا لمسألة قبرص في مطلع ديسمبر أي قبل عقد المجلس الأوربي في " **كوبنهاغن** " في 12 ديسمبر 2002 وهو الإجتماع الذي سيعطي الضوء الأخضر النهائي لإنضمام قبرص إلى الإتحاد الأوربي و يواصل الطرفان القبرصيان بعدها المفاوضات على أن يتفقا على كل التفاصيل التقنية قبل 28 فيفري 2003 وفي 30 مارس 2003 ينظم إستفتاءان في كل من الكيانين للوافقة على الإتفاق في شكل نهائي حيث كانت اليونان الأكثر ترحيبا بمبادرة الأمم المتحدة التي وصفها رئيس حكومتها " **كوستاس سيميتيس** " بأنها فرصة تاريخية ونقطة إنطلاق لإنهاء تقسيم الجزيرة .[2]

رفض دنكطاش الخطة حيث صرح بعد زيارته لتركيا أن ضم الجمهورية القبرصية التي يمثلها القبارصة اليونان إلى الإتحاد الأوربي سيؤدي إلى فشل المفاوضات القبرصية وكما أوضح بأن القبارصة اليونانيين لن يهمهم حل المسألة القبرصية بعد أن ينظموا إلى الإتحاد الأوربي وحينها سيرفضون إبداء أي مرونة أو تقديم أي تنازلات في المفاوضات ، مما

---

1) سومانترا بوز ، **مرجع سابق** ، ص 105.

2) مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج 20 ، **مرجع سابق** ، ص 378.

سيصل بنا إلى طريق مسدود ، وقد إعتبر " دنكطاش " أن عدد القبارصة اليونانيين الذين سيعودون إلى الشطر الشمالي سيفوق العدد الذي جاء في مسودة خطة الأمم المتحدة مما سيعيد الإختلاط بين القبارصة الأتراك واليونانيين من جديد وهو ما يرفضه الجانب التركي تماما ويصر على حل ثنائي للعرقيات والمناطق في قبرص .

بعد إجراء المفاوضات الأخيرة في قمة " **كوبنهاغن** " وهنا بذلت أنقرة نشاطا دبلوماسيا مكثفا لقبول ترشيحها إلى عضوية الإتحاد الأوربي ، لكن دون جدوى وقد غاب زعيم القبارصة الأتراك في هذه القمة نتيجة لظروف صحية أصابته ، كما حضر " تحسين أوتوغرولوغلو"ممثلا عنه وكانت هذه المفاوضات بالنسبة لقبرص مفاوضات الدقائق الأخيرة التي هدفت إلى توحيد قبرص برعاية الأمم المتحدة ، لكنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية بالنسبة لأنقرة ومن هنا فشلت المفاوضات .

بعد أيام قليلة من إعلان وزارة الخارجية إدانتها لموقف زعيم القبارصة الأتراك " رؤوف دنكطاش " الذي لم يبدي إرادة سياسية للتوصل إلى تسوية خلال القمة . وعلى إثر هذا إندلعت أضخم تظاهرة للقبارصة الأتراك في القسم الشمالي من العاصمة " **نيقوسيا** " تطالب بإستقالة " **دنكطاش** " و توحيد الجزيرة وكذا إنضمامها إلى الإتحاد الأوربي ، فبعد المؤتمر إستمرت الأمم المتحدة في سنة2003 مساعيها لإقناع المجموعتين في التوصل إلى إتفاق لتوحيد قبرص ، كما طالبت بإجراء إجتماع يقضي بالمصالحة والحوار من أجل مستقبل الجزيرة .[1] حيث إجتمع الرئيس المنتخب الجديد في القسم الجنوبي من قبرص اليونانية " **بابادو بولوس** " **بدنكطاش** " وحثهما على إجراء مفاوضات ، لكن هذا الأخير خرج من الإجتماع متمسكا بتحفظاته على الخطة الدولية واصفا إياها " **بالخديعة** " كما وضح بأن أنقرة أخذت تميل للحل الدولي خشية إضاعة فرصة تاريخية لحل في قبرص قد يساعدها

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 378.

للإنضمام في الإتحاد الأوربي ، وقد حذرت المفوضية الأوربية في مارس 2003 أنقرة من أن سعيها إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي قد يتضرر نتيجة المحادثات لإعادة توحيد قبرص ، في إشارة واضحة إلى تعنت "**دنكطاش**" وتسببه في إنهيار محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة .

في 23 أفريل عام 2003 عبر عشرات من القبارصة الأتراك واليونانيين في نيقوسيا " الخط الأخضر " الفاصل ، فكانت بذلك أولى مجموعات تعبر من شطر إلى آخر منذ التقسيم وعلى الخط وجاءت خطوة العبور بعد أسبوع من توقيع حكومة القبارصة اليونانيين المعترف بها دوليا معاهدة الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي في موعدها المحدد في قمة " **كوبنهاغن** "، توالى عبور القبارصة من يونانيين وأتراك " الخط الأخضر " حتى ناهز الآلاف ، وشبه بسقوط جدار برلين .

قبرص مطلع عام 2004 : بعد أن شهدت أنقرة طيلة جانفي 2004 لقاءات مكثفة بين " دنكطاش " وأركان الدولة التركية ، حيث جرى التوقيع بين الطرفين على بيان مشترك أكد فيه عزم تركيا على حل المسألة القبرصية بأسرع وقت ممكن من خلال العودة إلى المفاوضات على أساس مسودة الحل التي قدمها " **كوفي عنان** " الذي دعا في 5 فيفري 2004 الزعيمين القبرصيين " **دنكطاش ويابلدوبولوس** " إلى نيويورك في 10 فيفري 2004 لإستئناف المفاوضات بشأن إعادة توحيد قبرص .[1]

1) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 380.

المبحث الثاني : الجهود الدولية لحل الأزمة القبرصية .

المطلب الأول : الأمم المتحدة والمسألة القبرصية .

إتخذت الأمم المتحدة موقفا راسخا وواضحا حيال قبرص منذ السنوات الأولى لإنشاء جمهورية قبرص ، عندما إعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراره 176، سنة 1964 أي عقب أحداث عام 1963 ، حيث أكد على سيادة جمهورية قبرص ومشروعية حكومتها ودعا كافة الدول الأعضاء طبقا لإلتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة إلى الإمتناع عن أي عمل أو تهديد من شأنه أن يزيد من تدهور الحالة في قبرص فهي لا تمثل قانونيا الجزيرة برمتها (بكاملها) وأكدت على أن هذه الأمور لا تمثل إلا الإدعاءات التركية المعتادة في تبرير سياسة طويلة الأجل للفصل الجغرافي بين المجتمعين القبرصيين في نهاية المطاف إلى جزأين خالصين "**عرقيا**" .

بعد الغزو العسكري التركي غير المشروع وإحتلال ثلث أراضي جمهورية قبرص في عام 1974 ، حيث أكد المجتمع الدولي من خلال عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن طلبه إلى جميع الدول بإحترام سيادة وإستقلال وسلامة أراضي الجمهورية ووحدتها ودعوته إلى الإنسحاب السريع لجميع القوات المسلحة التركية وسحب الوجود العسكري الأجنبي وأفراده من الجزيرة ، منذ الإعلان عن تأسيس الجمهورية التركية لشمال قبرص، كان رد المجتمع الدولي واضحا وصريح من خلال قراري مجلس الأمن (رقم 541 لسنة 1983 وقرار رقم 550 سنة 1984) وأعلن مجلس الأمن أن هذا العمل باطل قانونيا ، كما دعا إلى سحب الإعلان معربا عن القلق الشديد إزاء الإجراءات الإنفصالية الجديدة [1]

1) رسالة مؤرخة 18 ماي ، موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الأمم في جنيف ، الأمم – الجمعية العامة – مجلس حقوق الإنسان ، الدورة 16 ، البند 2 من جدول الأعمال ، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، ص 2.

في الجزء المحتل من جمهورية قبرص ودعا جميع الدول إلى عدم الإعتراف بالدولة المزعومة " **الجمهورية التركية لقبرص الشمالية التي أنشأت بموجب إجراءات الإنفصال** " كما دعا الدول بأن لا تقدم أية تسهيلات إلى الجمهورية الجديدة .[1] غير أن تركيا رفضت الإمتثال للقرار بإصرارها على عدم سحب قواتها من الجزيرة .

كما أصدرت الجمعية العامة بعد ذلك العديد من القرارات المماثلة كان آخرها القرار الذي أصدرته في 13 ماي 1983 بأغلبية 103 صوتا ضد 5 أصوات وإمتناع 20 عن التصويت ويدعو القرار إلى الإنسحاب الفوري لقوات الإحتلال من جمهورية قبرص وإجراء مفاوضات طائفية تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة حيث فوض بتنفيذ القرار وتقديمه تقريراً في هذا الشأن للجمعية العامة في دورة سبتمبر 1983. وقد أعرب " **بيريزدى كويلار** " السكرتير العام للأمم المتحدة عن مساعيه الجديدة في إيجاد حل للمشكلة القبرصية وذلك من خلال : دفع المباحثات الطائفية ، كما قدم لكل من قبرص وتركيا مقترحات جديدة تقضي بتسوية سلمية للمشكلة حيث تناول الجوانب التنفيذية والتشريعية والإقليمية للمشكلة القبرصية وتتلخص في :

- أن تتناوب رئاسة الجمهورية القبرصية على كل من ممثلي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك .

- أن تقيم الطائفة القبرصية التركية في مساحة تتراوح مابين 27 إلى 30% من أراضي قبرص .[2]

---

1) رسالة الأمم المتحدة ، **مرجع سابق** ، ص 2

2) محمد عيسى الشرقاوي ، **مرجع سابق** ، ص 151.

المطلب الثاني : تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة القبرصية .

إزاء الوضع في قبرص من إشتباكات وعنف دائم بين الطائفتين في الجزيرة ، سارعت الولايات المتحدة بالتدخل لوضع حل للمشكلة ، ففي مارس 1964 أرسل الرئيس الأمريكي " جونسون "مبعوثا شخصيا إلى الدولتين وقد حمل هذا المبعوث إقتراحا أمريكيا لحل الأزمة مفاده إتحاد قبرص مع اليونان ، في حين تتخلى هذه الأخيرة عن مجموعة جزر " الدوديكاينز" لتركيا ومنحها قاعدة عسكرية في قبرص وتقديم تعويضات للقبارصة الأتراك الذين يغادرون الجزيرة وقد قوبل هذا الإقتراح الأمريكي بالرفض التام من جانب تركيا التي أعلنت أن الحل الذي تراه هو الفصل بين الجزء التركي والجزء اليوناني .[1]

برز تدخل الولايات في المسألة القبرصية بشكل مباشر من خلال التهديد الواضح لتركيا ضدها إن هي أقدمت على إرسال قواتها إلى قبرص ، ففي 5 جويلية من عام 1964 بعث الرئيس الأمريكي برسالة إلى رئيس الوزراء التركي " **عصمت إينونو** " جاء فيها " **إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتخذ إجراءات معينة من أجل الحد من إمكانية وقوع حرب بين دولتين من الدول الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي ، كما أنها قد تقوم بتحريك الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط لمحاصرة الجزيرة القبرصية** " كما أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تتخلى عن الأتراك في حالة تدخل السوفييت ضدهم كرد فعل على أي تدخل تركي في قبرص، حيث جاء في رسالة " **جونسون** " إن تدخل تركيا العسكري في جزيرة قبرص بدون موافقة الدول الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي قد ينتج عنه تدخل سوفييتي في المنطقة وفي هذه الحالة فإن هذه الدول سوف لا تدافع عن تركيا وقد رد " **إينونو** " على هذه الرسالة برسالة أخرى أتهم فيها الولايات المتحدة بالخروج[2]

---

1) هشام محمود الأقداحي ، **مرجع سابق** ، ص 222.

2) ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، **مرجع سابق** ، ص ص 238،239.

عن مبادئ حلف شمال الأطلسي التي تقضي المادة الخامسة من معاهدة إنشائه" **بأن تقف الدول الأعضاء فيه إلى مساندة أية دولة من الدول الأعضاء حال تعرضها لأي إعتداء.**" [1]

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعا عرف بـ " **مشروع أتيشيسون** " في جويلية من عام 1964 ؛ الذي يقضي بضم الجزيرة إلى اليونان بإستثناء مقاطعتين تترك إدارتهما للقبارصة الأتراك ويجري التعويض على من يرغب منهم بالهجرة من قبرص ، كما تتخلى اليونان مقابل ذلك عن 4% من أراضي الجزيرة وعن جزيرة " **كاستوليريزو**" وقد فسّر هذا المشروع على أنه يهدف إلى تفادي الصدام بين دولتين عضويتين في الحلف الأطلسي (تركيا واليونان) خاصة وأن الحرب الباردة كانت في أوجها وإلى إبقاء الجزيرة تحت السيطرة الغربية ، لكن هذا المشروع قوبل بالرفض القاطع من قبل الرئيس القبرصي " مكاريوس " والبرلمان القبرصي رغم قبول تركيا واليونان به .[2]

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على التوازن بين حليفين لها في الميثاق الأطلسي وقد بدأ أولا بفرض حظر على شاحنات الأسلحة إلى تركيا ومن ثمة التوقيع على إتفاقيتين بدافع من " **هنري كيسنجر**" من قبل الولايات المتحدة سنة 1975 : الأتفاق الأول مع تركيا وينص على إنتقال 26 قاعدة أمريكية إلى قيادة تركية وتقديم مساعدة بمليار دولار خلال أربع سنوات ، أما الإتفاقية الثانية مع اليونان التي تنص على مساعدة بقيمة 700 مليون دولار لليونان خلال أربع سنوات مع منح تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية[3]

---

1) ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، **مرجع سابق** ، ص 239.

2) مسعود الخوند ، مرجع سابق ، **مرجع سابق** ، ص ص 369،370.

3) موسى مخول ، **مرجع سابق** ، ص 172.

في أربع قواعد يونانية وقد أبدت هذه الأخيرة تخوفا كبيرا من هذه السياسة بحيث إتهمت الولايات بتأييد الأتراك أذ يعتبر هذا بمثابة فشل خطيرا للسياسة الأمريكية .[1]

لقد كان الموقف الأمريكي مهادنا لتركيا بل ومتحيزا لها ، بالرغم من أنها هي التي بدأت الحرب بقيامها بغزو قبرص فحتى الحظر الذي فرضه الكونغرس عام 1974 على تقديم الأسلحة لتركيا – بالرغم من عدم فاعليته – تم رفعه جزئيا في منتصف عام 1975 ثم رفعه نهائيا بحلول عام 1976 تحت ضغط السياسة التركية الإستقلالية . ويعود تحيز الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا إلى عدة إعتبارات أهمها :

- أن تركيا تتحكم في مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين يمكن من خلال إغلاقهما حصر الأسطول السوفياتي في البحر الأسود ومنع وصوله إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط ، من هنا تتضح أهمية قيام الولايات المتحدة خاصة بالتحكم في هذه المناطق والدفاع عنها .

كما لأهمية تركيا القصوى بالنسبة لدفاعات حلف الشمال الأطلسي وعليه يتضح لماذا تحيزت الولايات المتحدة لتركيا على حساب اليونان إذ ليس من شك في أن المصالح الأمريكية التي لدى الأتراك أهم بكثير من التي لدى اليونان .[2]

نرى أن الولايات المتحدة ومعها بعض دول الحلف لم تلتزم في موقفها هذا بإعتبارات التحالف ،إذ جاء هذا الموقف – في جملته – منحازا لأحد حليفي الولايات المتحدة طرفي الصراع وهو تركيا على حساب الحليف الآخر المتمثل في اليونان وقد أرجعنا ذلك إلى أن مصالح الولايات المتحدة لدى تركيا أهم بكثير من مصالحها لدى اليونان .

---

1) موسى مخول ، **مرجع سابق** ، ص 172.

2) ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، **مرجع سابق** ، ص ص 255،256.

ترجح الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إعادة الأوضاع والعلاقة بين تركيا واليونان إلى ما كانت عليه قبل إجتياح القوات التركية جزيرة قبرص وتسوية الخلافات حول الجرف القاري وبعض جزر بحر إيجه ، لكن الموضوع شائك وصعب لإرتباطه بقبول تركيا في الإتحاد الأوربي وإعادة توحيد قبرص الذي تحول دون تحقيقه ملفات مطروحة أمام المفاوضين ، حيث يصر كل طرف على إقرار الطرف الآخر بها وهي ملفات ظلت ساخنة ولم تتمكن الأمم المتحدة التي أشرفت على جولات سابقة من المفاوضات من إقناع الطرفين بتقديم حلول بديلة لحل المشكلة .[1]

تدخل الحلف الأطلسي ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية في المشكلة :

أعلن حلف الشمال الأطلسي خلال التدخل التركي في قبرص بأنه سوف يأخذ موقف الحياد في الصراع الدائر بين تركيا واليونان العضوين في الحلف ولتغطية إنسحاب اليونان من الجهاز العسكري للحلف ، فإن الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية داخل الحلف وقفت إلى جانب اليونان ، كما قام الكونجرس بفرض حظر على الأسلحة إلى تركيا لإرغامها على الإنسحاب من الجزيرة مما كان له أثر سلبي على العلاقات الأمريكية داخل الحلف الذي نتج أزمة ثقة بين تركيا وحلفائها الأطلسيين أدت إلى إضعاف الجناح الجنوبي الشرقي للحلف لاسيما بعد إنسحاب اليونان من الجهاز العسكري له ،لكن إزدياد حدة الحرب الباردة أثناء حكم الرئيس الأمريكي " رونالد ريغن " وفقدان الولايات المتحدة لإيران كأحد المرتكزات [2]

1) كاظم نوري ، **قبرص المقسمة بين الحوار التركي اليوناني العقيم ومصالح الدول الكبرى** ، "جريدة العرب الدولية" ، العدد 7977، سبتمبر 2000.

2) أحمد تهامى عبد الحي ، **تركيا وتوسيع الناتو الفرص والمخاطر** ، "مجلة السياسة الدولية 1997" ،ج2 ، مركز الأهرام ، ص 112.

الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والدور التركي في حرب الخليج الثانية ساهم كل ذلك في إستمرار المشكلة القبرصية والصراع التركي اليوناني[1] .

ففي ماي 1995 بدأت جهود جديدة لحل المشكلة تجاوبا مع خطة بريطانية أمريكية مشتركة خطوطها الرئيسية تدور حول تخفيض النسبة التي سيحتفظ بها القبارصة الأتراك من 35,4% (المساحة التي يسيطرون عليها بعد التدخل اتركي في عام 1974) إلى 27 أو 25% مقابل إعطائهم مكاسب دستورية (إقليمين) للقبارصة اليونانيين في " **كربوز** "مقابل عودة المحاربين إلى الأقاليم التركية في الأراضي الخاضعة لسيطرة القبارصة اليونانيين في قريتي " قلعة ودهليكا " وتظم منطقة " **جوزل بورت** " والقرى المحيطة بها إلى أراضي القبارصة اليونانيين وبالنسبة إلى التسوية الدستورية تتضمن الخطة البريطانية الأمريكية تقاسم السيادة في كلا القطاعين على أن ينتقل جزء من السيادة في الولايات إلى الحكومة مع تشكيل نموذج كونفدرالي فعلي لطمأنة القبارصة الأتراك مع بحث فكرة الرئاسة بالتناوب بين الأتراك واليونايين في الجزيرة .[2]

المواقف الدولية من الصراع حول بحر إيجه :

منذ إندلاع الأزمة بين تركيا واليونان حول بحر إيجه ، بذلت جهود مكثفة لإحتوائها من جهات مختلفة وكانت أهمها :

أولى هذه المحاولات محاولة السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي " اللورد كارينجتون " الذي قدم إقتراحا بالمساعدة في حل هذا النزاع الإقليمي إلا أن الحكومة اليونانية أعربت عن إعتراضها على تحكيم " اللورد " و أما رئيس الوزراء التركي " نورغوت أوزال " فقد أعلن أن البلدين ليسا بحاجة إلى وسيط .

---

1) أحمد تهامى عبد الحي، **مرجع سابق** ، ص 112.

2) مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 374.

المحاولة الثانية : كانت نداء البرلمان الأوربي الذي وجه في " ستراسبورج " وطالب فيه اليونان إلى إبرام إتفاق فوري يستهدف عرض المشكلة اليونانية الخاصة بتعيين حدود الجرف القاري لبحر إيجه على محكمة العدل الدولية في " لاهاي " ، إلا أن تركيا رفضت هذا النداء وجاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية التركية أن هذا النداء جاء عندما دخل الجانبان في عملية ستؤدي إلى البدئ في مفاوضات ثنائية وأضاف البيان أن تركيا ترى أن نداء البرلمان الأوربي كان متحيزا ولا يعكس إلا وجهة نظر إحدى الدول الأعضاء وهي اليونان وعلى ذلك لن يكون له تأثير على موقف تركيا في النزاع الخاص بالجرف القاري لبحر إيجه ، أما الأمم المتحدة فقد طالبت على لسان الأمين العام " **دي كويلار** " ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في أزمة النفط وحذر من النتائج الخطيرة التي قد تنجم عن تصاعد التوتر بين الطرفين .

أما الولايات المتحدة فقد أعلن المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية أمام مجلس النواب بأن الولايات لن تقف إلى جانب تركيا أو اليونان في الصراع الدائر على بحر إيجه وأنها لن تقوم بفرض أي حل على الطرفين وغير مقبول في كليهما .[1]

1) خالد عبد الحميد العوالمة ، **مرجع سابق** ، ص 233.

المطلب الثالث: الإتحاد السوفياتي وموقفه في الصراع التركي اليوناني .

يظهر موقف الإتحاد من القضية القبرصية في تأييده للقبارصة اليونان ، حيث أكد على فكرة إستقلال قبرص عن القوى الإقليمية ونددا بالإنقلاب العسكري اليوناني في الجزيرة سنة 1974 والتدخل العسكري التركي الذي أعقبه ، كما حمّل الدول الغربية ما آلت إليه قبرص حيث صرح " خروتشوف " قائلا :" **إن الدول الغربية هي التي أوصلت قبرص إلى حالتها الراهنة لأن من مصلحة هذه الدول تحويل الجزيرة إلى قاعدة ذرية** " كما يظهر موقف الإتحاد السوفياتي تجاه القضية جليًّا من خلال المذكرات والخطابات التي أرسلها إلى كل من تركيا واليونان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مطالبا إياهم وقف التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص على غرار البيان الذي أصدره كرد على التدخل العسكري التركي موضحا خلاله موقفه الرسمي من القضية حيث جاء فيه :

- وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 353 فإنه يجب على القوات العسكرية الأجنبية الإنسحاب فورا من قبرص .

- إنما يعرف بمعاهدات الضمان التي فرضت على قبرص بإعتبارها معاهدات عاجزة تماما على أداء مهمتها وبتعبير آخر يعتبر هذه المعاهدات قائمة وبالتالي لا يحق لتركيا واليونان أو بريطانيا التدخل في الجزيرة .

- إن عدم إنسحاب القوات التركية من قبرص لابد وأن يؤدي في المستقبل إلى التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى وكرد على ذلك أصدرت تركيا مذكرة رسمية جاء فيها "[1] **إن إحترام سيادة قبرص وإستقلالها التام يكون عن طريق الدول الضامنة للمعاهدة وبمعنى آخر فإنه لا يحق لغير هذه الدول الضامنة للمعاهدة التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص**

---

1) عز الدين حمايدي ، **مرجع سابق** ، ص 151.

مشيرة بذلك إلى الإتحاد السوفياتي " أما فيما يخص الصراح التركي اليوناني على بحر إيجه ، عندما طالبت تركيا بتوسيع المياه الإقليمية إلى مسافة 12 ميلا في بحر إيجه بطريقة تتداخل بالحدود اليونانية حيث عارض الإتحاد السوفياتي تحرك الأتراك في هذا الإتجاه لأن الإتحاد السوفيتي يستخدم بحر إيجه لتحريك سفنه بين البحر الأسود والمتوسط و ليس هناك ممر في بحر إيجه أوسع من 4 أميال الأمر الذي سيجر الإتحاد السوفياتي على تحدي توسيع المياه الإقليمية ، أو الخضوع للأنظمة وطلب الحصول على موافقة اليونان وفضلا عن ذلك فقد أعلن السوفييت موقفهم بصورة رسمية حول المسألة في 17 مارس سنة 1978 في البيان الآتي : أن التسوية السلمية للصراع بين تركيا واليونان هي من مصلحة شعبي البلدين ، إن الإتحاد السوفياتي يواصل دعوته بجعل بحر إيجه منطقتي سلام ، حيث إعتمد الإتحاد السوفياتي في طرح موقفه على مجموعة من المبادئ :

1- أن السوفييت لم يؤكدوا في بيانهم على تركيا لمياههم الإقليمية مما يدل على رضاهم بهذا الإجراء .

2- يضع الإتحاد السوفياتي سياسة التوازن في علاقاتهم مع اليونان وتركيا عن طريق تأكيدهم فض المنازعات بين الدولتين بالوسائل السلمية .

3- يفضل الإتحاد السوفياتي إستمرار حالة اللاحرب واللاسلم بين تركيا واليونان فإن حربا فعليا بين الدولتين من شأنها أن تؤدي إلى قتال يتجه إلى قرب الإتحاد السوفياتي [1]وربما أدت هذه الحرب إلى غلق المضايق بوجه السفن التركية ، أما التقارب التركي اليوناني في الجانب الآخر فإنه ربما أدى إلى تقوية الجناح الجنوبي من الحلف الأطلسي .

---

1) أحمد نوري النعيمي ، **العلاقات التركية الروسية – دراسة في الصراع والتعاون** - ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2010،ص ص 80 -83.

وقد أبدى الإتحاد السوفياتي إهتماما مركزا باليونان منذ أن إنسحبت هاته الأخيرة من الجهاز العسكري لحلف شمال الأطلسي بعد الإنزال التركي في الجزيرة القبرصية في جويلية 1974 حيث كان من مصلحة الإتحاد السوفياتي وقتئذ إضعاف الجناح الجنوبي الشرقي من حلف شمال الأطلسي وكان هذا هو هدف الإتحاد السوفيتي مع تركيا على المدى البعيد؛ أي إبعاد تركيا من الحلف نفسه ومن ثم خلق جو محلي لها في تركيا واليونان ، أما فيما يخص موقف السوفيت من إستقلال شمالي قبرص فيبدوا أن الإتحاد السوفياتي كان يؤيد تقسيم الجزيرة .[1] وبقي موقف الإتحاد السوفياتي من الصراع في قبرص والوجود العسكري التركي في شمال الجزيرة حيث أن تركيا كانت تدرك أنه مجرد " **تقارب ظرفي**" كما رفع الكونغرس الأمريكي قرار حظر تسليح تركيا في أواخر السبعينات حتى تراجعت علاقاتها مع الإتحاد السوفياتي لتعود إلى حليفتها التقليدية .

كما بقي موقف الإتحاد السوفياتي ثابتا تجاه القضية القبرصية أثناء مرحلة الثمانينات حيث ندد بإعلان القبارصة الأتراك عن قيام دولة " **قبرص الشمالية التركية في 15 نوفمبر 1983** مؤكدا على الوحدة الترابية لدولة قبرص وإستقلالها ، استمر الإتحاد السوفياتي دعمه العسكري والدبلوماسي للقبارصة اليونان وبعد الحرب الباردة إستمرت روسيا على نهج الإتحاد السوفياتي إتجاه القضية معتبرة قبرص إحدى الأسس المهمة لسياستها في البحر الأبيض المتوسط وفي علاقاتها مع تركيا وحلف الناتو ، حيث بدأت في تعزيز نفوذها في المنطقة عن طريق عقد معاهدة في مختلف المجالات (عسكرية ، إقتصادية ...لخ) بل وكانت المتسبب الأول في أزمة الصوايخ القبرصية عام (1997-1998) التي حكرت الصراع العرقي وتوترات بين الدولتين القربى - تركيا واليونان- كادت أن تثير حربا لولا التدخل الأمريكي كما حاولت تكوين نفوذ روسي في قبرص حيث يعتبر ذلك مكسبا إستراتيجيا هاما

1) أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 84.

يمكنها من زيادة مشاركتها في السياسة الدولية لاسيما في الشرق الأوسط وهذا ما حاولت روسيا تحقيقه من خلال أزمة الصواريخ القبرصية 1977-1998 وهذا ما حاولت روسيا تحقيقه من خلال أزمة الصواريخ القبرصية للطيران والذي يعتبر آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحربية الروسية في التسعينات . كما إستفاد القبارصة اليونان كثيرا من الدعم الروسي لا سيما في مجلس الأمن حيث إستعملت روسيا حق الفيتو ضد كل القرارات الغير مرغوب فيها من طرف اليونان وقبارصتها على غرار قرار عام 2004 الذي يقضي بنزع السلاح من قبرص قبل الإستفتاء الشعبي حول " **مشروع الفدرالية** " ، الذي أكدت روسيا على أن هذا المشروع سيؤثر على مسار الإستفتاء وعلى أن يتم الإستفتاء بطريقة حرة من أي تدخل خارجي .[1]

1) عز الدين حمايدي ، **مرجع سابق** ، ص ص151 ، 153، 157.

خاتمة

تلخص هذه الدراسة التي تناولت موضوعا بالغ الأهمية و الذي يتعلق بصراع تركيا واليونان على جزيرة قبرص ، بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج على المستوى النظري يمكن رصدها في :

شكلت الصراعات العرقية محورا أساسيا في تحديد الأمن القومي داخل الدولة ، كما تحدد مشكلة الأقليات بصفتها جزء منها ، فكانت قبرص جزيرة شملت هذه العناصر فتكونت فيها أقلية تركية في الشمال وأغلبية يونانية في الجنوب ، أثر هذا التعدد العرقي على إستقرار الجزيرة . وقد سعت اليونان إلى ضم الجزيرة إلى أراضيها وهو الأمر الذي كانت تركيا ترفضه بشدة حفاظا على مصالحها هناك وحماية الأقلية المسلمة بها .

أعطى الموقع الجغرافي للجزيرة أهمية بالغة وكان له دور رئيسي فيما شهدته الجزيرة طوال تاريخها من تطورات سياسية وعسكرية وإقتصادية وحضارية ، فكانت على الدوام عرضة للغزو ، فقد توالت عليها الحضارات القديمة (الفرعونية ، الحثية ، الفينيقية والفارسية والإسلامية) إلى أن إحتلتها الدولة العثمانية وضمتها إلى أراضيها وإستمرت بها قرابة ثلاث قرون .

ظلت قبرص ردحا طويلا من الزمن تخضع للإستعمار البريطاني حتى إستقلت عام 1960 بعد معركة تحرير قاد جناحها السياسي الأسقف " مكاريوس" وجناحها العسكري بقيادة منظمة " أيوكا " .

بعد الإستقلال خلف الإستعمار البريطاني بالجزيرة بذور الشقاق بين شطريها ، ومن هنا بدأ الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص بدعم من الوطن الأم ووصل الوضع إلى الصدام العسكري بين الطرفين وذلك عندما قامت تركيا بغزو الجزيرة وإحتلال جزء كبير من

أراضيها ومن ثمة أعلنت عن إستقلال قبرص الشمالية التركية التي لم تعترف بها أية دولة سوى تركيا .

إستمرار تدهور العلاقات التركية اليونانية منذ غزو القوات التركية لقبرص ، فمنذ ذلك الحين أصبحت المشكلة القبرصية هي قلب الأزمة بين الدولتين و قد أصرت اليونان على ربط العلاقة مع تركيا بانسحاب القوات التركية من قبرص ومن هنا يبرز أنه لا مجال لتسوية أي نزاع وحالة صراع دون إيجاد تسوية مرضية للمشكلة القبرصية .

كما ظهر الصراع من جهة ثانية على بحر إيجة والإشكالية تدور حول تحديد المياه الإقليمية والجرف القاري لكل من تركيا واليونان فكلاهما يستند لإتفاقية جنيف لسنة 1958 التي تقضي بأن لكل جزيرة جرفها القاري المستقل ، وبالتالي فقد طالبت اليونان فرض سيادتها على مياه إقليمية مداها 12 ميلا في حين رفضت تركيا ذلك وتؤكد على أن اليونان لها الحق فقط في ستة أميال.

نستنتج من أن سياسة تركيا في الصراع على قبرص قد إلتزمت على نحو نهائي بمصلحتها القومية ويتضح ذلك من خلال السياسة الإستقلالية التي إتبعتها كرد فعل على الموقف الأمريكي منها خلال الأزمة القبرصية الأولى عام 1964 ، كما يتضح إلتزام تركيا التام بمصلحتها القومية أيضا في ثنايا السياسة الأكثر إستقلالية التي إتبعتها كرد فعل على موقف الولايات المتحدة من الغزو التركي لقبرص عام 1974 وعلى الرغم من أن هذا الموقف – في جملته – كان منحازا لها إلى حد كبير على حساب اليونان ولم ترجع تركيا عن سياستها هذه إلا بعدما شرعت الولايات المتحدة في إغداق المساعدات الإقتصادية والعسكرية عليها خلال العامين الأخيرين من عقد السبعينات والسنوات الأولى من عقد الثمانينات .

أما بالنسبة لليونان – هي الأخرى – فقد كانت ملتزمة تماما بمصلحتها القومية أيضا ويتضح ذلك من خلال قيامها بالإنسحاب من الجهاز العسكري للحلف في أعقاب الغزو التركي لقبرص كرد فعل من جانبها على الموقف الأمريكي المتحيز لتركيا على حسابها، ثم كانت عودة اليونان للجهاز العسكري للحلف عام 1980 عندما وجدت أن إنسحابها منه لم يسفر عن تحقيق أي تقدم نحو إنهاء الإحتلال التركي لقبرص كما أن اليونان وجدت أن غيابها عن الجهاز العسكري للحلف قد يفوت عليها فرصة الحصول على مساعدات كانت في أشد الحاجة إليها .

شكلت مرحلة ما بعد إستقلال قبرص الشمالية في 15 نوفمبر 1983 منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات التركية اليونانية ، فبعد أن رفضت اليونان هذا التقسيم وأكدت على إعادة توحيد الجزيرة وجدت نفسها أمام مشكلة عسيرة الحل وهي تصلب موقف "رؤوف دنكطاش " الرضوخ للمفاوضات .

واستمرت آفاق تسوية الصراع التركي اليوناني غير مؤكدة رغم رغبة الجانبين المعلنة في بدء حوار لتسوية الخلافات الخاصة ببحر إيجه ولا شك أن النزاع المعقد الذي يدور بين ثلاث أطراف تركيا ، اليونان و قبرص ، أو ما عرف "بمثلث الأزمة" سيبقى مستمرا ولذلك من المرجح أن تظل بؤرة خطرة للصراع الإقليمي.

أن الصراع التركي اليوناني لا يزال قائما ، كما أن أسبابه لا تزال قائمة على نحو الذي عبرت عنه أزمات 1987 ، 1996 ، 1997، 1999 وهذا يعني عملا أن ثمة ثغرة لا تزال مستمرة في الجبهة الجنوبية لحلف شمال الأطلنطي ، إذ أن فاعلية الإستراتيجية الغربية في هذه المنطقة مرهونة بمدى التعاون بين تركيا واليونان .

وهكذا فإن ملاحظة واقع النزاع التركي اليوناني تشير إلى :

إلتزام كافة الأطراف الغربية – المعنية به – بمصلحتها القومية وليس بإعتبارات التحالف .

الملحق رقم 1 : يوضح خريطة قبرص الجغرافية .

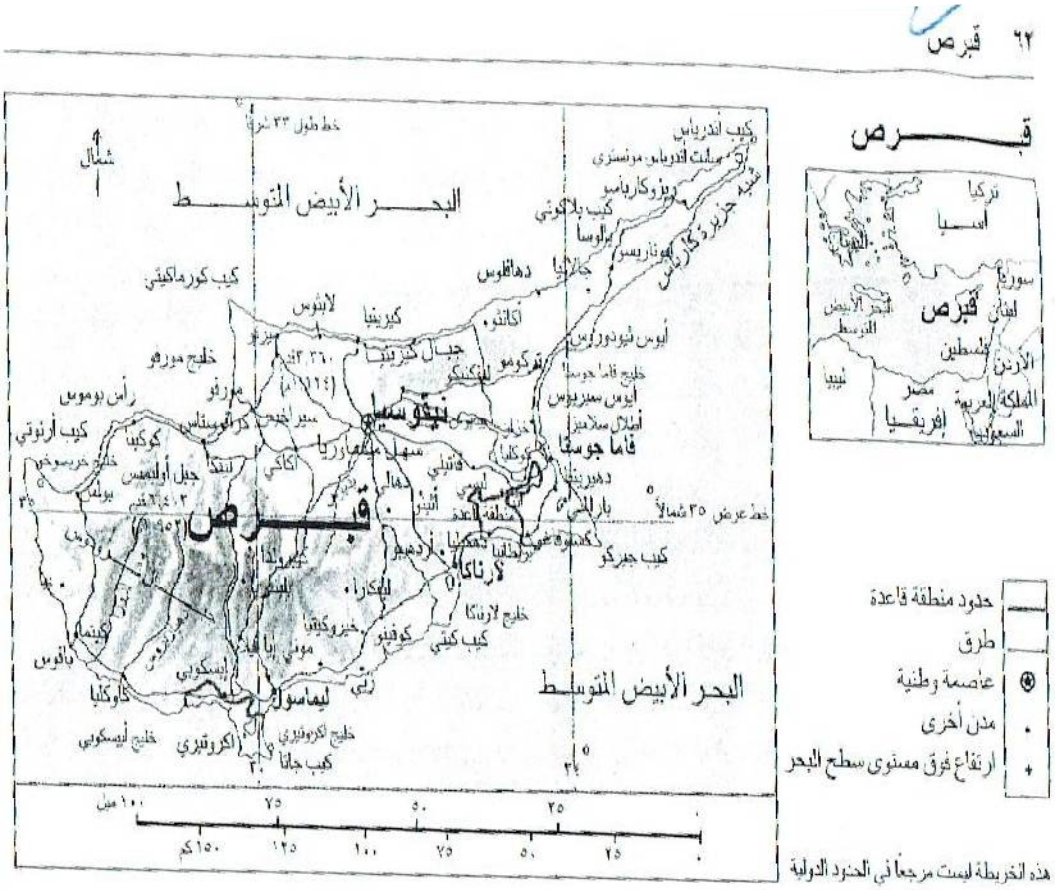

الموسوعة العربية العالمية ، **مرجع سابق** ، ص 62.

الملحق رقم 2 : يوضح خريطة قبرص بعد إعلان الإستقلال عن بريطانيا .

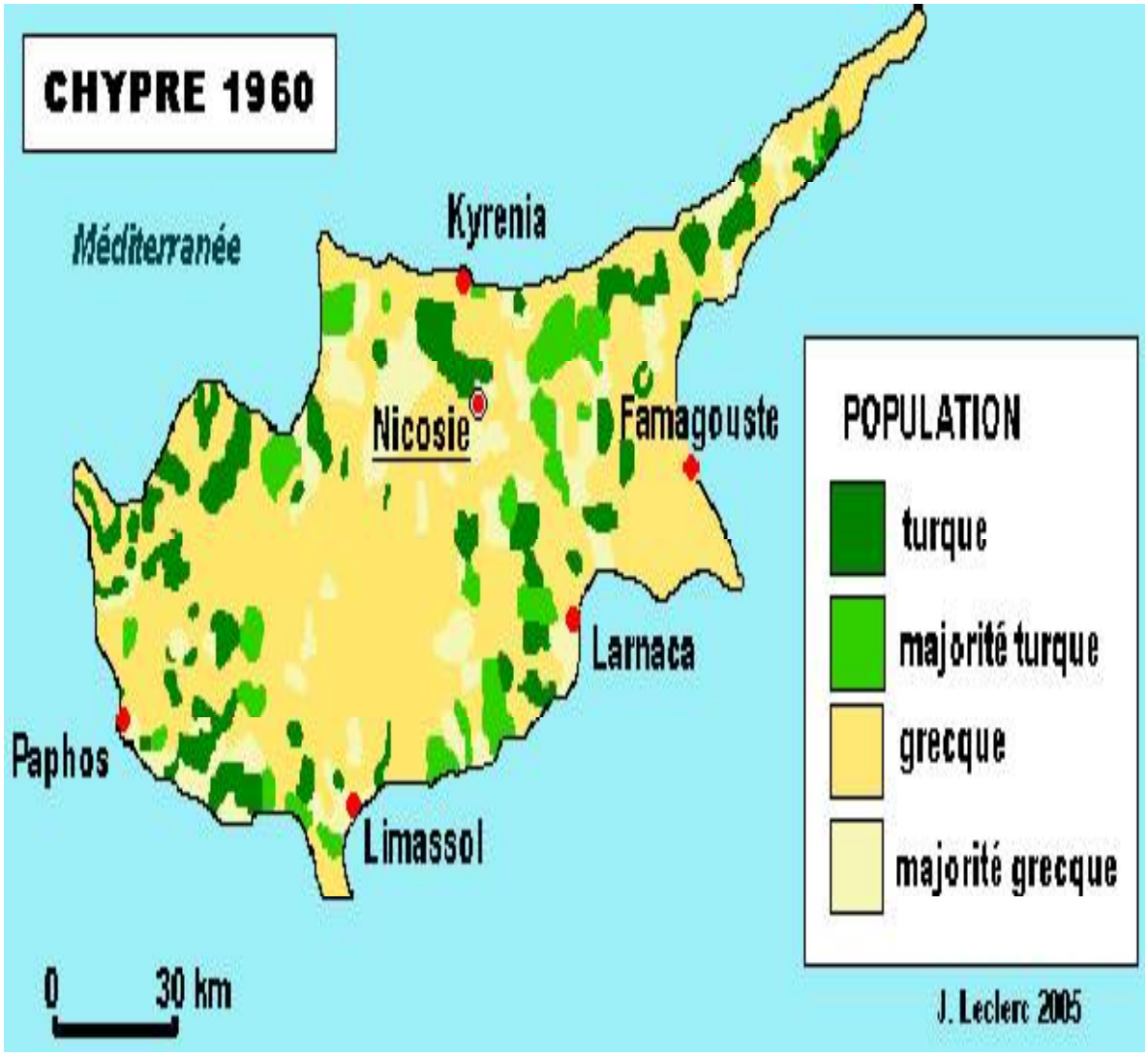

Alain joyeux . **chypre UNE paix duurable dans la divion** . op.cit p 3 .

الملحق رقم 3 : يوضح خريطة قبرص أثناء الغزو التركي للجزيرة .

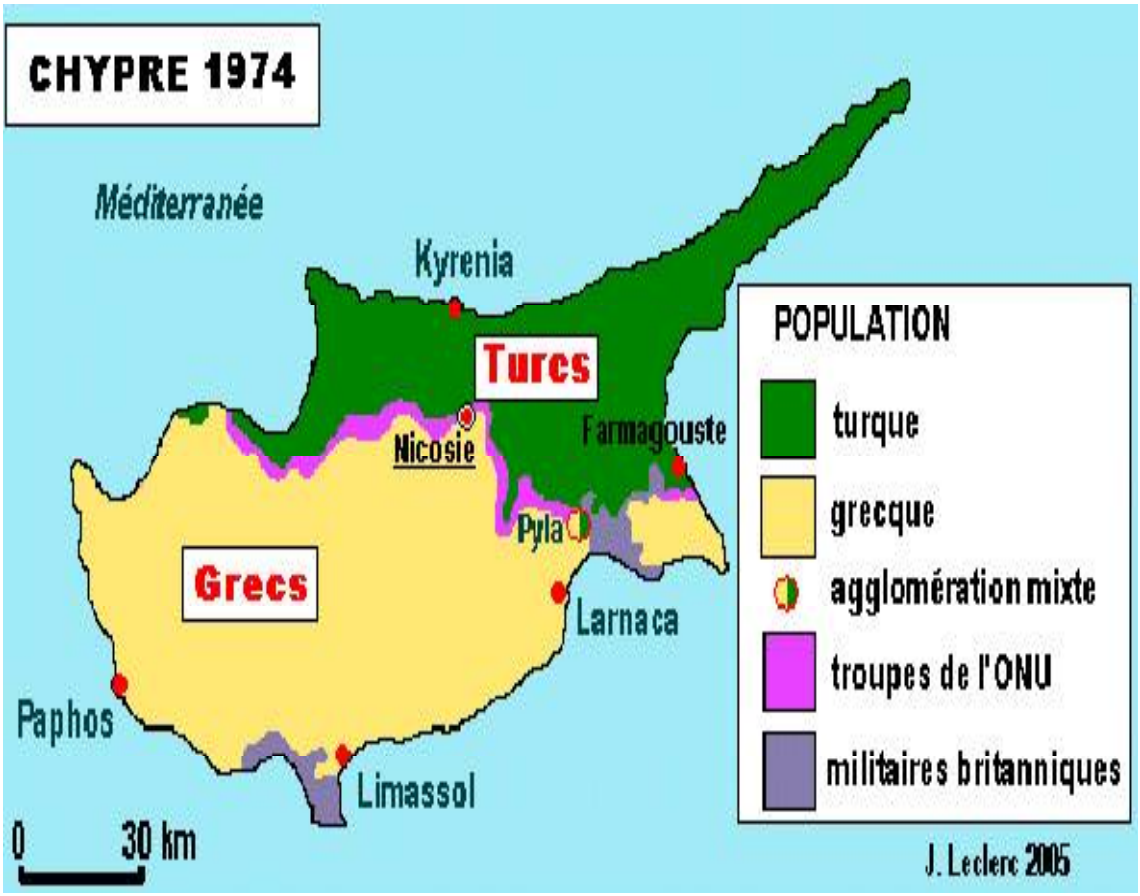

Alain joyeux . **chypre UNE paix duurable dans la divion** . op.cit p 3 .

الملحق رقم 4 : خريطة الغزو التركي للأراضي القبرصية 1974 ، أراضا وجوا .

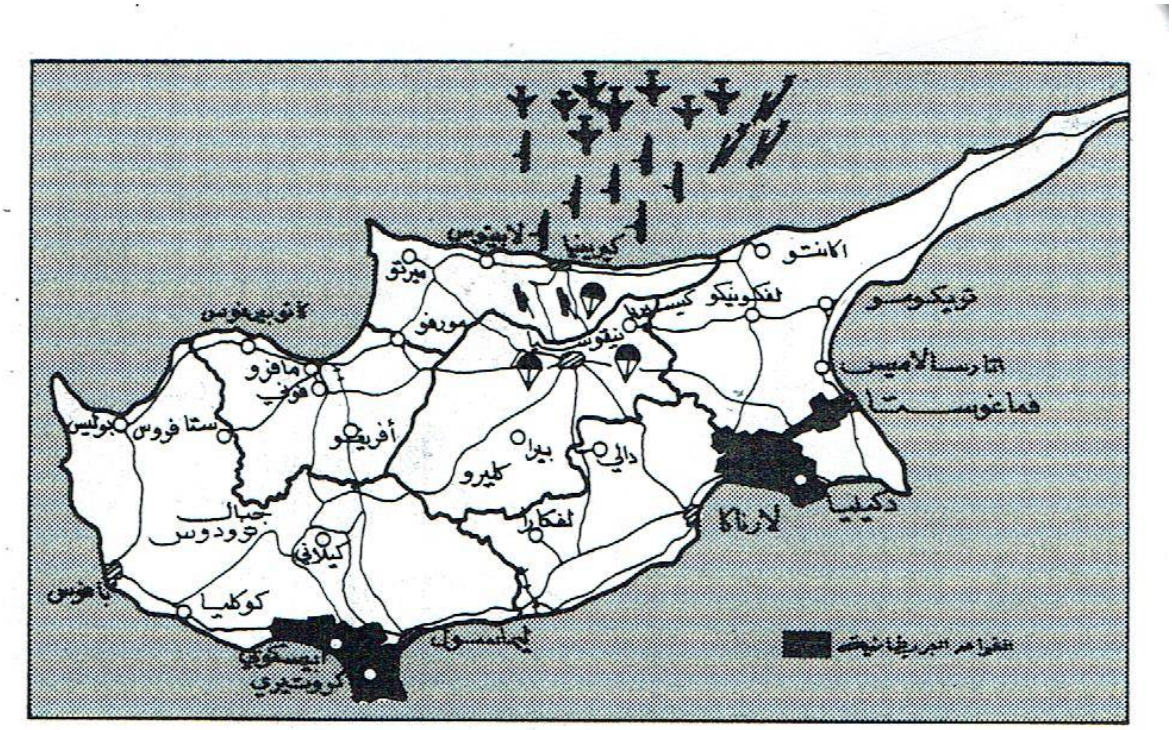

الغزو التركي جواً وبحراً (١٩٧٤)

الموسوعة العسكرية ، **مرجع سابق** ، ص 546.

الملحق رقم 5 : يوضح خريطة قبرص عشية إندلاع الحرب 1974 .

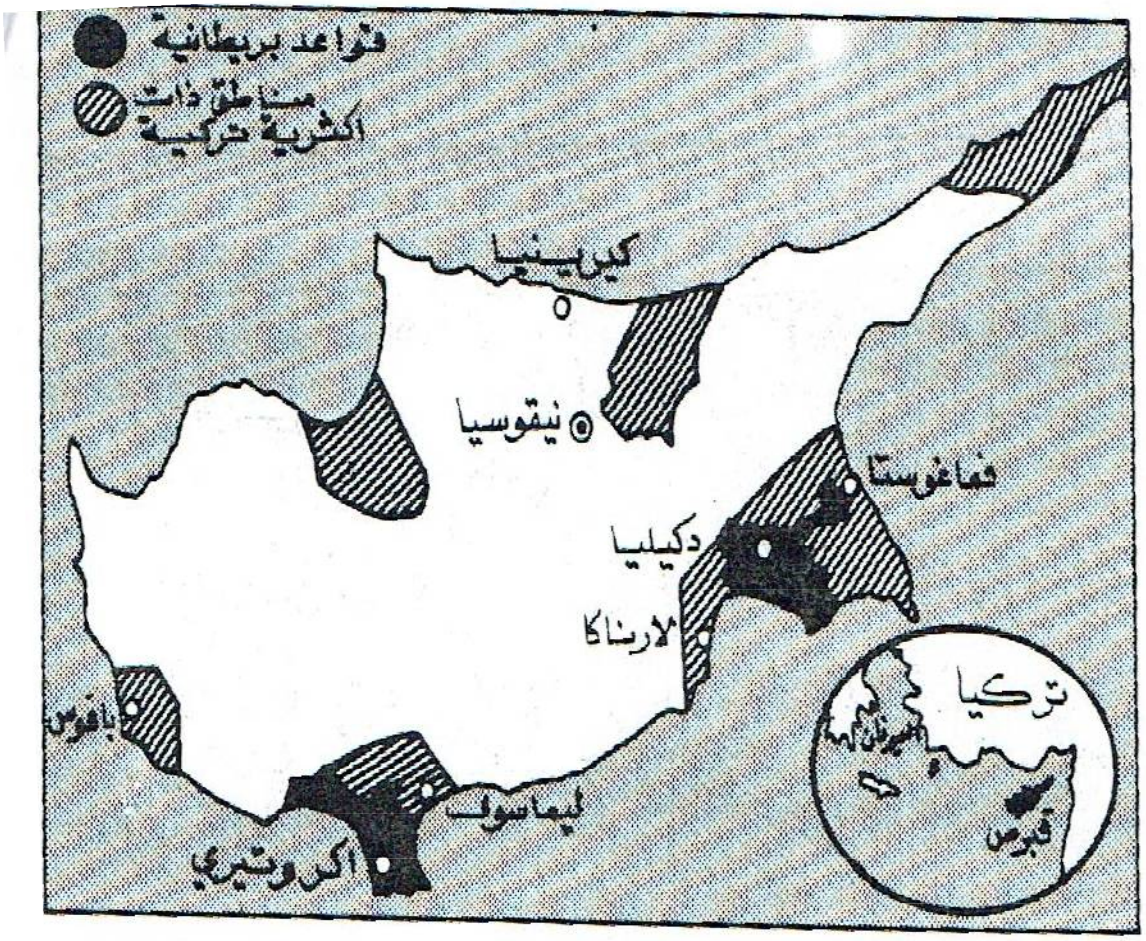

التوزيع السكاني في قبرص عشية اندلاع الحرب

الموسوعة العسكرية ، مرجع سابق ، ص 545.

الملحق رقم 6: خريطة توضح منا طق إحتلال تركيا بعد الحرب 1974.

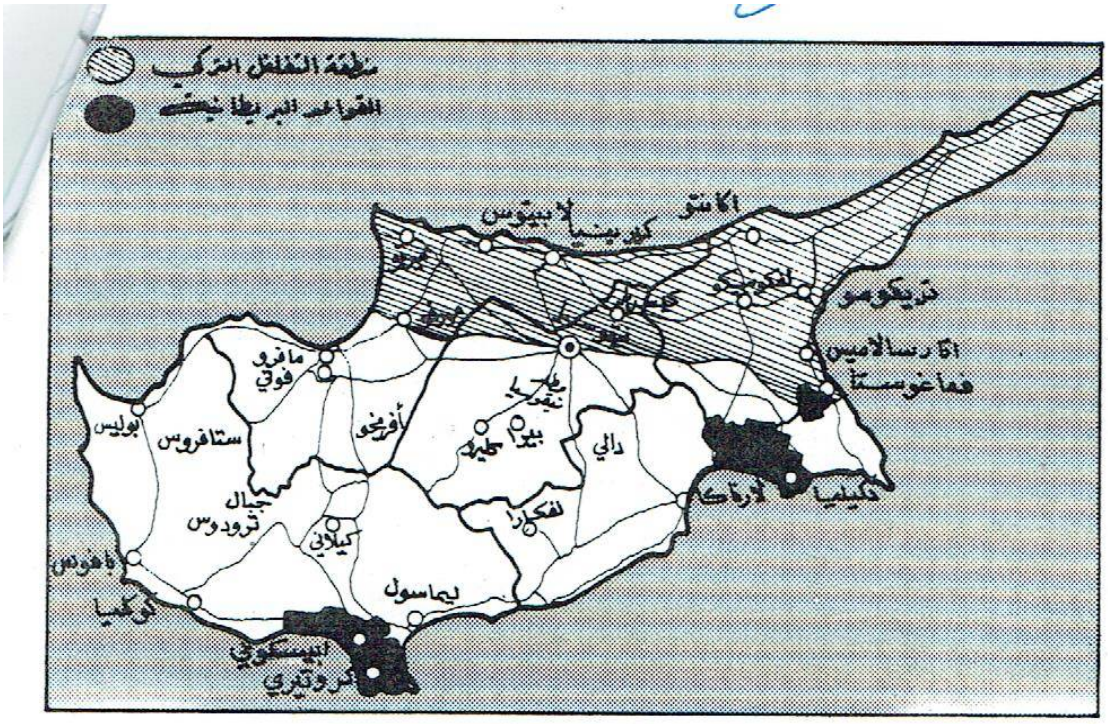

مناطق الاحتلال التركي عند انتهاء المعارك (١٩٧٤)

الموسوعة العسكرية ، **مرجع سابق** ، ص 546.

الملحق رقم 7 : يوضح الخط الأخضر الفاصل بين قبرص الشمالية التركية وقبرص الجنوبية اليونانية .

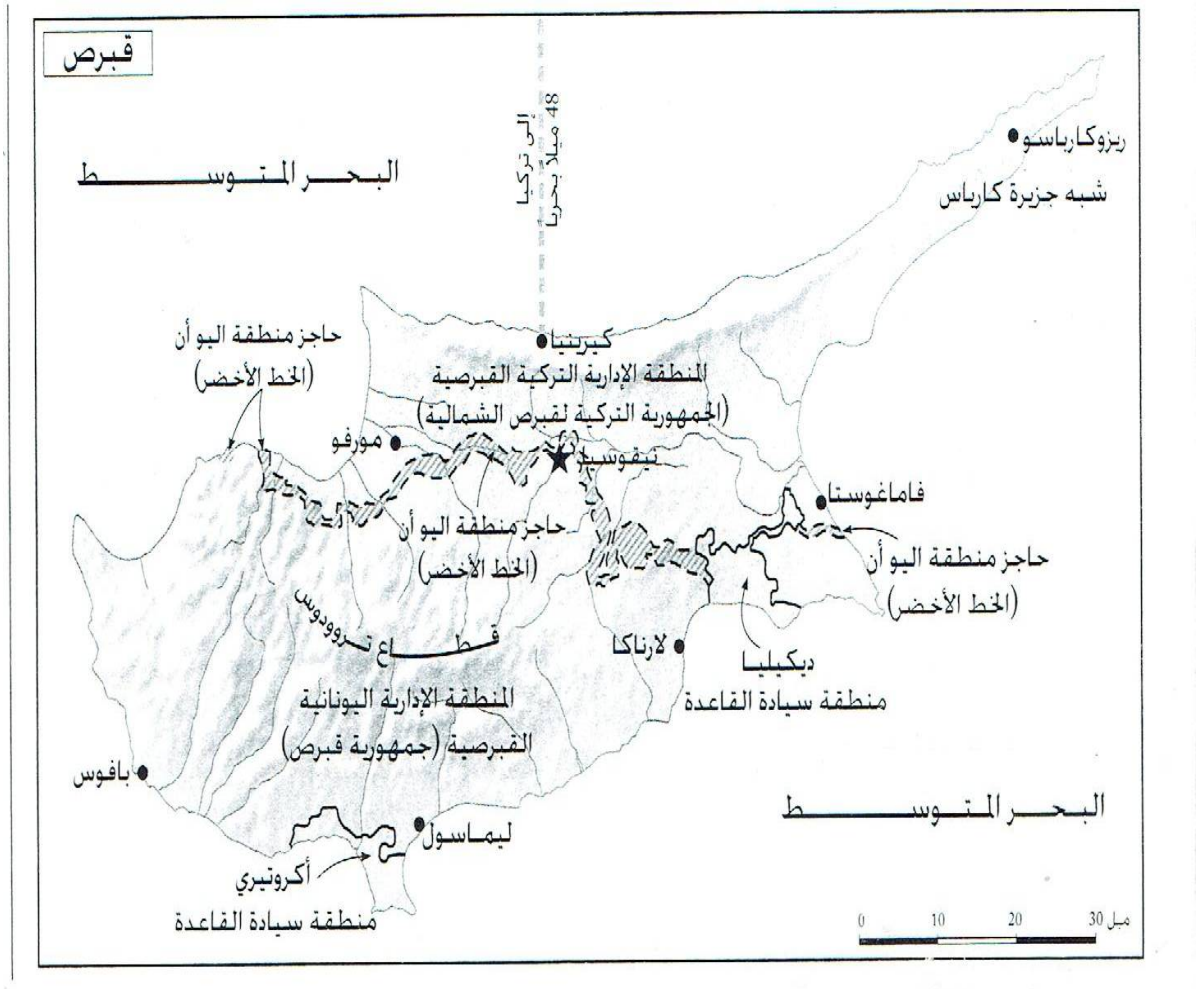

بوز سوماترا ، **مرجع سابق** ، ص 66.

الملحق رقم 8 : يوضح بعض الشخصيات السياسية في تاريخ قبرص .

رؤوف دنكطاش

غلافكوس كليريدس

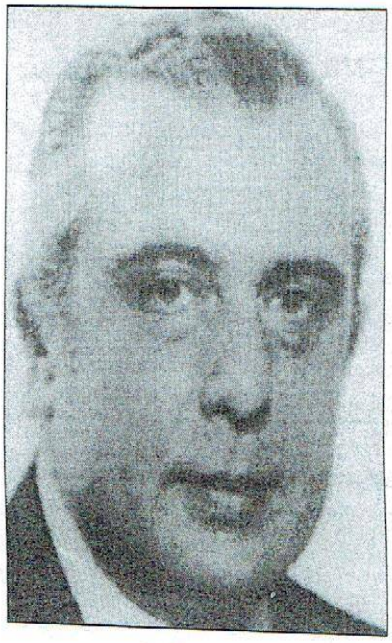

سبيروس كبريانو

المطران مكاريوس

مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص ص 369، 380، 382.

الملحق رقم 9 : يوضح مظاهرات الشعب القبرصي مطالبين بالوحدة .

من تظاهرة القبارصة الاتراك (٢٦ كانون الاول ٢٠٠٢)

مسعود الخوند ، **مرجع سابق** ، ص 383.

أولا : المراجع باللغة العربية :

- انسكو ، **العرقية إزاء العلم** ، دار الثقافة ، بيروت (د ت ن).

- أوغلو أحمد داود ، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون .

- أحمد علي عبد اللطيف ، **التاريخ اليوناني (العصر الهلادي)** ، دار النهضة العربية - بيروت ، ط2.

- اسماعيل فاروق مصطفى ، **العلاقات الإجتماعية بين الجماعات العرقية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ديسمبر 1975،

- الأقداحي هشام محمود ، **الحركات العرقية المعاصرة كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية2011 .

- بوز سوماترا ، **أراض متنازع عليها ،" إسرائيل ، فلسطين ، كشمير ، البوسنة ، قبرص ، وسيريلانكا** ، تر أحمد أياد ، حسان البستاني ، مركز التعريب والبرمجة ، الدار العربية للعلوم ناشرون .

- بحر سميرة ، **المدخل لدراسة الأقليات** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1982.

- الجابري نزهة ، **جغرافية العالم الإسلامي**،www.pdf factory.com .

- دايموند لاري ، **الديمقراطية : تطويرها وسبل تعزيزها** تر: فوزية ناجي جاسم الدفاعي ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 2005.

- وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1997.

- الزبيدي كريم مطر حمزة ، **سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا** ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، الأردن 2012.

- الزوكه محمد خميس ، **آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.

- زوركر إريك ، **تاريخ تركيا الحديث** ، ، تر الحارس عبد اللطيف ، دار المدار الإسلامي

- حمود محمد الحاج ، **القانون الدولي للبحار** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية 2008م .

- كرامر هاينتس ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ، تعريب فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، 2001، المملكة العربية السعودية .

- الكتاني علي بن المنتصر ، **المسلمون في أوربا وأمريكا ،تقديم** ، الكتاني نزهه بنت عبد الرحمان ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- النعيمي أحمد نوري ، **العلاقات التركية الروسية –دراسة في الصراع والتعاون** – دار زهران للنشر والتوزيع ،2010، الأردن .

- نصار ممدوح، وهبان أحمد ، **التاريخ الدبلوماسي ــ العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815ـ 1991**. المكتبة الإلكترونية العربية .

- محفوض عقيل سعيد ، **السياسة الخارجية التركية الإستمرارية – التغيير** - ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .بيروت 2012.

- مرسي ليلى ،أحمد وهبان ، **حلف شمال الأطلنطي – العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة – 1940-2000**، دار الجامعة الجديدة 2001.

- عبد الحافظ احمد ، **الدولة والجماعات العرقية** ، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (1990-2000) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 2005 .

- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية** www .kotob arabia.com

- عفيفي أحمد ، **اللغة وصراع الحضارات** ، جامعة القاهرة ، المكتبة الإلكترونية www .kotob arabia.com،

- شاكر محمود ، **التاريخ الإسلامي ، التاريخ المعاصر للأقليات الإسلامية** ، المكتب الإسلامي ، ط2 ، 1995.

- الشامي صلاح الدين ، **الدولة ، دراسة في الجغرافيا السياسية** ، مصر ، منشأة المعارف ،2001.

- خورشيد دلي حسين ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999.

- غليون ، برهان **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ،1979.

الموسوعات والمعاجم :

- أحمد مصطفى أحمد ، عثمان حسام الدين إبراهيم : **الموسوعة الجغرافية** ، ج 3، دار العلوم ، القاهرة ، 2004،

- بسام ياسر ، **أطلس الوطن العربي والعالم** ، دار الأندلس ، المنامة البحرين ، 2004

- الجبالي ،صقر أيمن يوسف وآخرون ، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية** ، مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس " للنشر ،2014 .

- جورج بيار ، **معجم المصطلحات الجغرافية** ، تر حمد الطفيلي ، هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 ، لبنان ، 2002م .

- حسين خليل ، **موسوعة القانون الدولي العام** ، ج2 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان .

- أبو حجر آمنة إبراهيم ، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2008.

- الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** ، ج2 ، ط3 ، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1997.

- مهدى راضى نوال عبد العزيز ، **الأقليات المسلمة في العالم ، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية** ، التاريخ الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

- سعفيان أحمد ،**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** . عربي . انجليزي . فرنسي ، مكتبة لبنان للنشر .

- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، عربي . انجليزي.

- العجيلي محمد صالح ربيع ، **معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية** ، ج2 ، دار الصفاء للنشر ، عمان ،2012.

- فوق العادة سموحي ، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية** ، إنجليزي . فرنسي . عربي ، بيروت لبنان .

- الفتلاوي سهيل حسين ، **حقوق الإنسان** ، موسوعة القانون الدولي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2010، الأردن ، ص 302.

- الصفدي سفيان ، **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها** ، دار أسامة للنشر ، الأردن ,

- الخوند مسعود ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، الجزء العشرون – النيجر ، اليونان الشركة العالمية للموسوعات ، لبنان ، 2003.

- ـــــــــــــــ الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج 14 - فلسطين ، قبرص – الشركة العالمية للموسوعات ، لبنان ، 2003.

- **الموسوعة العربية العالمية ،ق** ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع 1999، ط 2 ، الرياض .

المجلات والمقالات :

- أحمد وليد محمود ، **النزاع التركي – اليوناني على بحر إيجه في ضوء القانون الدولي للبحار** ، مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 7 ، جانفي 2007، جامعة الموصل

- بدوى منير محمود ، **مفهوم الصراع** ، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 3 ،1997، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط.

- جاد عماد ، **المتغيرات السكانية والصراعات السياسية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 119، مصر ، مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام ، جانفي 1995.

- مكاوي محمد قيلي بهاء الدين ، **تسوية النزاعات في السودان ، نيفاشا أنموذجا** ، مركز الراصد للدراسات ، نوفمبر 2006.

- مسعد ،نيفين **الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي** ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، العدد 92، أفريل1988،.

- سليمان حسين عبد الرحمان ، **تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية** ، مركز الدراسات والبحوث ، قسم الندوات واللقاءات العلمية ، الإمارات العربية ،2009، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

- عبد الحي أحمد تهامى ، **تركيا وتوسيع الناتو الفرص والمخاطر** ، "مجلة السياسة الدولية 1997" ،ج2 ، مركز الأهرام ،

- العواملة خالد عبد الحميد ، **تطورات النزاع التركي اليوناني على بحر ايجة** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد الأول ، جويلية 1965، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .

- قلادة وليم سليمان ، **حوار علمي حول الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي** ، السياسة الدولية ، عدد 92، أفريل 1988 .

- رومان هويدا عدلى ، **لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركي اليوناني** ، "مجلة السياسة الدولية "، العدد الأول ، 1983 ،

- الشرقاوي محمد عيسى ، **تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 73، جويلية 1983، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة.

- ذنون مرعي خالد ،" **الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي**" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 9 ،(د ت).

- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، **تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن مسألة حقوق الإنسان في قبرص** ، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة الثامنة والعشرون ، البند 2 من جدول الأعمال ، مذكرة من الأمين العام .

- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، **رسالة مؤرخة 18 ماي موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف** ، مجلس حقوق الإنسان. البند 2 من جدول الأعمال ، الدورة السادسة عشر.

الرسائل والأطروحات الجامعية :

- بن عون الزبير ، **تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة** –دراسة حالة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الأغواط ، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الإتصال في المنظمات ، جامعة ورقلة ، 2011-2012.

- ويفي خيرة ، **تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسنطينة ،2005

- حمايدي عز الدين ، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية** ، دراسة حالة التدخل التركي اليوناني في قبرص 1974،2004، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ،2004.

- لعمامري عصاد ، **الأحكام التوفيقية لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص قانون ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، قسم الحقوق ، 2014.

- مناع حكيمة ، **حماية الأقليات في الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام** ، رسالة ماجستير فرع الشريعة والقانون ، قسنطينة ، 2004،

- مرابط رابح ، **أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول** –دراسة خاصة عن نيجيريا الحرب الأهلية – رسالة ماجستير ، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ديسمبر 1990، الجزائر .

- علي سامر عبد الهادي ، **أهمية جزيرة قبرص بالنسبة لدول الجوار العربي (سوريا ، لبنان ، فلسطين ، مصر) 1945-1974**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق –قسم التاريخ -2008-2009.

- فورار العبدي جمال ، **مشكلة الأقليات في ضوء القانون الدولي** ، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2001.

المقالات :

نوري كاظم ، **قبرص المقسمة بين الحوار التركي اليوناني العقيم ومصالح الدول الكبرى** ، "جريدة العرب الدولية" ، العدد 7977، سبتمبر 2000.

http/ : **www.aljasera.net encyclope.dia / icons /**

- شبكة المعرفة ، جغرافية قبرص / http www.Marefa.org .

المراجع باللغة الأجنبية :

- Francesco capotorti. **Etudes des droits personnes appartenant aux minorités ethnique**.religieuses et linguistque deuxiéme comférence mondiale de la lutte le racisme et la discrimination raciale . département de l'information . des nations .unies document de Base N°6

- Erenst Marie Mbonda .**La justice ethnique** . fondement de la paix dans les societé pluriethniques le cas de "Afrique." http / classique – upac /ca / canlemparains / mbonda- ermest – marie / justice ethnic .

- Oxford advanced .learner's dictionary , Oxford eniversity press .1995

- Etienne Gillon .claude Moneau jean louis Moreal.pluridictionnaire Larousse.paris

- Horowitz .Donal:**Structure and strategy in Ethnic conflict the world Bank** .April 1998.in_www.worldbank.org /html/r ead/abcd/ horowitz

- Huner tuncer . **The cyprus issue recent developments** . professor in the department of International relation Atilim University .Ankar

-William Mallinson . **Cyprus Ahistorical oveview Angeliki Nicolaidou** . polly lyssiotis ، Anna theodosiou.

- Jakib blazek .**Kypersky problém 1974-2008**. projektu .Umélechèho dila.univezita toase bative zline fakulta humanitnich studi Ustav anglistiky a amerikanistiky.

-Alain joyeux . **chypre UNE paix duurable dans la divion ?** . professeur agrégé de géogeaphie en classas préparatoires aux grand écoles au lycée joffre de montpellier.

العنـــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ – ج
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لدراسة الأقليات والصراعات العرقية.	24-8
المبحث الأول : مفهوم الأقليات وأهدافها .	16-8
المطلب الأول : إتجاهات تحديد مفهوم الأقلية.	10-8
المطلب الثاني : أسس تصنيف الأقليات .	13-11
المطلب الثالث: أهداف الأقليات .	16-14
المبحث الثاني : مفهوم الصراع والعرقية .	24-17
المطلب الأول : تعريف الصراع .	20-17
المطلب الثاني : تعريف العرقية .	22-20
المطلب الثالث: خصائص الصراعات العرقية .	24-22
الفصل الثاني : **قبرص وإستراتيجية الصراع في المنطقة .**	46-26
المبحث الأول : الإطار الجغرافي والتاريخي لقبرص.	37-26
المطلب الأول : الموقع الجغرافي لقبرص .	30-26
المطلب الثاني : قبرص عبر التاريخ .	33-39
المطلب الثالث : الأقلية المسلمة في قبرص.	37-33
المبحث الثاني : الأهمية الإستراتيجية لقبرص وبحر إيجه في الصراع التركي اليوناني.	48-38
المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لقبرص .	41-38
المطلب الثاني : بحر إيجه وإشكالية تحديد المياه الإقليمية .	44-42
المطلب الثالث: الصراع حول حدود الجرف القاري .	48-44

الفصل الثالث : الصراع التركي اليوناني على قبرص.	78-50
المبحث الأول : مراحل الصراع التركي اليوناني في قبرص .	69-50
المطلب الأول : جذور المشكلة القبرصية حتى عام 1963 .	58-50
المطلب الثاني : المرحلة مابين 1963- 1974 .	63-58
المطلب الثالث : الغزو التركي للأراضي القبرصية .	69-63
المبحث الثاني : تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية.	77-69
المطلب الأول : تجدد الصراع على بحر إيجه .	72-69
المطلب الثاني : إشكالية تقسيم قبرص.	77-73
الفصل الرابع : **قبرص المقسمة أمام إقتراحات لتسوية المشكلة .**	101-79
المبحث الأول : مباحثات تركية يونانية لتوحيد قبرص .	89-79
المطلب الأول : المفاوضات من أجل الوحدة .	84-79
المطلب الثاني : قبرص ضحية محادثات صفرية .	89-48
المبحث الثاني : الجهود الدولية لحل الأزمة القبرصية .	101-90
المطلب الأول : الأمم المتحدة والمسألة القبرصية **.**	91-90
المطلب الثاني : تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة القبرصية .	97-92
المطلب الثالث: الإتحاد السوفياتي ودوره في الصراع .	101-98
الخاتمة.	105-103
الملاحق.	115-107
قائمة المراجع .	125-117
فهرس الموضوعات .	128-127